لان الحوادث الحاصلة متناهية لانا نقول لا جواب آخر يدفع هذا الاشكال ايضا قال والقيا بمأخوذة
من حيث انها مختلفة لان الازمنة موجودة غير مجتمعة في الوجود لامتناع اجتماع شيء من الازمنة واذا
اخذت ذوات النقول وجودها لم يكن مرتبة ومن ثم لم ينقطع للقوة الوهمية ابطل الجواب الاول بما اذا
ذلك الاحتمال وهي ما عليه انا برهان التطبيق جار في النفوس الناطقة لكونها مترتبة باعتبار
الازمنة والعجب انه لم يتعرض لحال الجواب الثاني ولم يرد ولا طعن فيه قال وذلك لان
معنى لا تناهي الاعداد دائما ان كل مرتبة من مراتب الاعداد داخلة في الوجود بمعنى انه
لا يقف بل لابد من الاشياء فهي متناهية البتة ومعنى لا تناهي الاعداد ان مرتبة
منها يتصور يمكن ان يتصور فوقها اخرى وكذا جميع تعلقات علمه تعالى وقدرته بتحصيل
خروجها لا الفعل والا لزم انتهاؤها بل كل ما خرج الى الفعل منها متناه وما بقي بعد ذلك
بالقوة فغير متناه فلا اشكال واعلم ان اول الكلام يدل على ان النقض انما هو بالمراتب الممكنة
للعدد ولا شك في عدم تناهيها بالمعنى المشهور وتحقيق الجواب الذي اشار اليه منع جريان
التطبيق فيها لانها معدومة والتطبيق فيما بينها لا يمكن الا بالوهم الاول وقد عرفت ان القوة
البشرية قاصرة عنه فلا تناهيها لا ينافي برهان التطبيق ويرد عليه ان العقول العالية
وافية بتطبيقها فيرد الاشكال وكذا الحال في مقدورات الله تعالى ومعلوماته فان المقدور
قد يطلق على ما يتعلق به القدرة تعلق الايجاد وهو متناه البتة والاشكال فيه وقد يطلق
على ما يتعلق به نوعا آخر من التعلق لانه يترتب عليه وجودا لغدارته وهو غير متناه وانما المعلوم
فالحق انه غير متناه البتة والكثير من المقدور بالمعنى الثاني لانه لا خفاء في الممكن والمعلوم
شيء والممتنع فينتقض برهان التطبيق بها والبيان في الطرفين ما عرفت واما قوله وذلك
لان معنى لا تناهي الاعداد الى آخره فيرجع الى الحقيقة تسليم تخلف الدليل في صورة النقض
ومنع لتخلف الحكم فهو لا يصلح جوابا عن ذكر النقض بل هو جواب عن النقض بالمراتب الموجودة
من العدد بناء على ما اشتهر من ان مراتب العدد غير متناهية وبالمقدورات بالمعنى الاول

ما عرفت من ان قدرة الله تعالى غير متناهية واما جعل لانها من معلومات الله تعالى بهذا المعنى فكان الاولى له قطعا
لان حاجة اليها اصلا فتدبر قوله يعني ان صانع العالم واحد لانه قد عرفت ان قوله والمحدث للعالم هو الله تعالى
في قوة ان يقال صانع العالم هو الذات الواجب الوجود فصار وصفه بالوحدة في قوة وصف الواجب بها بمعنى انه
يمتنع ان يشترك في مفهوم الواجب بين اثنين فاحتمل ما يتوهم من ان الكلام على الذات المعبود بالحق فلا منع
لجعل وحدته من المطالب العقلية والحقيقة ما ذكره الشارح من ان حقيقة التوحيد اعتقاد عدم الشركة في
الالوهية وخواصها واراد بالالوهية على ما صرح به وجوب الوجود والقدم الذاتي بمعنى عدم المسبوقية
بالغير وخواصها مثل تدبير العالم وخلق الاجسام واستحقاق العبادة والقدم الزماني مع القيام بنفسه
قوله لو امكن الهان اي فاتان جامعان لصفات الالوهية وخواصها فلا يرد ما يتوهم من ان المدعى
وحدة الواجب حسب والدليل لا يفيد الا وحدة الصانع قوله لان كلا منهما امر ممكن اشارة الى ان الا رادة
في القدرة لا يتعلق الا بالممكن او بمعنى عبارة عن صفة مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع وما ليس
بممكن ليس بمقدور قوله اذ لا تضاد بين الارادتين التي بينهما امتناع الاجتماع لجواز ان اراد تا
الشخص الواحد للضدين على السوية او مع رجحان ما لاحدهما وهذا انما يستقيم اذا فسر الارادة
باعتقاد النفع او بميل تتبعه واما اذا فسرت بالصفة المخصصة لاحد طرفي المقدور فبينهما تضاد
لكن لا يرد المنع لعدم ايجاد كل الارادتين وانما قصرنا المنع تضادهما توضيحا لا لحاجة لتصورها
وقد يقال ان المنع بالتضاد لان الارادتين وجوديتان لا يتوقف تعقل احديهما على تعقل الاخرى
فلو ثبت بينهما امتناع الاجتماع كانتا متضادتين البتة قوله لما فيه من شائبة الاحتياج
في فعله وتنفيذ قدرته الى عدم سد الغير طريقه ومبدأ الممكنات يجب ان يكون مستقلا في ايجاده
قوله ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر الى اخره يعني لو احدهما يلزم عجزه لاحتياجه في ايجاد
الشيء الى عدم ايجاد الاخر ضده وان قدر عليه ومنع الايجاد لزم عجز الاخر لان ايجاد ضده بان عدم
الاخر يستلزم انتفاء ما اوجده الاخر في فعله المعدوم ايجاد ضده قوله وبهذا يندفع
ما يقال انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او كيف يتوهم امكان التمانع او يكون المخالفة

والمخالفة

والمخالفة غير ممكن لاستلزامه المحال اذ قد بينا ان المخالفة ان ارادة ممكن والحق ان التجويز من كون كل
من الشيئين اعني المتحرك والساكن ممكنا لا ما فطن بما ذكره الشارح قوله وان ما يمتنع اجتماع الارادتين كان ارادة
الواحد منهما حركة زيد والسكون معا الى اجتماعها لانه اجتماع ما هو مستحيل في نفسه وقد عرفت
ان الارادة لا تتعلق بالمستحيل لخلاف ارادة كل واحد منهما الى واحد منهما فانها امر
ممكن في نفسه متعلق بامر ممكن في نفسه ولا يتبين الارادتين تضاد ولا اجتماع في محل واحد فان
قلت اذا اراد احدهما حركة زيد وحركته فكان سكونه محالا فلا يتعلق به ارادة
الاخر قلت سكونه امر ممكن في نفسه وانما جاء استحالته من جهة تعلق احديهما قدرته فكان
الاخر مختار في فعل لا عدم تنفيذ قدرته فلا يكون الجواب كاملا فان قلت قد تقرر
ان المتكلمين على انه تعالى موجب في صفاته فلو تعلق ارادته تعالى بالاعدام صفة من صفاته او ايجاد
صفة ما يلزم تعلقا بسوى التمانع قلت ما ذكره امر ممتنع حال امتناعه من قبل ذاته تعالى فالعجز لا يلزم
الوهية لهو يوز منه ما يقال من انه تعالى اذا اوجد شيئا لا يبقى له قدرة عليه فيلزم عجزه وايجاب
عدم بانه عدم القدرة بناء على تنفيذها ليس بعجز الخلاف ما اذا سد الغير طريق تنفيذها قوله في
اقناعية لتفيد اقناعا للمسترشد وانما لم يفد القطع لجاحد قوله لانا نقول امكان التمانع لا
يستلزم الا عدم تعدد الصانع فنقول لم يكن احدهما صانعا انما اراد بانه لم يكن واحد منهما
صانعا فالملازمة ممنوعة وان اراد به انه لم يكن الصانع الا احدهما فلا يترتب عليه عدم
وجود المصنوع قوله على انه يرد منع الملازمة ان اريد بعدم التكون بالفعل لان امكان
التمانع لا يستلزم وقوعه لجواز ان يتفقا على ما هو اللازم لا مكان التمانع امكان عدم التكون
ولا دليل يدل على استحالته وههنا برهان اخر يسمى برهان التوارد وربما يحمل الاية عليه فلا بأس
ان يشير اليه اشارة خفيفة وهو انه لو وجد الهان يلزم ان لا يوجد شيء من الممكنات وبطلان
التالي ظاهر واما الملازمة فلانه لو وجد ممكن وجد ممكن فاما ان يستند اليهما معا فلا يكون
واحد منهما الها او لا الى واحد منهما فيلزم تعدد قادرين او الى احدهما فقط فيلزم الترجيح

بلا مرجح او تسلسل في المبادي لاشتراكه بينهما كما ان الحادث يشترك بين الممكنات في احتياج نفسها الى وجود
الا انه يجب دون الآخر ترجيح بلا مرجح فان قلت هو فيحتاج الى مطلق المبدأ ثم ان تخير احدهما لتجرد اقتضاء
دون الآخر قلت حاجة مخصوصة المعلول لا تخصيص العلة بضرورية ثم البرهان بان يتمسك به
في شمول القدرة ثم في كون افعال العباد مخلوقة له تعالى فلا يفعل ولا اثر ما لم يتعلق الايمان الخ
فتأمل قوله ومقتضى كلامه ان الانتفاء الثاني انما هو بسبب انتفاء الاول فيكون المعلوم من الادلة
تعليل احد الانتفائين الواقعين فيما بين المعلومين من ... بالآخر كما في قولك لو جئتني لاكرمتك
ومبنى الاعتراض على ان الدليل معلوم والمدلول مجهول قوله فيتبع الخبط كما وقع للامام الحاجب اذ
ليس الا الاستدلال فوجه ذلك لو يدل على انتفاء الاول لانتفاء الثاني العلم به ذلك فان قيل
علم من ذلك انها للانتفاء الثاني لانتفاء الاول بل الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يستلزم
على انه انتفاء الملزوم بلا الزام بالجملة ما ذكره والحق ان كلا من الاستعمالين ثابت وان الاستعمال الثاني
شعر على الاستعمال الاول فان الكلام على انتفاء الاول علة لانتفاء الثاني قريبا بعيون الانتفاء
الثاني معلوما عندهم دون الاول فيدل به عليه دلالة بالمعلول على العلة قوله بهذا التقرير ... لم
الترام اد الواجب لا يكون الاثر بما قد سلف ... الغاية لبيانه والواجب كلام المحشي ظاهر لكن
معناه ان المحدث العالم يجوز ان ينبع بالحج الواجب لا شريك له في هذا الاحداث القديم اذ لو كان
... ضرورة قبح طريقة القدماء من المتكلمين وهي المسماة بطريق الحدوث قوله الا انه وجود ... غير
اذ لو كان بذاته لم ... وجوده ... لم يكن ثبوتها بالعدم قوله قال بعضهم ... و لم ...
في اثبات صفات حقيقية ثابتة ... لا ... قد قيل ... للقدماء عندهم ...
اذ القدماء ... متغايرة لا ... عندهم فيما بين الصفات والذات
... الذات قوله وهذا ان القول ... سبب الوجه بين الذات والصفات ... في غاية
الصعوبة ... لانهم لما اختاروا ان علة الحاجة هي الحدوث وانه لا يجوز
استناد القديم الى المؤثر ... لزمهم حدوث كل ما هو وجوده معلولا للغير ... الى

اما قدم

ان قدم الصفات يستلزم ان يكون وجود ذاتها من ذاتها ملزمهم القول بتعدد الواجب لذاته والقول بقيد
بانه وجود الصفات ليس غيرها بل موصوفها الذي ليس هو ... لفظ الجليل في اشتمال ...
المباحث اذ ... ان الصفات ... غير ... وجوداتها فيكون ممكنة ملزمهم ...
فيما بينها ... ان كل ممكن فهو محدث اي يخرج من العدم الى الوجود وان القديم لا يكون معلولا البتة
وان القدرة ... تبع افعال ... الممكن القديم لصفاته ... التساوي ... يكون
الحدوث وكون القديم ... الذات والزمان يكون ... من الاشياء مع كونه غير ...
من قواعد الملة فتدبر ما كتبه ... من جهة العقل ... تعالى ... وتتسع كلام ... بتعلق
بهذا المقام ... قوله لان بداهة العقل جازمة
لا يريد به ان العقل ... الاوصاف ... بديهي بل ... دليل ضرورية والتقرير انه
قد ثبت ان الله تعالى هو المحدث للعالم والعالم ... مشتمل على نمط بديع ... النظر ... و
... نظام محكم ... من فطرة ... افعال ... لحلل و...
مستحسنة مقبولة ... والبداهة ... بان من ... لا يكون الا حيا
قادرا عالما ... مقتضى علم وحكمة ... موصوفا بهذه الصفات
واما السمع والبصر فلا دلالة عليهما ... بل يثبتهما بالسمع ... في
التعاليف فان قلت لا يدل ما ذكر الا على انه قادر ... وعالم ... مثلا واما ان لها مبادي
موجودة غير ذاته ... كما هو المذهب فلا قلت هذا القدر هو
المقصود بالبيان ... لغاية ... المبادي ففيه ... قوله على انها فرادها
... هذا الدليل ... للمرسل ... ان يقول لا نسلم ان لها
... اعداد ... ولو سلم فلا نسلم انها ... ان الاتصاف
... الصفات ولو سلم فلا يلزم ... منها ...
... والاولى ... الحق ...

ايضا وهو ان التعريف بها اكمل من غير المتعرف فلا علاقة تصحيحا نحو ان يكون الآن ما اكمل منه كما في ذلك
علوا كبيرا او هو بعد اقتضى قوله الخلاف وجه العناية وكلامه لو توقف ثبوت الشرع على وجوده
وقدرته وارادته وعلمه بما لا يتوقف شيء انما يتوقف فيه ما قبل وانما توقف علمه بكلامه صحيح فيبنى على ان
الخطاب الشرعي عبارات عن اوامره ونواهيه وبالجملة في خطابه المتعلق بالتكليف او التخيير
او في الشريعة النبي عم والنبي كما قرروا ما قال الله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذا الاعم كذا او قال
بلغهم او نحو ذلك والتحقيق يتوقف صدقه على تصديق الله تعالى اياه وهو افعال في حدوثه وتستلزم
على كلام آخر في هذا المعنى قوله والعرض لا تحيز له بذاته حتى يتحيز غيره بتبعيته بلا فعالية الفرض
انه في تحيز وان كان تابعا وكل لا عرض قائمه الحيز انما يتحيز تبعا لتحيز ما لا نسلم المتحيز بالاستقلال
هو الجوهر هو هنا لا انه يتحيز بغير تبعا له واحوالي ... كثيرا والاعراض مستورية الاقدام في الاحتياج
لا متحيز بتبعية التحيز فيكون البعض الاعراض القائمة بالجوهر تابعا للبعض دون العكس ترجيح
بلا مرجح ودفعه بمنع لا نسلم قوله وهو مبني على ان الشيء معنى زائد على وجوده او لو كان نفس
وجوده بالقياس الى الزمان الثاني لم يتعين قيام المعنى بالمعنى لان وجوده لغو ولو كان غير ما يليس
من قبيل الاعراض قوله والحق ان البقاء استمرار الوجود بحيث ان البقاء ليس امرا موجودا يعلل
به استمرار الوجود كما مال اليه جماعة بل هو نفس استمرار الوجود ولذلك ليس امرا موجودا زائدا
على الوجود كما توهمه اخرون بل هو عبارة عن نفس الوجود متعقبا للازمان الى ما فاذا وجد ثانيا
وكونه في الاعيان الا اذا اعتبر الادراك زمانه نقاله لحدوث واذا اعتبر ما بعده نقاله البقاء و
الاستمرار وعبر عنه بالاستعداد فيوصف بالطول والقصر والقلة والكثرة بحسب ... اختلاف الاعتبار
قوله ومعنى قولنا حدث فلم يبق دفع لتوهم ان نفي البقاء في القول بان عدم ما ذكره من
ان البقاء ليس امرا زائدا على الوجود قوله وان القيام معنى ثالث لبطلانه للالاية بابطال
دليل ووجهه ان الشيعة التحيز ليست بالشيء لقيام الشيء بالشيء ليتخلف عنه في قيام صفات
الباري تعالى بذاته وهو ظاهر في قيام التحيز بالمتحيز والالهية ان يكون للتحيز نفس وفي مثل قيام

العلم

العلم بالاعمى اذ لا تحيز للمعدوم فلا يحيز نفسه بل لازم المساوي ان يكون بين الشيئين ارتباط وتعلق
يلزم منه نفي الاول لكن وهذا المعنى كما يتصور بين العرضين والجوهر كذلك حكم بين العرضين بل بين الجوهرين
بل لا يختص ... بالموجودين وسيأتي ثم ان التبعية في التحيز من لوازم قيامه العرض بما يقوم به
فعليه السيارة قوله وان البقاء الاجسام ابطال القول بتبع بقاء الاعراض بعد ابطال دليلها في
الخوارج العقلية ما فيه بقاؤها بمعاونة الحس والقول بان الوصف المشاهد متقدم ويتجدد ...
ولم يتم الحس بين الشيء وشبهه التبس للحال فقطع ان المتجدد نفس المنقضي مما لا يلتفت اليه بل
ومثله في غير ... الاجسام والمتعقبون فيرا حيثما ... فلت انما لم يعترض
الشهادة الحس في الاعراض لقيام الدليل على خلافه بخلاف الاجسام ولا دليل على عدم بقائها
قلت ان لم يثبت من حكم ما بداهة العقل ببقاء الاجسام بمعونة الحس فالقول
ببقائها قول بلا سند وان ثبت ذلك فهو مشترك بين الاجسام والاعراض وحيث القول ببقائها
والدليل على خلافه يطالكونه معارضا للضرورة والتفرقة في ذلك بين الاجسام والاعراض
على ما قيل تحكم بحت وتخصيص للضرورة العقلية بالشبهات الوهمية قوله نعم تمسك
القائلين بلزوم بقيام الوصف بالوصف بانا نعقل ونذكر السرعة والبطء وصفا قائما بالحركة
اذ يقال حركة سريعة وحركة بطيئة لا يقال جسم سريع او بطيء ليطى الاباعتبار حركته فيكون
من الاعراض الاولية بالحركة فرده بانه ليس للحركة السريعة امران موجودان هما الحركة و
السرعة وكذا الحال في الحركة البطيئة بل الحركة الواحدة تختلف في النفس انها تقال لبعضها
اذا قيس الى بعض آخر سريعة او بطيئة فيكون كل من السرعة والبطء حالة اضافية غير
موجودة في الاعيان فلا يتم الدلالة على قيام الوصف بالوصف قوله وهذا تعبير يعني
باذكره من ان حركة واحدة هي سريعة بالقياس الى حركة وهي نفسها بطيئة اذا قيست
الى اخرى ظاهر ان اختلاف الحركة بالسرعة والبطء ليس اختلافا بالذات بل بالعوارض الاضافية
وفي عبارته مسامحة حيث اطلق السرعة والبطء واراد الحركة السريعة والبطيئة فتأمل

فيه

قوله لانه مركب ومتحيز وذلك امارة الحدوث لان كل مركب محتاج الى اجزائه وكل محتاج حادث
والقابل للتحيز لا يوجد الا في الحيز والحيز حادث اذ قد بين حدوث ما سوى الله تعالى وما مع الحادث
حادث ولو قال ذلك امارة الامكان لكان اظهر وبكلامه السابق انسب قوله وجزء من الجسم
فانهم قالوا الجوهر اسم لما تركب منه الشيء اي يلزم ان يكون كل جوهر جزء من الجسم ولا يوجد جوهر
فرد قوله واراد به الماهية الممكنة يدل عليه انهم قالوا في تعريف الجوهر ماهية اذا وجدت
كانت لا في موضوع فلم يلزم ان يكون له ماهية ووجود زائد عليها ووجود الواجب عندهم عين
فعلم ان مرادهم بها الماهية الممكنة قوله واذا اريد بها القائم بذاته ذهب بعض الكرامية
الى اطلاق لفظ الجسم عليه تعالى بمعنى القائم بذاته وبعضهم بمعنى الموجود واستعمال الجوهر
بمعنى القائم بذاته او الذات والحقيقة شائع في عبارات الفلاسفة وغيرهم الا انه مما يستحيل
عليه تعالى فالنزاع في اطلاق اللفظ قوله وغير ذلك اذ المراد في فهم ولو سلم فيكون
الاذن بالمراد في المترادف ثابتا بالاذن في المرادف الآخر ثم اذ يكون فيهما مانع مثل ايهام ما لا يليق
ثم انه نقل انه اشتبه الا في اصل الاستعاذة والتلفظ ذلك عظيم فالتوقف الا التوقيف واجب
كما ذهب اليه الشيخ الاشعري وذهب المعتزلة والكرامية الى انه اذا دل العقل على ثبوت
معنى من المعاني لله تعالى صح اطلاق ما يدل عليه من الالفاظ بلا توقيف ووافقهم القاضي
ابو بكر منا لكنه اشترط ان لا يكون اللفظ موهما بما قوله بواسطة الكميات اي المقادير
اراد بها ما يعم المحقق والموهوم وكون الكلام تعرض باحاطة الحدود والنهايات قوله في
لا جزء له اي بالفعل وان امكن له اجزاء بالتوهم فلا يصح تركبا لكنه قد يصح متبعضا ومتجزيا
بحث لانه قابل الانقسام وما يقال من انه يعتبر في التجزي بان يكون الانحلال الى ما منه
التركيب دون التبعض فليس بشيء نعم يعتبر ذلك في مفهوم الانحلال لانه عبارة عن بطلان
الانفعال دون التركيب بخلاف التبعض والتجزي فانهما بمعنى مطاوع الانقسام لغة
قوله اي الماهية كالانسان يريد ان المراد ذلك عرفا وقوله لانا معنى قولنا ما هو ما الحقيقة التي بها

للمناسبة بين المعنى الاصطلاحي للماهية وبين المعنى العرفي فلا يرد ما يقال ان المراد بالكيف هنا ما يقع في جواب
النوعية وقد يقال ان المراد بالماهية ما يذكر في الجواب عن السؤال بما هو وهو الحقيقة النوعية والجنسية
والله تعالى منزه عن ذلك لاستلزامه التركيب على انه مذهب الفلاسفة والمتكلمين على ان له الحقيقة النوعية
لكونه بسيطا وما ذكر من الدليل لا يفيده كما لا يخفى قوله مما هو من صفات الاجسام
وتوابع المزاج والتركيب الاول ما يختص بالمحسوسات والثاني ما يختص الى المحسوسات
نظرا الى ان ... مثل اللون والطعم والرائحة من توابع المزاج لكنه لا يثبت
على اصول الفلاسفة فالاولى ان ينسب الى ذلك بالاجماع قوله ان بعدا آخر متوجه
الى المتكلمين او يحقق على ما اختاره افلاطون قوله عبارة عن امتداد موهوم عند المتكلمين
محقق عند الفلاسفة قائم بالجسم اليقينية عند ان يراد قائم بنفسه عند القائلين بان الخلاء
عبارة عن بعد موجود مجرد عن المادة ... الكل ... ومنهم من جوز ذلك وهم القائلون
بوجود الخلاء والمتكلمون وان جوزوا الخلاء لكنهم لا يقولون بوجوده بل يجعلونه عدما محضا
بعدم ابين حاجزين وقد تقرر انه يكون لا يلاقيانه ولا يكون بينهما ما يلاقيهما
لكنه بما قررناه الخ عبارة نوع حرارة قوله والذي عند اهل الاملاء هو ما
كان او يحقق او لا ... من الحيز اذ المتحيز لا يوجد بدون الحيز فهو مستلزم وجوده
بهذا الدليل كما مر به ما وجد الحيز فيكون متناهيا وهو باطل لما مر ان التناهي من خواص المقادير
والاعداد وهما من خواص الاجسام وما يقال ان يمنع لزوم التناهي بناء على انه يحتمل ان يكون جزءا
لا يتجزى او يكون مساويا للحيز بل متناهيا النهاية ويمكن ان يدفع الاول بابطال كونه جزءا
كما مر من انه جزء المراد بانه احق ... والثاني مما منع الدليل على وجود الحيز وتناهي الابعاد
والاظهر ان يقال انه يحمل لاستلزامه الانقسام الى الجزء الثاني لوجود الكون كما هو
المشهور ... واطراف لا تمكنه قد يطلق الجهة ويراد بها منتهى الاشارة
الحسية والحركات المستقيمة فيكون عبارة عن نهاية البعد الذي هو المكان ومعنى كون الجسم

ومعنى توجه انه يتكلم بمعانيها على تعظيم الجلالة وقرب المعاني الذي يليق به بما يليق بها كالنعال فوق الارض
ولجميعها ان يكون للجلالة على انه من نقص الكلام باعتبار اضافته بها قوله والله تعالى منزه عن ذكر لو
ليس ذاته بجسد ومانع منه انه لا يتعدد بتعدد ذاتي بيانا بما يليق بها او مقدار الحركة قوله فلم يقل
تكرار الالفاظ التي تدل على التشبيه والمجاز والتصريح بما عليه التنزيه فانه لما علم ان ذاته
علم انه قديم ولو علم انه ليس بجسم علم انه ليس بمصور ولا محدود ولا متناه ولا موصوف بالكيفية
ولما علم انه واحد علم انه ليس بمعدود ولما علم انه ليس كمثله شيء ان معنى العرش بحسب اللغة الى
قوله ومعنى الجسم بحسب عرف اهل الكلام ما يحتمل التركيب فيرد عليه ما جرى التعارف عليه من معاني
هذه الالفاظ لانها تشعر بالفاظ بحسب الوضع اللغوي قوله او لا فيلزم النقص يرد عليه
انه انما يلزم النقص لو لم يتصف المولى من حيث هو هو بصفات الكمال واما بدونه فيتصف
ان انها ما فاعلة ثم انه لعله قوله فيفتقر الا يخصص ويدخل تحت قدرة الغير فيمتنع الالوهية
ان لا يكون المخصص نفس ذاته كما في سائر صفاته ومساوات نسبة ذاته الى جميعها ممنوعة ولعدم
دلالة المحدثات عليها لا لاول على عدم ثبوتها قوله بالنصوص الظاهرة للجهة كقوله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب يعرج الملائكة والروح اليه والرحمن على العرش استوى وجاء ربك وهل ينظرون الا ان يأتيهم الله
والصورة كقوله ان الله خلق آدم على صورته والجوارح كقوله ويبقى وجه ربك يد الله فوق
ايديهم والتصنيع على عينه قوله والجلالة ذلك بل يريد ان الحكم بان كل موجود في جهة اما
متحيز او شاغل لجهة حكم وهمي يتبادر اليه الوهم قياسا للمعقول على المحسوس
ولا عبرة بالحكم في المعقولات قوله او يؤول بتاويلات صحيحة اي مطابقة لما يليق
العظمة التي تدرك بها بالدلائل القاطعة كما انه قيل في قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب اي يكون مقبولا عنده مرضيا لديه وفي تعرج الملائكة والروح اليه انه موضع قربه
ليتقرب اليه بالطاعة فيه وفي اتيانه تعالى اتيان امره وعذابه وفي خلق آدم على
صورته خلقه على صفاته من العلم والقدرة والارادة وغيرها وفي وجه ربك ذاته

ويرالله

وير القدرة على جميع الممكنات لا بمعنى الافعال وفيض قوله انما ذات الرب بالمماثلة الالية وحقيقته
فذاته لا يماثل شيئا بمعنى الا انه قد اختلف بعضهم في حدود الوجوب وحواصه وقد ذهب قوله
على ما قيل على المخلوق يوجد من الوجوه فانه تحقق على ما ذكر ما قلنا انه لا يكون موجودا
وصفة الا ان الوجود صفة الموجود تحققت لا لكن ههنا القدر في المماثلة وليس هذا
عقيب لقوله وقد صرح بان المماثلة ليس معنى قوله يوجد من الوجوه انه ليس الاثبات المماثلة وجه
اصلا او يقال التشبيه في الوجوه لفظا اذ وجود كل شيء عين عينه وكذا التشبيه في مفهوم العينية
يبين الوجود على اذ يعبر من غوارضه ما يقال عليه منها والمقصود نفي المماثلة بين ذاته تعالى
قوله لانه لا يعزب عن علمه شيء انه لو لا يعلم الجزئيات لا على وجه جزئي يدخل فيه الزمان
بحيث يصح ان يقال حصل الآن او من قبل او لم يحصل بعد وسيحصل في زمان قريب او بعيد
واما انه عالم بها بجميع الجزئيات من الازل الى الابد معلومة الوجود لا تتغير وقت وجودها و
معلومة العدم في وقت عدمها على ان التغير لا يتبدل فيه اصلا قوله لتعدد واختصاص التخصيص
لانا لمقتضى للعلم ذاته وقدرته ذاته والمقتضي للمعلومية هو المعلومات وللمقدورية هو الامكان
المشترك بين المقدورات فلما ثبت علمه بالبعض وقدرته عليه ثبت شمولهما الكل والا لزم الترجيح
بلا مرجح او مخصص قوله ولا يقدر بالكثرة من واحد بمعنى انه لا يكون انما يصدر عنه بالذات الا الواحد
بالذات قوله والدهرية هم قوم يسندون الحوادث الى الدهر وينكرون الصانع فالحكم منهم
لا يثبتون صانعا وراء ما نسبوا اليه قالوا ان العلم نسبة بين العالم والمعلوم فلا يتحقق الا بين
الشيئين وذهب بعضهم الى العالم الاعتبارية كافية في ذلك قوله لا يقدر على خلق الجهل والعلم لا يكون
تجيء منه والا كان جاهلا وقد اشار الى انه ليس للعالم فيه الا ان يفعل ويلزمهم غاية تنزيه الله تعالى عن الخير
والقبائح قدرته عليها وقد رد ذلك وقولك ان تركه وقال بحث لعموم قدرته
قوله والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد زعما منه انما مقدوره اما طاعة او معصية
او سفه والافعال متعالية عنها وقد يرد ان ههنا اعتبارات تتوقف لفعل العبد عند صدوره

معه قوله وعامة المعتزلة اي انه لا يقدر على الف مقدور العبد ... بدليل التمانع على الوجه الذي سبق في
عليهم الا ان غاية ما لزم منه عجز العبد وهو لا ينافي العبودية كما لا ينافي الالوهية قوله اجهل وسلوب
اي الملا من ذلك يدل على معنى زايد فان العلم يدل على ان موصوفه منكشف عنده الاشياء، والقادر
يدل على انه يصح منه الفعل والترك والحي يدل على انه يصح اتصافه بالعلم والقدرة ونحوها ولا يكون الكل
الفاظا مترادفة لا اثبات تعدد الصفات قوله وانه صرح اي بشيع اي لان لفظ المشتق موضوع ما هو حر
بازاء ذات ما موصوف بما اخذ الاشتقاق فلمفهوم اعتبار حصول الاشتقاق في حق قبل التركيب ايضا حمل على
ذو هو قوله نفي العلم والقدرة وغير ذلك قيل ان اراد بثبوت بعض الصفات اتصافه بها فمسلم
لكنه لا يفيد المقصود وان اراد وجودها في انفسها على ما هو المط فهو تكليف والدليل منقوض بمثل الواجب
والموجود وانا نجيب ان المراد هو الاول والمط حاصل اذ بعض الاوصاف ليست من الامور الاعتبارية
مثل الحدوث والامكان بل من الامور العينية فكما ان اتصاف الجسم بالسواد يدل على وجود السواد
فيه فكذا الحال في بعض الصفات كما اشار اليه بقوله ... وعليها مفهومها ... المشتقات ليست
الا الاضافات على ما ذكر ... معانيها فصدقها لا يقتضي الا تحقق بعض الاضافات واما ما ... مبادي ديها
صفات حقيقية كما هو في حقنا ... في ذاته تعالى ... الذوات وهو ما لزات مبدا ... المشتقات الا
... المتكلمة والمعتزلة وليس فيما ذكر دلالة على تعيين شيء منها واما قوله
وانه حط بمنزلة الاسود للسواد ففيه ان المفهوم الظاهر من قولنا ... الاتصاف بما هو
حقيقة السواد ومنها قولنا عالم ... في العلوم ... ذلك الانكشاف
في حقنا بصفة وكذا النعوت ... الافعال ... ذلك وكذا الحال
في باقي الصفات فتأمل قوله ولم يمكم كون العلم مثلا قدرة وجيع ان اراد انه يلزم
اتحاد الاضافات التي هي العالمية والقادرية والحيية وكون كل واحد منها هي الموصوف صوف
بها مرادا فالملازمة ممنوعة وان اراد انه يلزم اتحاد مباديها بمعنى انه يلزم ان يكون
شيء واحد هو ذات الملك مبدا لمفهوم الاوصاف كلها باعتبارات لشيء وان يكون
الاضافات لا

هو الموصوف

هو الموصوف بها وهو الصانع للعالم والمعبود للخلايق فبطلان اللازم لا بوجب افادته واللزوم
كون الواجب غير قايم بذاته بمعنى ... مبدا الاضافة هو الصفة لا الذات وهو ... قوله
على ما وقعت الاشارة اليه في كلام المتقدمين حيث جعلوا القديم والواجب مترادفين فيلزم
تعدد الواجب مثل تعدد القديم قوله فلما يلزم ... قدم الغير ولا تكثر القدماء اذا لم يثبت
القديم لغير ذاته الواحدة ولشتم قيل القدماء عبارة عن اشياء متغايرة كما دل ... قديم
كما مر قوله لم يصرحوا بالقدماء المتغايرة لكن لزمهم ذلك قيل تكلمه انا الكفر التزام الكفر لا لزومه
واجيب بان لزوم الشيء مع العلم به التزام قوله لجوز الانفكاك والانتقال وهو لا يصح الا على
الذوات فلما كانت ذوات متغايرة اذ الانفكاك يستلزم التغاير اتفاقا واتفقا قالوا ان الله تعالى
جوهر واحد ثلثة اقانيم فجعلوا الاقانيم الثلثة جزءا كالجوهر وجزء الجوهر جوهر كما هو المشهور
واتفقوا وصفوا الاقانيم بصفات الالوهية كما يدل عليه قوله تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث
ثلثة وقال حقيقة ما لها الا واحدا آنهم زعموا ان اقنوم العلم انتقل الى بدن عيسى ...
مبدا للاحياء وساير خوارق العادات والموصوف بالالوهية لا يكون الا ذاتا وللقائل
ان يمنع توقف التعدد والتكثر على التغاير فانهم قد اطبقوا على انها يعني الوحدة والهوية
وانما المنكر انما هو التغاير كما هو المشهور اولا كما هو راي ... قوله للقطع
بانه من مراتب الاعداد من الواحد جعلوا الواحد من مراتب الاعداد ذهابا الى ما قيل من ان العدد ما يقع
في العد لا انه جزء حقيقة ... والمشهور ان العدد في الكم فلا
يكون الواحد عددا لان الكم عرض يقتضي الغير لذاته والوحدة يقتضي اللا قسمة له بكر
...كونها عرضا ايضا قوله مع ان البعض جزء من البعض يريد ان كل مرتبة من مراتب
الاعداد غير الواحد عارضة لبعض اجزاء العدد الذي دونها لازمة له فان في كونه جزءا ...
في عدم انفكاكها عما فوقها فيلزم ان لا يكون غيره كعودها اذ المقتضي لعدم المغايرة
اعني عدم الانفكاك مشترك بينهما ولعله لم يبال باطلاق الجزء عليها تغليبا للواحد عليها

حيث كان اوضاعه معقودة على انه لا يتوقف على تصديقه الجزئيات قوله فلا يلزم قدم الحادث
يلزم من تعدد القدماء وجود الالهة يعني ان البرهان انما قام على امتناع تعدد الالهة فحال لم
يستلزم تعددها لا يكون ذلك البرهان منافيا له فلا دلالة فيه على امتناع تعدد القدماء
والقائل ان يقول يعطي بعد التسليم انه في نفس الامر و اذا لم يمنع ما ينافيه في انتفاء المنقول
عنه التسليم الا ان يقال كلام على وجود ما سوى ذات الله وصفاته قوله والنصرانية
المقام من بيان اثبات الصفات الموجودة لذاته وان دل عليه العقل والنقل في الجملة لكن يرد
عليه اشكالات من وجوه مختلفة منها انها اما ان تكون حادثة فيلزم كونه تعالى محلا للحوادث واما
ان تكون قديمة فيلزم تعدد القدماء وقد اعتمد عليه المعتزلة فنفوا عنه الصفات ومنها انها
غير مستقلة بالوجود وهو ظاهر فاما ان يستند وجودها الى الذات فيلزم ان يكون الشيء الواحد
فاعلا للشيء وقابلا له واما الى الغير فيلزم احتياج الواجب الى الغير والتعالي عنه ومنها انه
وقد استوفقه الحكماء علم يتقولوا بالصفات وجوابه منع استحالة اجتماع القبول والفعل
ومنها ان بعضها لا يعقل بدون متعلقات كالسمع بدون المسموع والبصر بدون المبصر
والكلام بدون المخاطب وهذه التعلقات حادثة فيلزم حدوث تلك الصفات فالزمه
الكرامية وجوزوا كونه تعالى محلا للحوادث وجوابه منع احتياج تلك الصفات الا متعلقاتها تها
بل يحتاج اليها متعلقاتها وهي امور اضافية متجددة اتفاقا ومنها انها اما ان
يكون واجبة لذواتها فيلزم تعدد الواجب والقديم واما ان لا يكون كذلك فيلزم
امكانها وحدوثها فذهب قدماء الاشاعرة الى نفي عينيتها وغيريتها فلا يلزم تعددها جوبها
وتعددها تعدد الواجب والقديم وقد عرفت ما فيه فالمحقق فالقول الفصل المذهب
العدل على تقدير وجودها التزام مغايرتها لذاته تعالى ودائيتها ومنع بطلان تعدد
القدماء وانتفاء الامكان لحدوث كما سبق اليه الاشارة قوله فانه قيل حاصله
ان الغيرية سلب العينية ورفعها ومتكونهما من ادنى النقيضين يستلزم اثبات الآخر ففي

معا

على ما انه في ذلك يستلزم اثباتهما معا وهو جمع بين النقيضين وحاصل الجواب منع كون الغيرية
عبارة عن سلب العينية بل هو اخص منه فلا يلزم من ارتفاع النقيضين وللمانع ان يتكلم عليه بما
اصطلحوها قوله اي يمكن الانفكاك بينهما هذا هو المنقول عن الشيخ الاشعري وما اورد
عليه انه لو وجد جسما ثم فقد بيان انه لزم عدم مغايرتهما لعدم صحة الانفكاك بينهما زاد في التعريف
قيد في عدم او في حيز فورد عليه القديمان المجردان كالعقول والنفوس الناطقة على القول بها فلا حاجة
الى ان قيل هي عندهم غير موجودة قلنا لا نسلم التعميم انما هو موجبا على ان ذكر التقييد بأحد الشيئين
بينهما ليس تقييدا بأحدهما معينا بل هو اطلاق وتعميم يؤدي مؤدى التقييد بأيهما
فلهذا التعميم يتعقب ان لا يرد ما اعتبار ذلك القيد قوله والعلوم على الارتفاع فلا يتصور الذات الد
وصفاته الانفكاك في العدم واما الانفكاك في الحيز فلا يتصور بين مطلق الذات والصفة قوله
او جوهرها فوجودها وجود موجود هو عدمها لعدم تبين ان للعرض وجود زائد على وجود ذاتها
التي هي اجزاؤها فوجودها نفس وجودات ذاتها وعدمها عدمها وكان الانسب بعنوان مثل ذلك في الصفات
والعقول انجاس و على القول بوجوب وجودها فانهم لو اطلقوا باب للصفات وجودا مستقلا
لو سلموا ان يقولوا بانه معلول للذات فان كان بطريق الاختيار يلزم حدوثها و يلزم التسلسل في الصفات
في مثل القدرة والارادة والحياة والعلم مما يتوقف عليه الفعل الارادي وان كان بطريق الا يجاب
يلزم كونه تعالى موجبا في الجملة وقد اعتقدوا ان الله تعالى عنه فيتفصوا عنه بانها
صفاته ليس غير ذاته فاذا لم يكن وجودها نفس وجودها فلا اقل ان لا يكون ليس غير على
ان الوجودات متوهم لغيرها المباينة قوله بخلاف الصفات المحدثة نقل عن الاشعري
انه قال من الصفات ما هو عين الموصوف كالوجود ومنها ما هو غيره كالصفات المحدثة
الانفكاك عن الموصوف ومنها ما ليس عينه ولا غيره كالصفات القديمة الممتنعة الانفكاك
هذا ليس الا مجرد الاصطلاح والتسمية في كلام بعضهم بل هو كلام معقول
فقصد والاشارة بالبرهان والمشهور في التمثيل انهم ان قالوا اذا قلت ليس لفلان الا عشرة

يحكم عليها بعد وجود زيد انها من الاعدام او الملكات فكذا والقائل يقول بان الوارد غير زيد معا ان فقدان
فيها القيا وانت خبير بان هذا الاستدلال لو تم لدل على ان كل صفة مقربة او محدثة لازمة او
مفارقة ليست غير موصوفها قوله اذ لا يتصور وجود العالم مع عدم الصانع كما ان لا يتصور عدمه فلا
يتصور الانفكاك من الجانبين في العدم والعقل لا استحالة لجميع انه لم يتصور الانفكاك من الجانبين في العدم
لان معناه ان ينفرد كل منهما طرفا طرفا فانه قيل الصانع وان لم ينفك عن العالم في العدم لكنه
ينفك عنه في الوجود لا ينفك هذا العالم عنه في الجملة وهذا القدر يكفي في اثبات الانفكاك من الجانبين على
ما سبق من انه ان اراد الجملة ولم يلتفت الى التقييد بان يكون في عدم او وجود قلنا الانفكاك ان اخذ
بنسبة الى الجانبين اذا كان منشأ الانفكاك في كل الجانب بان يكون موجب الانفكاك حالة
عارضة والا فيلزم الانفكاك الصانع عن العالم في الوجود وانفكاك العالم عن الصانع في العدم
بلا حاجة الى اعتبار الطرفين لتصور الانفكاك من الجانبين واذا عرفت ذلك فالمعتبر ان الملازمة موجودة
بين الانفكاك بينهما فان احد من احدهما يغير انفكاك كل منهما عن الآخر لكن ما لا مر منشأ الانفكاك
هو عدم حال المتقدم نسبة الانفكاك اليه واقرب ما لا مبدأ الانفكاك في الحقيقة المتحرر المتغاير
هو القرار كل منهما بحيز خاص نسبة الانفكاك في الحقيقة الى العالم لا الى الصانع وذلك فقال من راى اعتبار
التقييد من الجانبين في عدم او وجود افضا جانب اعني المراد فتدبر والله يهدي الى سبيل الرشاد
قوله والذات بدون الصفة فان كثيرا من الصفات المحدثة يزول ويبقى موصوفها بها ومبنى هذا الكلام
على ما اشتهر من ان كل صفة لا يغاير موصوفها فيكون تعميم الدليل ما ذكرت لا على حاله سائر
من تخصيص الوصول بالصفات القديمة ولا على ما حكيناه عن الشيخ من تخصيصها بالصفات النفسية
قوله ظاهر الفساد لان وجود العشرة وجود واحد مركب من وجودات وحداتها وانتفاء المركب عند
انتفاء كل واحد من اجزائه وغير مستلزمة اياه قوله المراد انه يتصور وجود كل واحد منهما
مع عدم الآخر وحاصله انه يكفي ان العقل يجوز كل منهما لغائب ان التعريف يدفع لكان
الوجود الآخر وان كان وجوده دونه محالا في نفسه ولا يخفى انه لا يفهم من ظاهر عبارته

انه لما

٩

انه لما وجد كل منهما بدون صاحبه على قياس ما سمعت في المائية والذاتية من الاثنين المتغايرين
يجري الصفة والموصوف قوله انه لا يستقيم في العرض مع المحل لما عرفت من ان وجود العرض في نفسه
هو وجوده في موضعه فلا يتصور تصور التصديق بوجوده الخارجي دون التصديق بوجود محله فيه
قوله وكالعلة والمعلول فانه لا يمكن التصديق بوجود كل منهما بدون صاحبه للعلاقة العلية الى
المعلولية بدون التصديق بوجود صاحبه وهذا لا ينافي ما سبق من انه يمكن ان التصديق بوجود
العالم ثم تطلب ثبوت الصانع بالبرهان اذ الغرض هو التصديق بوجوده عاريا عن معلوليته
فتأمل قوله بل يلزم الترديد العبرة بل تقول يلزم عليه انه لا يثبت مغايرة بين مفهومين
اصلا لانه اذا لم يكن احدهما مغايرا للآخر فذاك وان كان مغايرا فلما ذكره من ان الغيرية من
الاسماء الاضافية قوله فانه شرط الاتحاد بينهما بحسب الوجود ليصح الحمل فان المتغايرين
وجودا لا يصح حمل احدهما على الآخر وانما فرق بينهما اي ارتباط بتقدير لكن يرد عليه حمل
المفهومات العدمية اذ لا يمكن ادعاء الاتحاد بالوجود فيها في الوجود وهذا البحث من
امهات الاصول ومهمات مباحث المعقول والمنقول فلا بأس ان نشير الى ما يرد فيه فلونا
من الحقيقة ببيان موجز فنقول قد تقرر فيما بينهم ان للقوة العقلية ان تنتزع من الشيء
الواحد باعتبارات مختلفة واستعدادات متفاوتة بالقياس الى الامور المعتبرة في ذاته
والى الامور الخارجة عنه وجودية كانت او عدمية صورا اشتى مطابقة له ولا تزال اد لوافقه
له في الصنف او النوع او الجنس على اختلاف مراتبها اذ بها عم من ذلك ومعنى مطابقتها
لها ان بينها نسبة مخصوصة لا يكون تلك الصور حكاية عن تلك الافراد وبرانا لها نها
بوجه ملاحظتها كانها عينها انسلخت عن عوارضها واكتفت بعوارض واحد واحد من تلك الافراد
ثم ان مطابقة الصورة للاشياء العينية تكون معلومة واذا اردنا تعريف مطابقة
مفهوم من المفهومات لشيء من الاشياء المفروض الاتحاد فيه ففي ذلك الشيء بالصورة
المعلومة المطابقة له ونجعلها آلة لملاحظتها فيحكم عليه بذلك المفهوم ويحمله عليه ويكون معنى

حملنا ان مطابق لما لمعنى المذكور فيجب ان يكون مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول فيصور تغيير متغاير تنير
به ليصح معرفة بعطاية اذ بهات شيء فوائد دون الاخرى لتنسيب الحمل وان يكونا بحالتها اتحاد
وهو المصدوق التفضية ومنه امتنع قولهم الحمل والهوهو يقتضي جهتي تغاير واتحاد
وانه اختلف معانيهم في تحقيق العبارة عن تشكيل الجنس فاهمه الذي يشير في جوه
الجملي ما فيها يكشف لك عن معنى الحمل ويسهل عليك حل الشبهات الموردة عليه
ويستعمل في مواضع اخرى قوله والتغاير بحسب المفهوم لتنفيد صدق عليه في جواز التخلف
بانا نجد التغاير لا يكفي في الافادة على ما عرفت فحينئذ ذلك من قبل وليك ينبغي فانه جعل
التغاير شرط الافادة لمسائل فيها لما انه هذا القدر كاف لعرفه بهما لا ان لا تخلف
قوله ولا تخلف ما فيه فانا مغاير ثالث لكل شيء لا يستلزم تغاير الكل بلعج من اجزائه قوله
بكشف المعلومات موجودا كان او معدوما كان دستقبلا كان او قديما متناهيا او
غير متناه جزئيا او كليا وبالجملة جميع ما يمكن ان يتعلق به العلم فهو معلوم بالفعل لله
لما عرفت من ان المقتضي للمعلومية ذوات المعلومات والمقتضي للعالمية ذاته تعالى ونسبة الذات
الى جميع المعلومات على السوية وقد ثبت علمه بالبعض فوجب علمه بالكل جبرا انما علمه بالمتجددات
على وجه جزئي لتقيده بالزمان ما هو عليه بوجه كلي مثلا بعد ان يوجد وجوده على وجه كلي
بعدم مقيدا بوقت وهو كذلك علم بكيفيات الاشياء في تقرير مذهب الحكماء وهو
بانه ازلا وابدا لا يتغير ولا يتبدل وعلم متقيد بالزمان وهو علم بها بالمتجددات المعينة بانه
وجد او زال وهذا متناه بالفعل حيث تشابهما لمتجددات غير متناه بالقوة لي المتجددات الا
متغير متبدل الا انه يتغير بالوجوب يتغير انه جميع العلم ولا يتغير لجهة حقيقة في ذاته بل
يوجب تغيرا اضافة العلم وتعلقه بالمعلومات ولا يف وبه قولكم عند تعلقها
بها انه لا ادفع ما يقال من ان جميع المعلومات لو كانت منكشفة له تعالى لزم ان
يكون عالما في الازل بان زيدا داخل الدار وهو جهل ثم علمه ان زيدا ذهب الى كذا

البعري

البعري بان انه لم لا يجوز ان يكون ذلك بل في قدمنا قدرته با ذا الوجوب لا ينافي العلم الذي لا علم الا بالمتعلق
وهو متعلق بالازل بان زيدا سيوجد في الوارد اذا حضر بزوال ذلك التعلق وتعقيبه بانه دخل
يتوقف في المقدرات حتى تعلقها بها الا ان المقدرة على تحقيقه بالمقدور لتعلقها تعلق
معقول لا يترتب عليه وجود المقدور بل يكون القادر من اليجاد وهذا التعلق لازم
للقدرة قديم بقدمها ونسبة الى القدرة على جهة السواء والتعلق يترتب عليه ايجاد المقدور
او عدمه عند التعلق بانه المعدوم مقدور وهو الى عند بان التأثير والتكوين والايجاد
والاختيار انه حادث عند حدوث المقدور وفي كلامهم ما يشعر بانه قديم لكنه متعلق بوجود المقدور
الى الازل بل لوقت وجوده فيما لا يزال وظاهر قوله يوثر في المقدرات عند تعلقها بها
ان المراد بالتعلق هو النوع الثاني وانه حادث ولعله اختار لعدم لكون الاوضح لكلام المصنف
انه يريد بالمعنى الاول اذ التعلق الموجب لوجود المقدور عند القائلين بالتكوين ليس للقدرة بل
للتكوين على ما هو التفصيل قوله يوجب صحة العلم لم يقل القدرة كما هو المشهور الا انه يجمع
في التمييز والحكم لفظ القدرة اذ يحسن لا يوجب العلم قوله والقوة بمعنى القدرة لم يتعرض لكون
بالذكر والفصل بينهما وبين القدرة بالجميع ايضا ووجههما على ما لا يخفى وما قيل من انه تنبيه على ان مرادك
القدرة وان الاسم لا يطلق عليه لفظ القوى فان ابعد بعيد بانه منه متعارف على انهم فسروا القوة الى
بكمال قدرته بحيث لا تنتهي الى ما يمكن ان يكون فذلك معنى اخر لفظ القوة غير القدرة والاول العمدة
منه بالدريه تعرض بالمبالغة قوله يتعدى الى المسموعات والمبصرات ادراكا تاما لا على
سبيل التخيل او ملاحظة الى سائر بعض عضو بما كان فيما من الخواص الا على سبيل التوهم
ادراك الكيفية المتعلقة بالمسموعات بعد ان وعادة ذلك الا على طريق تأثير
حاسة وانطباع صورة في الحدقة كما في ابصارنا وحصول هواء متكيف بكيفية الصوت
الى الصماخ وبه للعصبة المفروشة ومقعر الجلدة الطبلية كما في سمعنا وتكرار نعتية
في شرائط فيهما معا فهذا بل ان الاعتبار وهذا حصول الهواء كذلك لا العبارة الصفات

محتاج الى توسط هذا الانكشاف من الرائى والمرئى فانه هو الزائد على ما يحصل بالسمع والبصر فلا يرد
بانهما مستوران حال الحضور [illegible] وذلك لان [illegible] ما ذكرتم [illegible]
في هذا المقام [illegible] العارف بذلك وقوله ولا نزاع من قدمهما قدم المسموعات [illegible]
لا ابطال [illegible] في ذلك والكلام ان الشيخ الاشعرى لما اثبت [illegible] السمع
علم متعلق [illegible] يكون [illegible] سميعا بصيرا [illegible] صفتان زائدتان على العلم
بسبب المسموعات والمبصرات وقد عرفت ان الجمهور [illegible]
مستقبل [illegible] العلم لكن المنقول عن الامام ان الفلاسفة والكعبي وابا الحسين البصرى اولوهما
بالعلم بالمسموعات والمبصرات وقال الجمهور منا ومن المعتزلة والكرامية انهما صفتان زائدتان
على العلم واما ادراك [illegible] سائر المحسوسات اعنى الملموسات والمذوقات والمشمومات
حكم بان [illegible] الامام لم يتعرض [illegible] العلم المتعلق به حقيقة [illegible] باقسام الادراك
المتعلقة بها [illegible] وسيفه بالعجز والذوق والشم [illegible] وذلك يبنى على ان الفارق
تغير [illegible] الشيخ الاشعرى [illegible] في ذلك بلا صفة اخرى غير العلم واما عند غيره
من المتبعين العلم [illegible] ولا صفة اخرى هى مبدأ لذلك وتم بيننا [illegible]
الادراك [illegible] ولما [illegible] قوله لانها صفات كثيرة [illegible]
تعلقات [illegible] ما ذكرناه من ان اختار [illegible] القدرة وان هذا التعلق حادث
عند حدوث الحادث قوله مع التساوى [illegible] القدرة الى الكل وكون العلم تابعا للوقوع اما
تساوى نسبة القدرة الى الكل [illegible] ايضا وكون تعلق العلم تابعا للوقوع فمع
ان العلم انما يتعلق بوقوع الشىء [illegible] العلم
العقل [illegible] بنصور امر من الامور ويصدق [illegible] معلوم العالم [illegible] العلم
الاجمالى [illegible] العقل [illegible] العلم [illegible] القدرة وان العلم بالعلم [illegible] لا يكون [illegible]
لا العقل [illegible] المعلومة [illegible] بالارادة [illegible] بانه لا مرجح [illegible]

الاولى

الاولى [illegible] تصور [illegible] على [illegible] فلا تخصيص بلا تخصيص [illegible] ذلك ان [illegible]
بتصور امرا [illegible] لكن لا يتعلق [illegible] او [illegible] وتحو ذلك [illegible]
الجزئى [illegible] بالارادة [illegible] تسليم ان الله تعالى قادر [illegible] التحقيق [illegible] الفعل والترك
[illegible] ان لا يتوقف [illegible] على [illegible] العقلى لا يكفى في [illegible] العلم اللازم [illegible]
لا يتغير [illegible] والالزم [illegible] تعالى عنه علوا كبيرا او [illegible] الفلاسفة القول بالايجاب
مع [illegible] فانه [illegible] على النظام [illegible] تابع لعلمه [illegible] الكمالى فيه ثم [illegible]
على القول بالارادة ان [illegible] تعلق الارادة [illegible] احد [illegible] الآخر فتعلقها
باحدهما ترجيح بلا مرجح [illegible] تعلقها باحدهما [illegible] فانه [illegible]
على الفعل بالمعنى المذكور [illegible] احد [illegible] منه [illegible] على تعلق الارادة
بل [illegible] منه [illegible] وغاية ما يمكن ان يقال فيه ان تعلق الارادة باحد
[illegible] لا بمعنى ان ذاتها [illegible] المتعلق به البتة بل بمعنى انها لا تحتاج في ذلك
الى [illegible] ذاتها وبه [illegible] الارادة [illegible] القدرة فتامل قوله [illegible]
[illegible] الكرامية [illegible] صفة واحدة [illegible] متعلقة [illegible]
[illegible] الحوادث [illegible] واما الارادة [illegible] وحادثة [illegible] الحوادث
[illegible] بالحوادث [illegible] قوله [illegible]
ان معنى ارادة الله [illegible] فعله [illegible] ولا [illegible] المشهور ان القول [illegible]
[illegible] الله [illegible] النجار [illegible] القول [illegible] معنى ارادة الله فعل غيره
امره به [illegible] الكعبى [illegible] ارادة الله فعل [illegible] [illegible] وهذا المراد [illegible]
المواقف قال الكعبى [illegible] العلم [illegible] بالعلم [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] قوله [illegible] البصرى [illegible]
[illegible] الارادة [illegible] فعل [illegible] امره به [illegible]

هذا هو المراد مما ذكره في الكتاب قال والاعتراض على قول النجار بانه يوجب ان الجماد مريد لانه
ليس بمكره ولا ساه ليس بشيء لانه انما يعتبر في كل ارادة ... او المتبادر انه لو صح اطلاق
المريد عليه يجد ذلك ليمتنع اطلاقه على الجماد والحكم لعدم صحة الاطلاق فيهما لغة فتدبر قوله
وليس التزامه لقوله ... ولو شاء ربك لامن من في الارض كلهم جميعا ولقوله يفعل ما يشاء الى غير ذلك
وقد تلقته الامة بالقبول ودار على السنة السلف والخلف وتاويلها ان المراد ما يشاء الله مشيئة
قسر والجاء عدول عن الظاهر من غير دليل قوله وهو غير العلم اذ قد يطلب الانسان ما لا يعلم
بل يعلم خلافه كما اذا اخبر بوقوع شيء وهو عالم بانتفائه ولا شك انه في حال الاخبار
يجد في نفسه معنى سوى ما طلب عليه بعبارته وكذا يدل عليه بوضع الشيء الا الاعتقاد والا
ولا غيرهما ولا شك فيه للعقلاء انما يشتبه من ذلك غير حاصل له مما يقال من ان جميع ما ذكره انما
يدل على مغايرته للتيقين دون سائر اقسام الادراكات حصول ... وهو يعلم خلافه ولكن
لا يرد ما يقال من ان ذلك لا يتم في الجواز دون ... الغايب ان هو غير مفيد لان ما ذكره تقويم
للكلام النفسي وكشف عن ماهيته لا اثباته ولذلك ان ذكر غير الاثبات وانما الخبر هاهنا
على ثبوته كما ... البعد بسطه واعلم ان الكلام النفسي على ما ذكره تقرير عبارة عن مدلول
الكلام اللفظي وقد ذهب القوم على المغايرة فيما بينهما بان الكلام النفسي اي المعنى الحاصل في
النفس واحد لا يتغير بتغير العبارات حسب اي المترادفة من لغة او من لغات بل ربما
يدل عليه بتغير العبارات من شكل الكتابة او الاشارة وغير المتغاير غير المتغاير وتحكم
بعضهم انه غير مدلول الكلام اللفظي فانه ان المعنى الذي يظهر من النفس لا يتغير بتغير العبارات
ومدلولاتها فانه قولنا زيد قايم وزيد ثبت له القيام والقيام زيد بالقيام تعبيرات عن معنى واحد
دائما ذلك لمطابقة ولا شك ان مدلولات الالفاظ متغايرة فلا يصح ... غير مدلول اللفظ وهو
عين كلام العقل ... قوله كمن امر عبده فقصد الى اظهار عصيانه اعتذر عليه ما في الحال
في ان القدرة حقيقة الامر لا حقيقة الامر على ان الامر اللفظي الذي هو مدلول الامر اللفظي عنه

الطلب غير حاصل هاهنا وان زعم ان هو الصيغة تعبيرا عن حاله هذه فالكلام هاهنا غير ... ان اللفظ
انما يعتبر فيه ما يدل وضعا وهو ما الصيغة موضوعة للطلب الحاصل للمتكلم فان اراد انها قد جردها
هاهنا عن وضعت له فالظاهر ان الاخير لعدم الايجاد وان اراد انها فرد عن معنى الطلب بالكلية
الا ان يكون متصورا لذلك المعنى المتصور الذي وجد جنسه بالاتفاق والوجود فيه ... فكيف
يعد كلاما نفسيا وان اراد به ما لم يعرف انه حالة باعثة على التلفظ بصيغة الصيغة لم تلفظ بها
فلا يلزم ان يكون تلك الحالة كلاما نفسيا بل هي ارادة امر يفهم منه الطلب على التكلم لما ذكره صاحب
المواقف وهذا الكلام لخرافته عابد ... من الاخبار على الوجه الذي سبق فتدبر قوله والتواتر
النقل الى الانبياء فان الارسال لا يتوقف الا على وجود المرسل واتصافه بالصفات التي يتوقف عليها
الفعل الاختياري من الحياة والقدرة والارادة والعلم اذ يجوز ارسال الرسل بان يخلق الله فيه علما
ضروريا برسالته وما يتعلق بها من الاحكام او يخلق الاصوات الدالة عليها او بغير ذلك ويجوز
بان يخلق الله المعجزة على يده من غير احتياج في اثبات شيء من ذلك الكلام على قبيل الاجابة فيما يرى العلم لغيا ... في
وهذا مما يبين لكم نتيجة ذلك في الكلام على ما صرح بالامام ولكن ... ظاهر ما شهر انهما متغايرين
مشهورنا في توجيهه والمشية ما ذكره وهذا الحق والحكم قوله ليس التعظيم يمعنى الى المتكلم من
غير شبوت صفة الكلام فانه معنى المتكلم لغة هو الاتصاف بصفة الكلام لا ايجاد الكلام في غيره
كما يزعم المعتزلة معنى كونه ... شكل قوله ولا في ان في التلفية الاخيرة انه ولا في
الماهية ... ما ذكره في الاعادة من ترتيب الابتدا يعدم ما كان لخفا
الكثرة والنزاع الشهير والتفصيل اذ قوله لان امتناع التكلم بالحرف الا بعد بروز الحرف الاول
بوجه واجب لحرف ما هو متعدد ومتعاقب والمعدوم لا ... الابتدا به وكذلك العامة
الساع عند البعض فالتلفظ بها مسبوق بالتلفظ لحرف هاهنا متحرك قوله وارتفاع
الكلام الذي من الحروف المتحرك وقد تقرر فيما بينهما ان التلفظ بالحرف المتحرك سابق على
التلفظ بالحركة وتسمع في هذا الكلام الاخر قوله وهو ذلك فهو ... اذ لا يجوز قيام الحادث

بذاته كما هو مذهب الحنابلة واما الكرامية فقد زعموا انهم لم يجوزوا قيام الحوادث بذاته لكن فلم يجعلوا
لما القيام ما يشهد البداهة باستحالته من قدم المؤلف من الاصوات والحروف قال رحمه الله وما رايت الكرامية
ان العقل الذي يسمون من الكف وان خالفوا بالحدوث تحاشيا عن مخالفة الدليل ذهبوا الى ان المنتظم من الحروف
المسموعة مع حدوثه قائم بذاته وانه قول الله تعالى لا كلامه وانما كلامه قدرته على التكلم وقوله حادث
لا محدث وفرقوا بينهما بان كل ما له ابتداء بالذات فهو حادث بالقدرة غير محدث وما كان مباينا بالذات
فهو محدث بقوله كن لا بالقدرة فمثل ان الكلام لفظي ونفسي فكذا ضده اعني السكوت والخرس لكن لما
كان في الكلام النفسي وضده نوع خفاء لم يشتهر اطلاق لفظها عند اهل العرف واللغة الا على
الكلام اللفظي وضده قوله لما ربما ذكر البعض مكان التوحيد ولانه لا دليل على الحد الدليل الاول فظاهر
ويرد عليه ان عدم الدليل في نفس الامر مم وعندك غير مفيد على ان عدم الدليل لا يستلزم عدم المدلول
قوله بل انما يعبر بعد تلك الاقسام عند التعلقات يريد ان تلك الاقسام ليست انواعا حقيقية للكلام
بل هي انواع اعتبارية له فان الكلام نوع متحصل في نفسه فاذا اعتبر تعلقه بشيء معين على وجه مخصوص
يصير خبرا واذا اعتبر تعلقه به او بامر على وجه آخر يصير امرا او نهيا او غير ذلك فذهب ابن سعيد
من الاشاعرة الى انه ليس للكلام تعلق ازلي وانما ذلك فيما لا يزال وهو المذكور في الكتاب اذ الامر
بدون المامور والنهي بدون المنهي محال وذهب غيره الى ان تعلقاته ايضا ازلية ويجيء الجواب
عن دليله قوله وذهب بعضهم حكى ذلك الامام الرازي ومنهم من قال انه في الازل خبر
والامر والنهي والاستفهام والنداء قوله ورد بانا نعلم اختلاف هذه المعاني بالضرورة كيف وانه
البعض للبعض لا يوجب الاتحاد وقيل فانه بعيد ارجاع الجميع الى الكلام الواحد من الاقسام اذ كان
ان الكلام واحد لا تحقيق لكلامه وفيه بعد كما لا يخفى وقد بينت الفظ من هذا
الكلام ان الكلام النفسي يختلف باختلاف الهيئة العارضة له عند الدلالة عليه بالالفاظ المتعددة
فتدبر قوله كما اذا قدر الرجل لنا بنا له قاصرا بان يفعل غدا قبل الموت في هذه الصورة العزم
على الامر دون تخيل حقيقة لكنا نعرف ذلك فيما اذا اخبره صادق بانه سيولد له ابن بعد موته

قوله

ينتقل

١٣

ينتقل الى مخبره لانه امر ان ينتقل بانه يقع الفعل بل ينتقلوا اليه امره بل ربما يجب وكل لحظ
وبامر بوقوعه الى ليعلم انه طلبه ومعلوم انه ليس للحاصل عنده ح هو العزم على الطلب وتخييل به
حقيقة الطلب ولا يعود ذلك لسنها وتحقيقا بل كيف وجد سوا واما الخطاب انه يصل للموجود والمعدوم
كما امر النبي عليه السلام بانه لا يتجسم امته فليس ح هو القبيل فانه مبناه على تنزيل المعدوم منزلة
الموجود تغليبا له عليه وذكر طريقة مفهوم دنيا بينهما قوله والاخبار بانه في الازل لا يتصف
بشيء من الازمنة بانه يكون الزمان ماضيا الى في بل هو مجرد عن الزمان وان الحكم فيه مقيدا به
مثلا يقول زيد موجود في الوقت الفلاني معدوم في غيره ودخل في الدار في وقت معين لا في وقت الخبر
خارج عنهما في غيره بخلاف قولنا سيدخل زيد الدار او دخل فان الاخبار مقيد في الاول بزمان
سابق على زمان الدخول وفي الثاني بزمان متاخر عنه وذكر انما يتصور اذا كان المخبر زمانيا
وعلم الله تعالى متعلق بالحادث على الوجه الاول تعلقا ازليا لا يتغير ولا يتبدل وعلى الوجه
الثاني لكن لا بالنظر الى ذاته تعالى بل بالنظر الى زمان آخر وجود ذلك الحادث في زمانه او قبله
او بعده كما فرسنف وقد تتبع مثل ذلك في اخبارنه فتدبر قوله لئلا يسبق الى الفهم
وانما يسبق لما شاع من اطلاق لفظ القرآن على ذلك المؤلف عند اهل اللغة والقراء
وعلماء الاصول والفقه ما لم يتفق مثل ذلك في الكلام الله تعالى ومن قال انه تنبيه على المراد
فقد سيهما قوله جهلا وعنادا آثار الجهل وكفى على جهلهم ما نقل عن بعضهم ان الجلد
والغلاف ازليان ومن بعضهم ان الجسم الذي كتب القرآن فانتظم حروفا ورقوما هو بعينه
كلام الله وقد صار قديما بعد ما صار حادثا قوله من التاليف والتنظيم اه اراد بالتاليف
وجود التركيب من الكلمات والجمل وبالتنظيم جعلها مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه
العقل وبالانزال ان نقل من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا وفيه نظر بينه وتوجه في شرح آية
التنزيل ان المراد به نقل من سماء الدنيا الى الارض منجما نجوما على حسب التفصيل من الدلالة على كثرة
النقل فقد روي انه تعالى انزل القرآن جملة من اللوح المحفوظ الى سماء الدنيا فحفظته الحفظة

ف

الكلمات ك

وكتبت الكتب في الصحف ثم نزل منها الى النبي عليه السلام منجما مفرقا على ثلث وعشرين سنة على حسب المصالح
ولما في الحوادث وكما تشكل ان الكلمات والجمل وجود بعضها مشروطا بانقضاء البعض
فالمؤلف منها حادث وكذا الانزال والترتيل لا يصح على الصفة القديمة وكذا الفرق المسموع
والفصيح هو اللفظ والمعجز مقارنته لدعوى النبوة فيكون حادثا قوله لما غيره ذلك كالقائم
بالافتتاح والاختتام واتصاف بعضه بانه ثبت به ونعته بالاحكام والتقسيم الى السور والايات
وغيره بالفواصل والغايات ومنه كونه ذكره كما قال الله تعالى وهذا ذكر مبارك وانه ذكر لك ولقومك
والذكر محدث لقوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من الرحمن محدث قوله والا لصح اتصاف البارى تعالى
بالاوصاف المخلوقة بل ان اراد انه يلزم صحة قيام تلك الاوصاف بذاته تعالى فلا ملازمة ثم وان اراد
انه يلزم صحة حمل تلك الاوصاف عليه تعالى حمل الاشتقاق فالمناسب ان يقول بدل قوله تعالى عن ذلك
علوا كبيرا ولم يصح ذلك لغة وشرعا قوله مالكتبه يدل على العبارات قوله وهى على ما في الاذهان
وهو على ما في الاعيان بيان للعلاقة المصححة لوصف الكلام القديم بما هو من صفات الالفاظ المنطوقة
والمخيلة والنقوش المكتوبة ثم ان الوجودين الاولين من هذه الوجودات الاربعة وجودان
حقيقيان لموصوفيها عارضان له حقيقة الا ان الاول منهما وجود اصيل به يعد اثاره
ونظهر احكامه الذاتية لغيره قدمه وحدوثه والثانى ... وجود ظلى لا يترتب عليه الاثار والاحكام
فيه حدوثه او قدمه واما الاخيران فكلاهما عارضين لا بنسبة اليه حقيقة بل يدل عليه الثانى
والثانى الدال عليه فاذا ادركنا لا يستلزم حدوث مدلولهما قوله وحينئذ يوصف بما هو من
لوازم المخلوقات والمحدثات ويراد به الالفاظ المنطوقة المسموعة اى بلا حظ فيه اتصاف
تلك الالفاظ به حقيقة فيكون ... القرآن ... بناء على العلاقة السابقة وكذا الكلام
في قوله ... والمخيلة ... الاشكال المنقوشة وما وقع عليه ذلك ... ان ... الحفيظ
بجواز اللمس ثم انما ... يتعرض لمكن التحقيق الذى اراده ... التلخيص جواب المص انما مراده
من الكلام النفسى هو مدلول الكلام اللفظي فلا اكثر ... ذلك قوله وما يقال في دليل الخصم ...

ان القرآن

ان القرآن حقيقة هو المعنى القديم والاطلاق على اللفظ مجاز من باب تسمية الدال باسم المدلول
ولما اشتهر بين الاصوليين انهم يقولون ان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا ... اراد ان المعنى
المجازى لما فى ... لعرفهم تعارفوا عليه بحيث استعماله ... بالتغليب
بيانه ذلك ماذكرنا قوله ... كما في سمعت كلام الله ... سماع ما يدل عليه ومثل
... قد سمع ما يدل عليه كما يعني اختصاص موسى عليه السلام باسم الكليم فانما هو سمع صوتا دالا على كلامه
٢ مخلوقا لكنه ... كتب ... واحدة قال ... ولا ... ذهب الشيخ
ابو منصور والاستاذ ابو اسحاق وقيل سمعه بصوت من جميع الجهات واختار الامام الغزالى انه سمع
كلامه الازلى بلا صوت ولا حرف كما يرى في الآخرة ذاته بلا كم ولا كيف قوله فان قيل لو كان
كلام الله حقيقة يعني انه قد علم من الكلام السابق ان كلام الله حقيقة هو المعنى والاطلاق
على اللفظ مجازا وتعارف الاصوليين ... انما هو في لفظ القرآن فيلزم ان يصح نفيه عن اللفظ
اذ اقوى امارات المجاز صحة نفي المعنى الحقيقي واقوى امارات الحقيقة عدم صحة والنفى ههنا
غير صحيح بالاجماع قوله اذ لا معنى لمعارضة الصفة القديمة اذ لا معنى لدعوى العرب المعارضة
والاتيان بمثل صفة قديمة لله تعالى واليه ... لان تلك الصفة القديمة عبارة عن المعاني القائمة
المدلولة للالفاظ المرتبة فكيف لا يتصور من ... على وجه يبلغ رتبتها في
البلاغة وان لم يكن قديمة مثلها على انهم ينكرون قدمها ويجعلونها من ترتيب النبي عليه السلام و
المنقول من التحدى انهم ... حقيقة والتحدى بهم لا طلب اتيان مثلها وقد صرح علماء البيان بان
الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة ... انما هى
حال المعانى المرتبة فى النفس لا حال الالفاظ المنطوقة وان الاعجاز ... يرجع لا اللفظ
بل الامر يرجع الى ترتيب المعنى فى النفس فالاولى انما ... فى ذلك بان التحدى بحسب مقارنتها
لدعوى النبوة كما هو المشهور قوله انما هو باعتبار دلالته على معنى فيكون منقولا عرفيا
حتى لو استعمل في الوضع الثاني في المعنى الاول كان مجازا كما ان استعماله في الوضع الاول في المعنى

ى ان المشهور لا يتاتى الشرح من الشيخ بمنزلة الشيء كما نظرا الا انه يصح استعماله في معنيه بطريق الحقيقة نظرا الى
الشرع اى اصل الاستعمال في وضعه وسيتبين ما يتوجه انه مشترك **قوله** مع تدوم النظم المؤلف المرتب
الاجزاء يعني انه ليس مراده ان اللفظ مع كونه متعاقب الاجزاء في الوجود قديم فانه بديهي الاستحالة
قوله بل يعني ان اللفظ القائم بالنفس ليس مرتب الاجزاء اى ليس معناه انه ليس بين الاجزاء ترتيب في الوضع
والهيئة والتاليف كيف والحروف بدونه لا يكون كلمة والكلمات بدونه لا يكون كلاما والدلالة على
المعنى الوضعية والمزايا الخطابية لا تتم بدونه بل معناه انه ليس بينها ترتيب في الوجود وتعاقب
فيه بان يكون وجود بعضها مشروطا بانقضاء البعض كما في القراءة فانه لا يمكننا ان نتلفظ
ببعض الحروف ما لم نفرغ من بعضها لعدم مساعدة الالات بالتلفظ بجميع الحروف معا ولا وجود لها
في ذات البارى تعالى فانه وجد جميعها هناك معا لانه لذاته تعالى دائم بدوامه فلا يلزم حدوث شيء
منها وما يحاكي ذلك محاكاة بعيدة وجود الالفاظ في نفس الحافظ فان جميع الحروف بهيئاتها
التاليفية العارضة لمفرداتها ومركباتها محفوظة في نفس الحافظ وجودا في بابك وجود لبعضها مشروطا
بانقضاء البعض والعدم من انه وعالما تعلق بحال الحركة بمعنى التوكيد والحركة بمعنى التقديم والتاخير
بابا وجود الحروف على هذا الوجه في ذاته تعالى بالوجود العيني وفي نفس الحافظ بالوجود الظلي الخيالي لا يخرج الا
ان العرف يرد التصوير والتفهيم لا اثباته بطريق التمثيل فبطل ما يتوهم من انه اذا لم يكن ههنا
ترتيب لا يتميز ملح ولمح ونظائرهما وما ذكره من قيام الحروف والاعراض بذات الله تعالى
ليس بمعقول وانما هو غير مرتب الاجزاء بحرف واحد مثلا ان اراد ان كيفية قيامه به غير معقول
لنا فلا كلام فيه وان اراد انه لا يجوز ذلك عقلا فلا نحتج فيه فانه لا حاجز في قيام بعض
الموجودات على لا نحن تيقنه بوارده لا بد ليتبع ذلك من دليل **قوله** لانا لا نتعقل من قيام
الكلام بنفس الحافظ الا ان تحفظ لكنه لا نحن المتعقل والكلام الخ
الاجزاء في الترتيب والوضع والهيئة الى كيفية ودليل قطعا الا بالفعل بدونه كلية
والكلام والدلالة وضعه او وضعه بل المعد منه في تعاقبها في الوجود كما عرفت وقد

والمشكل عليه

والمشكل عليه بيان ان القرآن اما ان يراد به اسم للمعنى للالفاظ القديمة يلزم ان لا يكون المنقول
بين دفتي المصاحف والمقروء بالالسن والمحفوظ في الصدور من القرآن بل مثله وان جعل اسما
للنوع يلزم حكمه ان ليس فيه حصوله وهذا المشكل غير مخصوص بهذا القول بل هو وارد على الكل اذ لم ينكر احد
كون لفظ القرآن موضوعا بازاء اللفظ المنظوم كالنقش وتركيبه كالكتابة وقد اجيب عن ذلك بانه اسم
للمؤلف المخصوص القائم باول لسان اخترعه الله تعالى فيه وما يقرأه كل واحد مثل له عينه واختار
الشارح انه اسم له لا من حيث تعين المحل فيكون واحدا بالنوع ويكون ما يقرأه كل قارئ نفسه لا مثله وكذا
الحكم في كل شعر او كتاب ينسب الى مؤلفه وما ذكر من انه يلزم صحة نفيه عن ذلك ان اراد به صدق سلبه
عنه فلا فالملازمة ممنوعة اذ لا يصح سلب النوع عن فرده وان اراد صحة سلب كون لفظ القرآن موضوعا
بازاء المخصوص او سلب كونه من القرآن نفسه فبطلانه ممنوع لان لفظ الانسان غير موضوع بازاء
زيد والانسان اسم ماهية الانسان لنفس زيد **قوله** الاول انه يمتنع قيام الحوادث بذاته تعالى
انه قد ذكر انه صفة لكنه ليكون قائما بذاته تعالى اذ لا معنى لقيام صفة الشيء بغيره فيكون
ازليا **قوله** طاهر الاطلاق كلامه يقدر هو عليه من الاعراض اى مكلف فيقال القدرة بمعنى القادر مع الواو
والبعض بمعنى القادر على السباحة ويتحرك لا يميز ذكره والاشكال بطلانه **قوله** فانما يكون اخر فيلزم
التسلسل فيلزم ان يكون تكوين التكوين الخ **قوله** حيث ان التكوين يكون بالنسبة
لا تكوينه ويجيء ان التكوين غير المكون ثم قيل ذكر ما ان يقال ان التكوين والمتعلق به
البارى تعالى اذ لا تعلق بوجود الخ ولا استحالة في تعلق ذات الشيء على وجوده وقيل انه انما
ذلك الشيء لوجوده فقد منعه جمهور العقلاء وفصله قوم بالواجب وتجويز ذكره في غير
باب اثبات الصانع **قوله** لو حدث لحدث اما بذاته لم يتعين الا المقدرة التي بني عليها
الدليل الاول اعني امتناع قيام الحدث صفة الشيء بغيره لما يمكن فيها من خلاف البعض تكثيرا
للدلالة واشعارا بانه يمكن اتمام الدلالة على المطلوب بدونها **قوله** ومبني هذه الادلة ان ما دل
فلانه لا يمتنع قيام الامر الاضافي المتجدد بذاته تعالى وانه فلانه لا يلزم من كونه خالقا في الازل وجود

حنوعا

صفة حقيقية فيه اذ الخلق والتكوين والايجاد كلها من الامور الاضافية واما النقاب
فلان الاضافات كلها ليس موجودة لم يفتح باب اثبات الا التكوين واما الرابع فلما من الوجه
الاول قوله وبعبارة اخرى نثبت انه لا انه لانه اخرج ان الاثبات والامانة والخلق و
التخليق والايجاد والاخراج من العدم الى الوجود من قبيل الاضافات لا شك في ظاهر كلامه بتا
من انها امور موجودة وهي التكوين وسيصرح بذلك فيما بعد الا ان الشارح ذكر انه جعل بعض
الاضافات مبدأ حقيقة غير القدرة والارادة تسمى بالتكوين ثم لما قوله ولا دليل على كونه
صفة اخرى قبل والذي يحيط بالبال ان التكوين هو المعنى الذي يجد في الفاعل وبه يختار على
غيره ويرتبط بالمفعول وان لم يوجد بعد وهو المعنى يعم الموجب الفاعل بل لقبول هو موجود
في الواجب بان يطلق نفس القدرة والارادة فكيف لا يكون صفة اخرى وانما يريد بارتباط الفاعل
بالمفعول صلاحية التاثير فيه ويريد بالمعنى الذي يجعل الفاعل مبدأ تلك الصلاحية فنقول
وذلك يحتاج الى الوقت بان يطلق المحققون نفس القدرة والارادة وبان يطلق صفاته نفس
ذاته المتعالية عن سائر الذوات ثم اعلم ان هذا اما على ان الكل فالقادر
للفعل هو له معلوليه والموجب الثاني في واجبا للمبدأ الفاعل واما الذي هو ممكن فيجوز ان
يكون بذاته او جزئه او خارجا عنه او لا بشرط مع وجود يا اوقدته عدمه وان
تعدد العلول يكون بسبب الكل معلول شيئا مما ذكره وبالجملة دعاء كونه المعنى الذي يرتبط
به الفاعل بالمفعول معنى واحد يا بذات الفاعل مشترك بين الممكن والواجب القادر و
الموجب معلوما بالوجدان موجود في الاعيان في عالم الوجود العقلي وعدم مسمى بالتكوين
الى الا لو انه مذهبا بعيد عن الصواب ومن دعوى الاتفاق ثم ان الوجدان قد لا يعم الا ان
ملتبس خفي الوجه فيه قوله فانه القدرة هو ان صفات قالوا ان مبدأ الثاني وانما يطور
ان يكون هو القدرة لا ان ارادتها بالصحة الفعل والترك من الفاعل يكونان نسبتها الى
الطرفين على السواء فلا بد من صفة اخرى تعضها الطرف الاخر قوله وما استدل القائلون

الحدوث التكوين ان لكونه من الامور الاضافية المتجددة لان الصفات الحقيقية القديمة ولهذا جعل هذا
الوجه في اثناء معارضة لبيع الشارح والكون حادث لحدوث التعلق قيل الا انسب بكلام المتن
ان يقال التكوين متعلق في الازل بوجود المكون فيما لا يزال وقد علق التكوين هو الايجاد
والاخراج من العدم الى الوجود وسيجيء ان الفعل بحقيقته بدون المكون تسقط وحمل المتن
ان الصفة موصوف في الازل بكونه مكونا للعالم والكل جزء من اجزائه في وقت وجوده فاقتضى
في الازل هو مبدأ التكوين ليس الا الايجاد لا الف قوله وما يقال الذي لجواب من استدل ان القائلين
بحدوث التكوين بانه قديم يستلزم قدم المكون قوله اذ القديم ما لا يتعلق وجوده بالغير بناء على
ان علة الحاجة الى الغير تعتبر فيها الحدوث بان يكون نفسها او جزئها او شرطها ومنع الجواب
على ان العلة هي الامكان عم ما صح عند المتأخرين قوله لما ان العقل يتعلق وجوده بتكوين الله
قبل الحدوث بناء على ان القديم لا يستند الى المختار وقد عرفت ما فيه قوله ومن هاهنا اي مما ذكر من
ان الحادث عندهم ما لوجوده بداية والقديم خلافه جعل ذلك التصحيح ردا على الفلاسفة اذ كلهم
اريد بالحادث ما يتعلق وجوده بالغير وان لم يكن له بداية لم يصلح ذلك ردا لهم اذ هم قائلون
بحدوث العالم بجميع اجزائه بهذا المعنى قوله والحاصل المحقق الكلام لجواب المعنى بهذا بطلان ما يقال
في موضع الجواب فلما تبين ما يقال لا فرع عن تحقيق جواب المعترض الا بطلان جواب
آخر تقريره ان الله التكوين لا يستلزم ازلية المكون لانه لما كان ازليا يستمر الى وجود المكون
وترتبه عليه لم يمتنع هذا من المتكلم الا اثر عن المؤثر وتخلف المعلول عن العلة كذلك فلم يكن
كالقدرة بلا مقدور والكثير بلا مكسور ولا نقول بترتبه ذلك لو في التكوين من الاعراض الغير الباقية
قوله وهو غير المكون هذا ابتداء بحث قد خالف الاشعري فيه الجمهور وزعم ان التكوين هو
المكون والتأثير عين الاثر فالمراد من كونه غيره في كونه ليس المغايرة بمعنى صحة الانفكاك
فانه بحث آخر لم يكن هو آخرا ولما كان بطلانه ما نقل عن الشيخ ظاهرا اول الشارح كلامه
بما يجيء قوله لان الفعل اي التكوين لا نفلة وقد ثبت في استعمال الفعل والخلق والايجاد ونحوها

في صفة التكوين قوله فيكون قديما يستغنى عن العالم ما لوقت من ان الشيء الذي يقتضي ذاته وجوده
هو الواجب قيل يسول ان اقوم منه اي منتقد من عليه قوله فلم يبق الا الفاعل والمفعول يرد
عليه انه لا يلزم من هذا التقدير ان الفعل عين المفعول بل قد يكون ان المحل يقتضي الايجاد في الوجود
في ذلك لا يقتضي عدم صحة المحل لا صحة بها يجعله نفس المفعول فعلى ان الفاعل حكمه لا بد من ان
ويمكن ان يقال ان الافعال التي هي غير التكوين والايجاد احداث حالة في المفهوم في المفعول
وتغيير له من حال الى حال كالقطع والكسر والضيق والكتابة وحصول ذلك فان الاثر المترتب عليها
حالة حادثة في متعلقاتها وجودية كانت او عدمية بخلاف مثل التكوين والايجاد فان اثرها
نفس المفعول لا حالة فيه لان وجود الشيء عند الشيخ والماتريدي نفسه على هذه الاقوال
قال التكوين غير المكون ولم يرد بالتكوين نفس الاحداث بل ما يترتب عليه من الاثر
فان اطلاق المصادر على الحاصل بها شائع في عباراتهم ولما كان وجود الشيء زايدا على ماهيته
عنده غيره لم يكن الاثر المترتب على التكوين نفس المكون بل اتصافه بالوجود على قياس ساير
الافعال فحاصل النزاع يرجع الى ان الموجودات هل هي الموجودات ام زايدة عليها
فتامل والله الموفق قوله بمعنى ان الذات الماهية لحقيقة ولعارضها اسمي بالوجود لحقيقة آخر
يرد عليه ان هذا القدر لا يفيد كون احدهما غير الآخر لجواز ان يكون الوجود معدوما
للتابع وعارضا للماهية في نفس الامر كما ذهب اليه جمهور المتكلمين قوله فلا يتم ابطال هذا
الراي فيه [illegible] تأويله وما هو لاجل ذلك انما يتم ابطاله انما يتم بيان زيادة
الوجود على الماهية وقد حققنا ذلك في موضعه قوله والجارية من انه مريد بذاته لا بصفة
بعد ابو الحسين البصري وقول الا ما سبق من ان كونه مريدا انه ليس بمكره فقط ولا ساهي
ولا مغلوب واعلم انه لم يتعرض له ههنا لما قال من ان هذا موافقة للفلاسفة في نفي كونه
فاعلا بالقصد والاختيار ولم يتعرض ايضا لما ذهب اليه الكعبي من ان ارادته لفعل
نفسه علمه به ولفعل غيره امر به ولا لما ذهب اليه جمهور المعتزلة من انها علم بنفع

في الفعل

في الفعل او لانه قول المص صفة لله تعالى ازلية فانه يرد اليها فتامل قوله ودليل كونه
صانعا قادرا مختارا ما اودع في اجزاء العالم من البدائع والنظم الحكيم الموجود فيها
احسن الاحكام بان صانعه عليم حكيم وان غاية ما يقتضي ذلك جميع ذلك والحكماء اجابوا عنه
ذكروا انا نبين ان الغايات العقلية والطلب لا فيه من غير الاحتياج الى الاستكمال بالغير
الى الوجود على غاية نقصانه وانا نجد الافعال العالية من حيث صدورها للنظام الاكمل
مناسبة قوله يعبدون الكل من كل وجه نعيه ذلك سبب النظام الذي ينعم عليه المجرد
ابدا مناسبة من جهة القابل ولا نتائج ذلك علم محدثه لكن الاحكام لا بد من ان يكون
العلم الموجود سببا لوجود المعلوم وكون العلم الفعلي واجب الثبوت قوله ولنا بان اليه
خاله بعض هي انما بالمدركة فالمدعي انه لا نحكم حالة واحدة وحمل انا بانه لا انه ... بهم
بان يكون في الترتيب في الجليات وبالمقابلة والقلب الحدسية وتابير الحكمة بل انا نجعل انا بالنسبة
اليه لا ندري بهذه الامور لانا لسنا ... حقيقة الحصول انا لا نذكر لهذا الحر بانه الغائب
عليه قوله نعلم ان العقل اذا حكم لعلم ان الفعل بديهية لا ينقص في ذاته في حيز
على الوجه المذكور ليس بينة في بعضه وجوازه ما لم يوجد عنه في غاية البرهان لاجل هذا فقد ثبت
ان رؤيته لا يمتنع عقلا من ادعى ذلك فعليه البيان وما قيل من انا هذا في الذهني وليس
محل النزاع ان المخالف لا ينكره فكلام لا طايل تحته اذ المقصود بهذا الكلام بيان ان اللفظ
معنا وان ادعى الدليل بيانا ما يذهب الخصم في القدح في شيء من مقدماتها او لنا لا نعرف خلاف
الخصم فان من قال انهم صورته على ادلتهم فنشهد بانه لا اصل لها قوله حرر ... بالعم
بيان ... بالتعريف تدحرج بسيطة كل واحد منها فهيمن بكل الاعلام منها ... الآخر وازاله البعض فانه
وهو ان يتسع كان عليه كون العبد من حيث علم الغيره من الخلق فان العلم يكون المعبر فيه للتامل
لا يشتبه بل هو شبه عليه وازالة لتردد فيها ليعرف من ان الشيء قد يكون من جهة الاول وقد يكون
من جهة العرض والغرض بالحقيقة هو الاول فبحثه لحالة بينهما ومنهم من ذهب الى

لان ابا الرؤية بالذات هو اللون او الضوء والمتكلمون على ان الجواهر ايضا مرئية بالذات عند البعض كما ان
رايت شيئا من بعيد او لا تكشف الالوان [illegible] عند البعض [illegible] الجسم [illegible] قوله
اولا ان يكون مشتركا بينهما [illegible] عليه [illegible] الرؤية على ما صرح به بعضهم فسقط ما يقال من
ان مطلق [illegible] بالذات او بالغير [illegible] بالغير [illegible] المعلومية والمذكورية
والحق [illegible] الشركة بينهما قوله ولا مدخل للعدمية في العلية اذ المراد بعلية الشيء ما يصلح ان يكون
متعلق بالرؤية ولا [illegible] كونه موجودا خارجيا وهذا [illegible] ما ذكره [illegible] شرح المواقف
من ان [illegible] اثبات [illegible] العلم ولا ما هو مركب منه والرد عليه بانه لا [illegible] العموم
شرطا [illegible] بما ذكر فيه ايضا [illegible] متعلق الرؤية هو الوجود مطلقا [illegible] كون الشيء ذا هوية
ما لا [illegible] المركبات [illegible] بشرط معين ولا تقييد [illegible] مانع على انه
ذكر انما ذكر فيه [illegible] كون العدم جزءا من علة الشيء او نفسها قوله ويتوقف امتناعه اي امتناع
[illegible] وفي بعض النسخ امتناعها اي امتناع الرؤية [illegible] كون الشيء
[illegible] ممكن شرطا ولا كون [illegible] الواجب [illegible] جواز الرؤية عقلا على انك قد عرفت
[illegible] الشرط معين ولا تقييد [illegible] مانع قال رحمه الله ثم الشيخ
[illegible] الرؤية [illegible] قوله ولا [illegible] كونه وجودا
قال رحمه الله فانه ما لا [illegible] الاعراض لا يكون متعلق الرؤية [illegible] ولا
رؤية المعدوم [illegible] الا [illegible] قوله فمتعلق الرؤية هو كون الشيء له
هوية [illegible] بل مفهوم الهوية [illegible] الاعراض فكيف يكون متعلق
للرؤية بل متعلقها [illegible] الخصوصيات [illegible] لا يكون [illegible]
لا تفصيل [illegible] الجواهر والاعراض بل [illegible] اجماليا متعلقا [illegible]
[illegible] قال رحمه الله وهذا الدليل [illegible] متعلق [illegible] الا الوجود
[illegible] بالاجسام والبعض [illegible] الا [illegible] الشيخ

التسليم

التزام [illegible] الكل يوجد [illegible] المحققون على ان [illegible] الرؤية [illegible] العقلية
لا [illegible] والتعمق [illegible] ذلك هو [illegible] الشيخ ابو منصور [illegible] قوله [illegible] ان ما يكون
متعلق الرؤية [illegible] متعلق الرؤية [illegible] الذاتي [illegible]
على [illegible] الهوية [illegible] قوله والتعلق بالممكن ممكن [illegible] القديم [illegible] الاول
الواجب [illegible] ان التعلق [illegible] ممكن والمتعلق ممتنع [illegible] الارتباط [illegible] الوقوع [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] وقوله الارتباط [illegible] الوقوع [illegible]
الوقوع [illegible] التعلق [illegible] المعلق [illegible] الكون [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] ارتباطا [illegible] الوقوع [illegible] ممكنا [illegible]
ممكنا قوله [illegible] الرؤية بل [illegible] العلم [illegible]
لانه [illegible] قوله [illegible]
على [illegible] دلالة [illegible]
[illegible] الرؤية [illegible]
قوله [illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
بهوية [illegible] الخطاب [illegible] بالعلم بهوية [illegible]
[illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] كلام المولى [illegible]
ارتضاه واجيب [illegible] السؤال [illegible]
[illegible] الرؤية [illegible] قال [illegible]
قوله [illegible] الرؤية [illegible]
[illegible] قال الحكيم

قوم يحملون للاشاعرة الرد تشنيعا لبطلان وتجويز الرؤية وذلك غير جائز على الانبياء بل هو كفر عند ائمة
المعتزلة قوله لم يصدق في حكم الله بالامتناع لان السائلين القائلين لن نؤمن لك حتى نرى الله
جهرة لم يكونوا حاضرين وقت سؤال الرؤية وانما الحاضرون هم السبعون المختارون ومن لم يقبل
من نبي الله تاييده بالمعجزات فكيف يقبل قوله ان الله اتاهم لو حضروا وسمعوا ان يكون المسموع
كلام الله لا يثبت عندهم الا بمجرد اخباره فكيف يصدقونه في ذلك وهم يقولون انك ساحر
كذاب قوله فيه دلالة على الكلام في الرؤية على التجربة تامل فانهم جوزوا رؤية الحي
العجيز بقية انذك ولا معنى لكونه ذلك الى العجز ولهذا قال بعضهم ان الرؤية المتعلقة
بذاته غير رؤية سائر المبصرات بالماهية ولهذا لم يشترط شرائطها وان كانا يكفي في ذلك
المغايرة بالهوية كما هو راي البعض وقد يدل التقرير المذكور ايضا انه لا بد ان يكون
البحر ولهذا قال رجال المعتزلة ان يقولون نزاعنا انما هو في النوع المعلوم من الرؤية لان الرؤية
المخالفة لها بالحقيقة المسماة عندكم بالانكشاف التام وعندنا بالعلم الضروري وهم بهت تعالى
قال ان المراد من العلم الضروري في تاويل بعض المعتزلة هو العلم المتعلق بهويته تعالى ثم لحق
ان الحالة المسماة بالرؤية والانكشاف التام وان امكن حصولها بدون حاسة البصر عندنا
لكن العدل ان في الاذن يتكشف لنا حال البصر بلا كيفية واما في تلك الغالكة فلا انعم
ذلك الا بحاسة البصر وظاهر كلام المعتزلة يدل على انهم لو اتفقوا في ذلك كما هو اللائق في اصولهم
قوله لا بد عند اجتماع الشرائط واحتمال على الجبال ان في نفي الحاق بعدها قوله
والجواب بعد تسليم كون الابصار للاستغراق بريدا انه يحتمل ان يكون في الابصار للعهد و
المقصود نفي ادراك ابصار الكفار ولو سلم فيحتمل ان يكون المراد سلب الاستغراق بان يعتبر
تعلق الادراك بجميع الابصار ثم يعتبر ورود النفي عليه ولو سلم عموم السلب بان يعتبر ورود
النفي على الادراك ثم يعتبر تعلقه بالابصار فالمنفي هو الرؤية على وجه الاحاطة والجواب
المبني على ما هو معنى الادراك ولو سلم كونه بمعنى مطلق الرؤية فيجوز ان يكون بعموم السلب

فحصرها

فحصرها ببعض الاوقات فانه ثم لا يلزم من الحجة انتفاء بعض الاحوال ان لا يكون الرؤية
من جهة وانعكاسها مثلا في قيام بين الاخص اللازم لا يلزم الاخص بينها بل تتنزل تحت
كلها على احدها بجميع الادلة قوله كالمعدوم لا يمدح لعدم رؤيته وما قيل من انه انما لا يمدح
لاتصافه بالعدم الذي هو معدن كل نقص ففيه ان المدح بجهة لا يقتضي الكمال من جهات
اخر ذكروا التعقل من جهات لا يناسب المدح بغيرها او ان عدم سماع الاصوات والروائح
لعدم الرؤية فلا يقتضي تعزيز العقول بتلك الصفات من انسانها وتزيينها لم يسقط
ينطق بجوازها عقلا الا انه رب العالمين بخلاف رؤية الله تعالى فانه جوازها كما اشتهر
فيما بين الامم معقولا عندهم لما ان طرد الى القول من هذه الامة فلا شئ لا في الامم لا في
الملة فان مطلق عدم الرؤية ليس محل المدح بل هو بسبب التحجب بحجاب العز والكبرياء
والتمنع مما يوهم الابصار رؤيته بالحيرة والبوار وما ورد من القرآن في نفي الشريك ونفي اتخاذ
الولد والصاحبة تنبيه على تنزيهه الاوهام من ان لكل حي صانع ملك صاحبة وولد
والد وغيره وخوارق ومعارف ولقد جعلوا الله شركاء الجن وقالوا الملائكة بنات الله
مانع على انه بانه كونه جامعا لهذه الصفات متعال عما ذكر سبحانه ما اعظم شانه
بالاستعظام والاستنكار كما قال الله تعالى لقد استكبروا في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا فلو لم يكن
ذلك طلب امر في حقه تعالى سرا عليه مما لا يليق بكبريائه لما كان خروجا عن العقل بل كان في
من النبي دم واتيانا بالمعجزة يدل على صدقه ويمكن ان يقال ما ذكروه انما يدل على ان ذلك حرف فجار
عنه وقدر لهم قدرت فانه ليس ان اشرف كرامة اعطاها الله لعباده الصالحين هو
الجواب فطلب تحصيل ما يجري بهذه عباده ومن بين خلاف شهي رجاق بل رضي بغير الحق
ايمانا ومع فجوا ونعت لا شك انه الشكار عظيم وعتو كبير وانما جرد طلب هو في حقه
محال من غير علم بالاستحالة بل ذكر مع طرح الجواز فالخطب يسير اهون من ذلك لما جعلوه دليل
الامتناع فهو مانع الجواز اذن قوله يكون بالقلب دون العين يرد عليه ان البداهة يشهد

ما يرى المبصر في المنام كالمبصر في اليقظة بانه كونه مبصرا بالبصر فان حمل النوم ضد الادراك فلا حاجة الى تلك
ان مبصرة الضلال وانه متخيل عنده فلا يتعين بعض الادراكات فلا يتعين البعض الآخر ولا يجري
ما يشاهد ايضا الابصار في المبصر في المنام كما رويت وذكر قوله لكنه ما علمنا بيننا حيثما ان الكل
علم ضروري بتقدير من الفاعل المختار فلا بد من تصور ضروري بما يلزم وتصور ترتب عليه فلا حاجة
سيكون ما اتى بيننا قبيل افعال وقد يناقش في بطلان اللازم بانه لا يلزم من الشعور الشعور بالشعور
ولا دوامه فان الانسان اذا تمرن على عمل من الاعمال لا يحتاج الى زيادة التفات اليه وربما يكون
الكثير منهم مشغولا بامر وخاطره مشغولا بتدبير مهم ومع ذلك [illegible] متداوب على عمل مقاد
وملاحظة كل جزء من اجزائه ملاحظة ما والفعل يتجدد مترتب عليه لكنه لقلة الالتفات اليه لا يعلم
مفصلا لانه بانه لا شتغلت وذكره حتى لو سئل عن تفاصيل عمل لم يقدر على الجواب وتدل
على ذلك الغفلة لان ونا مثل اهل ارباب الحرف والاعمال التي يحتاج فيها الى مزيد التفات
وذكر رجل لغرض او نار المراجع ونوادر المذاهب كستبعد ذلك وايضا الا ان لا يوجد
ان جزء الفعل لانه كثر لا يتم القبض اذا البسط وكم عددا وكيف ينبغي ان تحرك وكم
ذكر ما يتوقف عليه ذلك كل حركة اما لب البتة وانه لم يقدر على التفصيل وتحقيق العبارة عنه وما
يتوقف عليه ذلك يطلب بعلمه حرفا والاضمرها وما يحتاج اليه على صيغة المبني للمفعول فاعله
وما عليه ضمير يلا بحاله قوله على ان ما مصدرية للمحتاج لا حذف الضمير نحو صحيح لكنه الوجه بعد
احتياجه الى الركات ما به خلاف الاصل قيل ينبغي ان يجعل المصدر بمعنى المفعول ليصح تعلق حلق به
ثم يحمل الاضافة بقرينة المقام على الاستغراق والا فالمعلل يتناول مثل السرير بالنسبة الى
الا النجار فلا ينتم المدعي وفيه نظر لان اطلاق المصدر على متعلق الادراك وعلى النهي لم يحصل به
شائع ذائع فيما بينهم ولا يعد ذلك من قبيل حمل المصدر على المفعول مثلا اذا اخذت هذا
الدرهم من الامير فهناك ثلاثة اشياء الدرهم ومعزور والنفس التي هي علية وايجاد ذلك
المعنى لغير يا العرض يطلق على الدرهم مجازا او بالحال انه بمعنى المفعول اي المفعول به فانه المتبادر

عند الاطلاق

المتبادر عند الاطلاق ويستعمل في كلام احد من المفسرين الاجر به حقيقة والمعنى الاخر لا يعلم انه يكون متعلقا
بالخلق واما المعنى الثاني وهو المراد بهنا فلا شائع في تعلق الخلق به ولا يتناول الا لغا على السرير ثم
ان لفظ الآية اضافته تحتمل ان يكون متاحا بقرينة المقام على الاستغراق وقد عرفت ان الحاجة
اليه قوله اي وهو لكنه اطلاق المعمول على ما حصل بالعمل وانه صحيح فيا لكن الكتب المتعارف
استعمال العمل فيه استعمال المعمول في محل العمل كما يقال هذا السيف معمول فلان وهو كل تبادر الى
ما يعلو منه المعمول بالمعنى المتعارف كما في العمودانا ما يختص في المدني الاهم على حاجة في عمل
من الاجسام والنهي اشتهر فيما بينهم انما الاستدلال بالآية يتوقف على جعلها مصدرية ثم ان المفسرين
المذكورين ما ليا متلفان بالحقيقة فلا يجوز استعمال لفظ المعمول وما يعلو منه فيهما الا بطريق استعمال
اللفظ المشترك في معنييه فلا يتصور تعميم لهما الا عند من يقول بعموم المشترك قوله اي انه يحكم بداهة
العقل في لما يقال من ان الآية لا يمكن ان تجري على عمومها لان الشيء يتناول الواجب ايضا والعام
اذا خص منه البعض لا يبقى حجة فيما عداه فقد قيل بان الواجب مخصوص منه عقلا اذ لا يتصور كونه
مخلوقا وما خص منه بدلالة العقل قطعي فيما عدا المخصوص كما حقق في موضعه قوله ان ثبت خلق
كل الا ان خلق انما الذي يصدر منه حقيقة لخلق ليكون الذي يصدر منه وذكر ما شئ حذف المفعول ونزل
الفعل منزلة اللازم ولانه على انه مناط المدح والمستحق العبادة انما هو الخالق فلا وجه
لما يقال من ان المراد خلق الاعيان قوله لبطل قاعدة التكليف اي القاعدة التي هي كون الانسان
مكلفا وكونه ممدوحا على افعاله مذموما عليها مثابا معاقبا وذلك لان مبنى ذلك كله على كون الانسان
مختارا فيما نعله اذ لا معنى للتكليف بما لا يقدر ولا للمدح او الذم عليه ولا استحقاق الثواب
والعقاب في هذا بناء على حكم العقل بالحسن والقبح في الافعال وذلك يخالف الاشعرية ومع ذلك
نحو اجابوا عن بطلان قاعدة التكليف بما ذكره في الشرح وعن بطلان المدح والذم بان ذلك
باعتبار المحلية لا باعتبار الفاعلية كما يمدح الشيء ويذم بحسنه وقبحه وعن بطلان الثواب
والعقاب بانه يترتبهما على الاعمال ليس بناء على الاستحقاق بل كترتب سائر العاديات مثل

ترتب الاحتراق على مس النار

الرضا

قوله الا ليعبدون ان يكون ذكر ان ما فعال التعليل ينبغي قوله كما دل عليه قوله اما ان شر اذا اراد ربهم
ان انبين الكون ليكون له وان الله لم يتخذه بل لاستحسان ان يكون النظر عليه يتوقف قوله وهو عبارة
عن التعلق مع زيادة تعالى الى تحقيق ما علم التعلق الحكمة والقربة لم من مطابقة العلم للمعلوم
وهو ارادة بالتعلق وان لم يعتبر التعلق مع التعلق لان المعتبر وقوعا المعلوم فان الحي
التعلق التشبيه والتقرير كما قال الشيخ فيغضبا حتى لم يجمع سماوات تحرير قوله ومنها التعلق والقرآن
ومنه قال ان الامتيازات عن الارادة الازلية المتعلقة ثم كتب اعلاما هي عليه فيما لم يزل فعليه
البيان قوله الكفر منع الامر وليس تحقيقه اما الكون ان البيان هي حلول ايات على مقتضى حكمه
ولا اعتراض عليه لان ما لا يطلق يعرف فيه كيف شاء ولا التغير شي كما كان لا ينفع
الا بالتعلق من قوته مشغول بكرة واختيار والاعتراض عليه لانه سخط مولاه ونفي العفو
الغاية التي لا يرى العفو منها قوله ثم قدر بين كل بحدود الحق الذي يوجد به لم يتشتت ان الان من ان
حسبان عن ايجاد الموجودات على قدر مخصوص ووقت معين او لم يعين من الايجاد ووقعا العقل
والنقل خلاف الامر ولا دليل عليه كما سلف في التعاليق البعيد قوله وهو التشبيه اتقال
رجح والظاهر لا يعيه علم ذلك ربك فيه من عباده ثم قال والتعلق عن ذلك بانه اراد بالعباد
الايمان والطاعة بر جنتهم واختيارهم بلا الجاء ولا التعبد ولا مغلوبية لما علم من قوله ذكر
كالمكره واراد دفع الفعل وارادة رغبة واختيار الاكراه واضطرار فلم يوجد فلو اراد
لانه لم يتبع من المراد ووقع من ارادة العبيد وطوعه وكيف هذا مغلوبية والتعبد قوله دخل
على الصاحب ابن عباد اسمعيل بن عباد هو صحب ابي العبدي ووزارته والقول بالعبد ولقب الصاحب
الكافي جمع بين الشعر والكتابة وفاق فيهما على اقرانه توفي سنة ... في الجبر وتلمذ
وكان عالما من الرفيق والاعتزال ابو عباد في مرتبه اما قاسم الطالب وهو من فرقة واعلاه
قوله وقد يتمسك الى التمسك بالايات اعلام من جانب قبل قوله كل ما كان لم يكن
ان ان الله فهو ... ما ابدي ... والذي ... الصاحب حيد فهو ضيقا

حرفا

حرفا ان ان ذاته الله يريد نفي به ولو شاء لجمعهم على الهدى حلو ما الله لسدهم اجمعين لا غير وكذا واما
جا بينهم قيل قوله توما الله يريد ظلما للعباد ان الله لا يامر بالبغي ولا يرضى لعباده الكفر
والله لا يحب الفساد وظلموا انفسهم وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون ذالك لا ما فعالهم الذي ذهب بالظلم علانية ووجه ما قالمراد
نفي الظلم نفي الارادة الارادة لا ان ما يفعل الختار لا يكون الا مراد اما نفي الامر والمحبة والرضى فلا
يفيد المطلوب كلا منها اخص من الارادة ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم وانما يدل لانهم فقد
قال تعالى انا الحجة التعلق لهم في ذلك جل شانه في اكثر الايات على ثبوت الجبر والالجاء و
جبير شان الواحد معناها الحجة وافعال العلاف حتى ج الايمان في العباد من غير اختيار منهم فالزم
بانه يلزمهم ان يكون المؤمن هو الله لا العباد على ما هو معلوم فقال لجنا منه معنا فالحاج العلم
العزوز بحجة الايمان واقامة الدليل المثبتة لذلك العلم وردوا بانه حينئذ لا يكون ايمانا فقال
النسا يوما ثم معناه الحاج لهم العلم بانهم لولم يؤمنوا العذاب واعذابا شديدا واوتهوا العقاب
فاسول انه كثير من الكفار الى ما علموا ذلك وكذا ابليس ولم يؤمنوا قوله لان الجبرية
الجبرية هم فرقتان جبرية خالصة لا يثبت للعبد قدرة لا مؤثرة ولا كاسبة بل تجعله
بمنزلة الجمادات كالجهمية وجبرية غير خالصة يثبت للعبد قدرة غير مؤثرة بل في نسبه
كالاشعرية والنجارية والضرارية والمراد بها هنا هي الفرقة الاولى قوله وليعلم ان الله دل
باختياره اي ما منع لاختياره واقع على ما يليه وان يتمكن من تركه بخلاف الجبر فان ذلك
ليس نفي اختياره وانه غير متمكن من تركه والعلم مبني العقد ضروري وامارات وجوده جعل
تنافي قدرته وارادته او لا تاثير شيء منهما سوى مقارنتهما اياه فالبديهة معزول بها كل
العلة والكاسبة بل لا بد من اليقين بانه اخر من دلالة العقل او النقل قوله لولم يكن للعبد فعل اصلا لا
ترتب استحقاق الثواب والعقاب على افعاله بمنزلة الجمادات وعلم بهم التقدم صحة التكليف وكذا التحريم
بالاستحقاق بل الثواب منه بهم تفضيل من الله والعقاب عدل منه قوله ولا سند والاقوال

الخ ليتفرع سابقية القصد والاختيار بعينها انا اسند الافعال الا ما يسند اليه والثاني ان اختيار القائل
بها الا عن درايته ولقوله اختار الشارح ومثل هذا وهذا الا العبد حقيقة ولم يجز الشارح ان يكون
الشارح بعض الافعال لتبقى ان يكون مجازا حيا رد الاتفاق به وقعا فعلوا في العبد مجبور في افعاله
افعاله فاجاز الشارح ان يقال انه حقيقة والحق انه لا مدخل لوضع الشارح في ذكر الاتفاق وانه على
لا التفرقة البديهية وتبادر الافهام اليه نظرا الا ظاهر الحال قوله والنصوص القطعية ينبغي ان يكون
اي ما ذهب الجبرية من انه لا فعل للعبد اصلا قوله فان قيل بعد تعميم علم الله تعالى بهذا السؤال والذي
سبق ذكره من انه يلزم ان لا يصح تكليف الكافرين متغايران وهذا رجحه علما ان تعلق ارادة
الله تعالى وعلمه بعدم الصدور يجعله واجب الوقوع فيمتنع وقوع ضد الاخر والفرق بينهما ان ذلك
اعتراض على كونه تعالى خالقا لافعال العباد بتعلق ارادته وقدرته بها بانه يلزم عدم صحة تكليف الكافر
بالايمان لان ضده اي الكفر واقع بارادته تعالى فيكون واجبا والايمان ممتنعا والتكليف بالممتنع
غير جائز وهذا اعتراض على كون العبد مختارا في فعله بان الطرف الواقع واجب الوقوع لتعلق علمه
وارادته به فيكون الطرف الاخر ممتنع واجب الارتفاع والمختار يجب ان يكون متمكنا من الفعل والترك
ولا يمكن مع الوجوب والامتناع لا ما قيل وحاصل الجواب عنهما منع منافاتهما فان تعلق ارادة وعلمه الازلي
بان العبد يفعل باختياره فعلا مخصوصا فيما لا يزال لا يجعله واجب الوقوع والاخر ممتنع الوقوع في نفسه
الا منتزعا في ما قوله اما ان تعلق بوجود الفعل فيجب تقديره فيمتنع بناء على امتناع انقلاب علمه جهلا
وامتناع تخلف مراده عن ارادته كما هو المذهب قيل تقديم فعل العبد الكلي والازلي لا يكون متعلقا
للارادة لان الشرط حادث والحوادث ممنوع ذلك فان كثيرا من ذلك حادث والمشكلة تعلق
الارادة بالمعدوم الحادث الازلي باعتبار استمراره واما ان الارادة من علل الوجود والعدم وكيفية عدم
علة الوجود فذلك كلام اخر متعلق بالعقول من الظواهر وكلام الشارح مبني على ان العدم مقدور
كما ذهب اليه البعض قوله فيكون فعل الاختيار واجبا او ممتنعا فرد على ان الله تعالى اذا علم
فيما لا يزال ولو انا متغيرين فيه لما علمه متعلقا بانتفاء بهما لما عرف في انه تابع للمعلوم

مطابعه

مطابق الخواهر فتعلق علمه تعالى بوجود شيء لا يستلزم وجوده بهوي استلزام المسبب للعلم فحينئذ وعليه
انه لا مدخل للعلم في وجوب الحوادث علما اسبق وكذا الارادة تعلق ارادته بوجود الابر وجوده بناء
على امتناع التخلف وليت تعلق الارادة متفرعا على تعلق العلم بل الامر بالعكس فلا اعتبار قوله والافعال
منقوض بافعال الباري فانها اختيارية باتفاق الملتين مع ان الدليل جار فيها بعينه فانها معلومة
له تعالى ومرادة له ايضا والوجه لانه ان فيكون وقوعها واجبا واتفاقها ممتنعا فلا يكون مقدورة له
فظهر ان جريان هذا الدليل في افعاله تعالى لا يتوقف على كون تعلق ارادته ازليا لان الثاني مبني افعال
العباد لا يتوقف على ذلك قوله فحينئذ التفصي عن هذا المضيق وهو البحث من مواضع
علم الكلام وقد اضطرب المتكلمين فيه بناء على تعارض التقدح المقدمتين العظيمتين
اللتين ذكرهما فاختار اكثر المعتزلة المقدمة الثانية واسندوا افعال العباد الى قدرتهم بطريق
الاختيار فجعلوا المعتزلة بانه لما خلق الجواهر لا خلق الاعراض ايضا اعتمدوا في ذلك على شهادة
الضرورة ورد بان الضرورة وجود القدرة لا تاثيرها ولا ان ذلك بطريق الاختيار والنظر والحجج
عقلية ونقلية وقد سمعت طرفا منها بأجوبتها واختار الجهمية بالقدرة الاولى فلم
يثبتوا للعبد قدرة لا مؤثرة ولا كاسبة وجعلوا الحيوانات في ذلك بمنزلة الجمادات
والضرورة العقلية يكذبها وتقديره بما سوى الطائفتين بالجمع بين المقدمتين فقال الاشاعرة افعال
العباد واقعة بمجموع القدرتين على ان يكون كل منهما مؤثرا في وجودها فلا يخفى ضعفه وقال
القاضي على ان يتعلق قدرة الله باصل الفعل وقدرة العبد بصفته اعني بكونه طاعة او معصية
وفيه ان معنى الصفة امر اعتباري يلزمه فعل العبد من موافقته للامر الشرعي او مخالفته له
فلا معنى لكونه اثر القدرة وقال امام الحرمين بما وقع على سبيل الوجوب بما خلق الله تعالى
في العبد من مبادئ بها تعين منه وهو مذهب الحكماء وقال اكثر اهل السنة ووافقهم الغزالية
والنجارية بما وقع بقدرة الله تعالى الحادث وبقدرة العبد كسبا وذكر الشارح في بيان معنى
الكسب ابتداء الاشكلوا ولكن حاصلها يرجع الى الامرين احدهما ما قيل من ان اثر قدرة العبد تغير

في الجبر والتفويض في افعال العباد

احد طرفي الفعل والاخر معها وجود امر فيه فلا ينافي استبداد الواجب تعالى بالخلق ولو نظر والى انه [illegible]
[illegible] للقدرة بانه جعل المقدور متعلقا لمعنى الكسب ان يخلق الله في العبد قدرة متعلقة
بالفعل تعلقا لا يترتب عليه وجود المقدور من جهتها تعلقا يثبت معنى الكسب غير مقارنة
القدرة للفعل الذي يلوح بالتأمل الصادق ان الانسان اذا فعل فعلا اختياريا فلابد له
يتصور [illegible] ملايم وهو التصور [illegible] عنده غير معتبر انه على انه قد يقع ذلك في النفس
من غير توهم اختيار منه ثم ينبعث من ذلك التصور شوق اليه [illegible] وهو الشوق
الى [illegible] لكنه يتفاوت قوة وضعفا حسب تفاوت [illegible] النفس [illegible] ذلك
المتصور واشتهائه فربما يعرض عنه التصور بوجه آخر غير ملائم [illegible] الشوق اليه والميل
[illegible] وربما [illegible] ذلك الامر زيادة [illegible] على ذلك الوجه ويكتسب
عليها فيكمل الشوق اليه على حسب ذلك فينبعث منه طلب الفعل وقصد لا تحصيله فيترتب الفعل [illegible]
اما بخلقه تعالى على مجرى عادته او بتأثير قدرة العبد ثم ان تمكن الانسان من الفعل والترك انما
[illegible] من هذه الامور [illegible] على [illegible] على الوجه الملايم والالتفات [illegible]
[illegible] وينبغي لما يقول [illegible] الانسان [illegible] بقول [illegible]
استبداد [illegible] من الموجودات ثم ان الآخر انه ذلك ايضا تابع للهيئات المزاجية
والعوارض النفسانية الجبلية والمكتسبة الخلقية او الغير الخلقية كما هو مذهب الحكماء
[illegible] انما تغيير تلك الهيئات [illegible] الله [illegible]
[illegible] الطلب لينبعث عن الشوق [illegible] بالقصد والارادة
[illegible] الانسان [illegible] من قبل [illegible] الاشكال
الشوق وارتفاع الموانع [illegible] ترتب سائر العادات على الاسباب عادة
لقد [illegible] هذا الاطناب على ما هو اهل البيان كشف عن معنى الكسب والاكتساب والله
الموفق للصواب قوله مثل ان الكسب [illegible] الالات الظاهرية كالجوارح والباطنة

كالقلب

ذلك العدم بين الشيئين [illegible] ولكن بما انه لا يدفع تخلل [illegible] بين الشيئين المأخوذ موجودا
[illegible] اريد [illegible] الا [illegible] التخلل بين الشيء [illegible]
[illegible] التقييد في الحكم وهو [illegible]
[illegible] تخلل واما اريد انه لا يندفع به التخلل فيهما [illegible]
[illegible] ان التخلل انما يتصور بتقطع الاتصال [illegible] الخلال ولا تخلل [illegible] الباقي [illegible]
الباقي موجود [illegible] زمان بقائه وزمان بقائه فيتخلل بين زماني وجوده [illegible] بين وجود
[illegible] وعدمه [illegible] قوله [illegible]
[illegible] الاجزاء الاصلية [illegible] الارواح [illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] المعدوم [illegible]
[illegible] قوله ان هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى آخره [illegible]
للاجزاء الاصلية [illegible] الاجزاء [illegible] الفطرة [illegible]
بالبدن [illegible] البدن [illegible] من اول العمر الى آخره [illegible]
[illegible] من اول العمر الى آخر باقي بعينه [illegible] ذلك الباقي
اجزاء [illegible] يكون خارجا [illegible] العلوم [illegible]
واستدل [illegible] متغير ومتبدل فلا يكون [illegible] الباقي قوله والاجزاء المأكولة فضلة في الآكل
فان قلت اذا [illegible] الاجزاء [illegible] يلزم المحذور قلت [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] فيجوز ان [illegible] ذلك [illegible]
لشخص فان قلت [illegible] قلت
[illegible] اجزاء [illegible] فيجوز ان [illegible] الفعل [illegible] ذلك
عليه [illegible] قوله وان الجسم [illegible] قبل [illegible] ان يكون
ذلك [illegible] الاجزاء [illegible] والاولى [illegible] في المعتبة [illegible] ذلك

الانتفاع

والجواب بعد تسليم انه يجوز ان المعاد هو الروح وهو اما جسمانية من الاجزاء الاصلية واما متعلقة بالبدن
بالكلية فلا اشكال ثم ليت شعري ما معنى الانهدام ههنا ان اريد به انعدام ما من الاجزاء فطلب
ان مثل هذا الانعدام يبطل التناسخ وان اريد به تحلل الاجزاء فهو مختص بما له مقدار علي ان احلل
ايضا لا ينقلونا به قوله لو لم يكن الروح الا محلوقا من الاجزاء اعلم ان التناسخية منهم من
يقول بعدم النفوس ويتعلقها بالابدان بطريق التناسخ اما ما لا يتناهي ومنهم من يقول بان النفوس
اذا استكملت بقيت في دار او ظفر في سلك المجردات واما اذا لم يتم استكمالها فربما تعلق عد
بتعلقها بالابدان الشريفة وربما تتعلق بالاجسام السماوية للاستتمام بتعية كمال لم تحصلها
وربما تتنازل في ابدان الحيوانات الخسيسة بحسب اخلاقها الردية ورذائلها الكسبية الى ان يخلص عن
ذلك ويرتاح بالاخرة فمن لم يقل بعدم النفوس لم ينكر الدار الاخرة ولم يتعلق الروح ببدن بعد بدن
الدنيا فلم يبق مذهب التناسخ في شيء قوله والعقل قاصر عن ادراك كيفية قال الرجل ذهب كثير من المفسرين
لانه ميزان واحد له كفتان ولسان وساقان عملا بالحقيقة لامكانها وقد ورد في الحديث
تفسيره بذلك واما ذكره بلفظ الجمع كما في قوله تعالى ولما من خفت موازينه فللاستعظام وقيل
لكل مكلف ميزان وانما الواحد هو الميزان الكبير لاظهار جلال الامر وعظمة المقام قوله قد ورد
في الحديث ان الكتب الاعمال هي التي تؤتي باحسن سجل ومن ذكر ويؤتي به فيقال له انظر ما فيه حرث طويل
تنشر سبع سجلات في كفة والعائذ في كفة فطاشت السجلات فلا يثقل مع اسم الله شيء قال الله تعالى
كجعل الحسنات اجساما نورانية والسيئات اجساما ظلمانية فتوزن قوله وسكت عن
ذكر الكتاب اكتفاء بالكتاب بيان المعاد فقد دل علي ذكر الكتاب بعد هذا الشيء الكريم الا الكتاب
ومعلوم انه حق فيلزم ثبوت الكتاب ايضا قوله والجواب ان مرادنا على تقدير
تسليم كون افعال الله تعالى معللة بالاغراض لعل فيه حكمة لا نطلع عليه وقد يشير الى دفع
الحكمة بقوله امثال ذلك ليس من شأنها قوله والظاهر اختلفوا في انه هل هو الكوثر او غيره والمثال
علي الاول ما روي انه عليه السلام قال في اثناء حديث انه روي ما الكوثر فقلنا الله ورسوله اعلم قال فانه

فانه نهر وعدنيه ربي عز وجل عليه خير كثير هو حوض ترد عليه امتي الحديث وللعلوم في بعض الكتب والكوثر في الجنة
والحوض في موضع دونها وعن ابن عباس رضي الله عنهما الكوثر وقال القاضي الكوثر نهر في الجنة وقيل حوض فيها وقيل حوض فيها
الي ان الكوثر في الجنة الثاني والحوض فيها قبل الجنة في الحشر كما روي انس قال سئلت النبي ص
ان يشفع لي يوم القيمة فقال انا فاعل قلت يا رسول الله فاين اطلبك قال اطلبني علي الصراط
قلت فان لم القك قال فاطلبني عند الميزان قلت فان لم القك قال فاطلبني عند الحوض فاني
لا اخطي بهذه الثلاثة المواطن وبدل الثاني ما روي في وصف الحوض انه يعب فيه ميزابان من الجنة
احدهما من ذهب والاخر من ورق وبالجملة دون الكوثر يدل علي ان الحوض لانه انما يعني الكوثر اذ يحتمل
يعب فيه ما في ذلك ولعل اورد في وصفه ان احدهما يصل ما ورد في ماء الاخر وادرد ما في الحديث
في التعلق المعقود لبيان الحوض واورد في التفسير في بيان الكوثر الاحاديث الدالة علي
وصف النهر والدالة علي وصف الحوض ثم انه قد قيل ان الشرب منه يكون بعد الحساب والنجاة من النار وقيل
لا يشرب منه الامن قدر له السلامة من النار وقيل ان من شرب منه من هذه الامة وقدر عليه دخول النار لا
يعذب فيها بالظما بل يكون عذابه بغير ذلك لان ظاهر الاحاديث يدل ان جميع الامة يشربون
منه الامن ارتد من الاسلام قوله موجودتان تكرير وتاكيد لان كونهما مخلوقتين يستلزم كونهما موجودتين
او لان قائل بفنائهما بعد وجودهما كما يرد نص صريح في تعيين مكانهما والاكثرون ان الجنة
فوق السماوات السبع وتحت العرش اخذا من قوله تعالى عند سدرة المنتهي عندها جنة الماوى
وقوله عليه السلام سقف الجنة عرش الرحمن وان النار تحت الارضين السبع قال الامام والحق تفويض ذلك
الي علم العليم الخبير قوله لما قصة ادم وحوا واسكانهما الجنة ثم اخراجهما عنها بالجنة
ثم ان نسبة الجنة الي الدنيا لاجل الصلاح يكفي ثم التوبة لا اجماع المسلمين ثم لا تا بكذلك الجنة
ودار النار مشهورة ثابتة قوله اذ لا ضرورة في العدول عن الظاهر فيحمل علي التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي مبالغة في تحققه مثل ونادي اصحاب الجنة اصحاب النار رزقنا ما قوله فلنا

يحتمل الحال والاستمرار ولا فتح من الاقسام وقد اقتضى الاستدلال على كون الجعل بمعنى الخلق والحكم
انه يكون بمعنى التغير فيكون المعنى [illegible] يوم القيمة للمؤمنين الذين لا يريدون علوا في الارض ولهم
لا انبياء [illegible] الاخرة وما [illegible] الا المشتبه ان جعل الدار للقوم يمكنهم [illegible] فيها وهو
المنع لا لانهم لو وجدوا [illegible] قوله كل شيء [illegible] الاخرة [illegible] الى موجد فان المعتزلة
وانه جعلوا المعدوم شيئا [illegible] ان الشيء [illegible] ههنا بمعنى الموجود [illegible] بطريق الحقيقة
او بطريق المجاز [illegible] الخارج [illegible] عندهم لكونها [illegible]
عندهم [illegible] هذا الكلام [illegible] قوله وانها ارادوا الدوام [illegible] اذا [illegible] حتى [illegible]
ان المراد دوام [illegible] افراده [illegible] فلا اشكال قوله علامات العذاب [illegible]
[illegible] عن الاشياء [illegible] الاثار المطلوبة [illegible]
[illegible] اجزائه [illegible] الغذاء بالكلية قوله الشرب [illegible]
[illegible] ورد في رواية ابن مسعود وان [illegible] الله [illegible] فلتكن [illegible]
لانه اخفى الكفر [illegible] رواية قتل الولد [illegible] الطعم [illegible]
[illegible] مطلق القتل والزنا [illegible] الكبائر [illegible] الاحاديث انه لا [illegible]
الواردة في الكبائر [illegible] فلا [illegible]
[illegible] الاجماع [illegible] الواو [illegible] والصحيح للخلاف
في انه من الكبائر [illegible] اختلفوا في حكمه [illegible] وقيل [illegible]
[illegible] اذا [illegible] الصحيح [illegible]
[illegible] قوله وقيل كل ما توعد عليه الشارع [illegible]
[illegible] رضي الله عنه [illegible] قوله وقيل كل
معصية [illegible] عليها [illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] الكبائر [illegible]

[illegible] من الاستغفار والاصغاء [illegible] الاصرار قوله لكن [illegible] قوله تعالى ان
تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم [illegible] الكبائر [illegible] الكبائر
[illegible] الكبائر [illegible] الاعلام [illegible]
[illegible] الكبيرة [illegible] قوله [illegible] المنزلة بين المنزلتين [illegible]
[illegible] الكبيرة [illegible] الجنة [illegible] النار [illegible]
المنزلتين قوله [illegible] الكبيرة [illegible]
[illegible] العفو [illegible] تعالى [illegible]
في العقاب [illegible] قوله
لكونه علامة للتكذيب [illegible] الاستحلال [illegible] بطريق [illegible]
من المتفق [illegible] الشرع [illegible] العقوبة [illegible] قوله وعلم
[illegible] التكذيب فعطفه على ما قبله [illegible] عطف التفسير قوله والتلفظ
بكلمات الكفر [illegible] التكذيب [illegible] قوله او مناف النفاق اظهار
الايمان وابطان الكفر [illegible] النفاق [illegible]
[illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] النفاق [illegible]
الى [illegible] قوله والجواب [illegible]
[illegible] عليه [illegible]
[illegible] قوله فان الكفر اعظم الفسوق [illegible]
الفسوق [illegible] الكفر [illegible]
الطاعة [illegible] الكفر قوله والحديث وارد على سبيل التغليظ [illegible] الايمان [illegible]
[illegible] الايمان [illegible] عليه [illegible] الكفار

ان الخوارج الذين هم فرقة الكاملة وبقولهم بالتخليد انه لب والكبائر نية او حاصل افراد الكبيرة الخالية عن
الكفر لا باعتبار خطاب قوله فان من لا يأذن لابي ذر بالغ في السؤال روي عن ابي ذر انه قال اتيت النبي عليه
وعليه ثوب ابيض وهو نائم ثم اتيته وقد استيقظ فقال ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على
ذلك الا دخل الجنة قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق قلت وان زنى وان سرق
قال وان زنى وان سرق قلت وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق على رغم انف ابي ذر
اي وصل الى الرغام وهو التراب يقال فعلت ذلك على الرغم منه اي على كراهة منه قوله
والجواب انه متروك الظاهر يريد ان ظواهر الآيات والنصوص متعارضة معارضة القواطع فيجب تاويلها بان يقول
المراد بما انزل الله هو التوراة بقرينة قوله انا انزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها
النبيون الا انه قال ومن لم يحكم بما انزل الله فالمراد من لم يحكم هو اليهود اذ لم يتعبدوا
بالحكم بالتوراة ولو سلم عموم من لم يحكم فالموصول ما انزل الله الكتب بالعموم ومن لم يحكم بشيء
مما انزل الله ولا شك في كفره ... على انه لو كان للعموم فسلب العموم
... والاظهار ... وقد قيل ان الحكم بالشيء هو التصديق به ولا شك ان
من لم يصدق بما انزل الله فهو كافر وهو غلط ... في استعمال لفظ الحكم في الاستعلاء بمعنى
التصديق بل المراد ... بما انزل الله هو القضاء ... الناس ... وليس ...
قوله ومن كفر بعد ذلك فاولئك هم الفاسقون حصر مطلق الفسق في الكفر بعد الايمان بل ...
فيه كقوله ذلك الكتاب ... وكذا المراد ... الكامل ... اذ ... على الكامل
واما الحديث فيحتمل كونه من قبيل الآحاد وارد على سبيل التغليظ مع احتمال ارادة الاستحلال
والخوارج ... على الاجماع ... جواز ... لا اجماع مع مخالفة الخوارج وحاصل
الجواب ان الخوارج خرجوا عن الجماعة ... طريقة البدعة ... من اهل الاجماع فلا
اعتبار بخلافهم قوله مذهب بعضهم انه يجوز عقلا ... ومذهب الاشاعرة ...
... وتوقف بعضهم ... يمتنع عقلا ... لا ... جواز العفو عنهم

والحركة بالفعل معلومة ... واحد منها بانه ... وليس ... تعالى ... الى لا امتناع
في حركة ... اذ الاجسام ... فيجوز ان ينتقل كل منها ... آخر ... قوله
وانه يمتنع ... على ... قوله الثالث ان الازلية ... لا يمتنع بالقول بالاجل
الحوادث ... في الازل ... لثبوت الحادث في الازل ... انه لا ازلية ... لحادث في الا
الازل ... لحادث ... فيه ... غير الازلية ... الازل ... على عدم الاولية الا
او ... استمرار الوجود في ازمنة ... فالاول ... الازلية للحوادث الغير المتناهية
والثاني ... الازلية ... لا امتناع في ازلية الحوادث بالمعنى الاول فانه ... ان
يوجد ... كل حادث حادث اي ما لا نهاية له ... يجوز ان يوجد قبل كل حادث حادث ... والثاني
بينهما ... الادلة ... وما ذكر ... لا وجود للمطلق ... الجزئيات ... بطلان ...
فان ... الجزئيات المتناهية واما غير المتناهية ... ازلا وابدا ... استمرار المطلق
بالضرورة ... على المجيب ... ابطال لا تناهي الجزئيات واما ... ما ذكره الامام
الرازي ... برهان التطبيق ... الوجود في الخارج ولو على سبيل التعاقب او على
ما نقول ... الحوادث ... مسبوقا بالغير ... لا شيء منها ...
منها مسبوقا بالغير ... لا يجوز ان يكون ... والالزم ان يكون
ما فرضناه ... الحوادث ... منقطع سلسلة الحوادث وهو ... اول
واما ... لا تناهي الحوادث ... لا حد ... ابدا بل ... الابد
... الوجود بالفعل ... في الاستئناف باقي بل كل ... يوجد ...
يوجد ... ما لا يتناهى ... بالفعل ازلا وابدا قوله
الرابع ... كل ... المعارضة لابطال ... كل جسم ...
بل ... والثالث لا ... وهو ... والثالث لا ...
الوجود ... التطبيق ... الجسم ... البعد

لا ى
... من الحوادث ... ابدا ... الوجود ...
بثلثي

بالمذهب الحق لتوقف في السؤال ولا مست الحاجة في الجواب لم يتوقف له قوله هو الفراغ الموهوم
الذي يشغله الجسم تقييده بالموهوم اذ المكان مشغول بالمتمكن ممتلئ به حقيقة وذاته اما بالجرد و
ما بعدها وذرعها وتقييده بالذي يشغله الجسم للاحتراز عن فراغ لا يشغله الا ما فراغ ليس بموهوم
بل بموجود وكسطح باطن الحاوي وان اراد انه يشغل الجسم بابعاده وتعقل ابعاده فيه معتبرة في مفهوم
واقتصر على الشغل للحيز وان كان في تحيز فقوله يشغله الجوهر لانه غير مجرد دفع الشبهة لا لتحقيق ماهية
الحيز ومبنى الشبهة على كون الحيز عبارة عن السطح مما يلي الجزء قوله فرد امتناع ترجح
احد طرفي الممكن من غير مرجح لو قال احد طرفي الحادث او المحدث لكان ادفع للمذهب وانسب
للمقام لكنه حرر كلامه على ما هو صحيح عند المحققين من المتكلمين من ان قول الاقدمين ان علة الحاجة
هي الامكان بالقرون وضعف ما ذهب اليه قدماء المتكلمين من ان الحدوث هو العلة او شطرها
او شرطها على اختلاف فيما بينهم قوله الى الذات الواجب الخ يريد ان هذا اللفظ واحد في [illegible]
بازاء ذات الواجب الوجود كما ان [illegible] امتياز ذلك الذات عنده بوصف الالوهية صار قولنا الله
بمنزلة ان نقول الذات الموصوف بالالوهية والالوهية على ما صرح به عبارة عن وجوب
الوجود والقدم الذاتي اعني عدم المسبوقية بالغير فصار قوله المحدث للعالم هو الله في
قوة ان يقال صانع العالم هو الذات الواجب الوجود وقوله الذي يكون وجوده من ذاته ولا
يحتاج الى شيء صفة كاشفة للواجب الوجود وقوله اصلا اي لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله
اذ المحتاج في شيء من ذلك الى غير لا يكون واجب الوجود ولا يصلح مبدا للعالم قوله اذ لو كان جائز
الوجود تعليل لحصر محدث العالم والله اعني الذات الواجب الوجود اذ لو لم يكن كذلك بل كان
غيره لزم كونه من جملة العالم ويلزم محذوران احدهما انه ما هو من جملته لا يصلح مبدا له
حدث من ان جميع اجزائه ممكن ومحدث فكون بعض اجزائه محدثا لكل لزم كونه محدثا لنفسه
ايضا والثاني ان العالم اسم لجميع ما يصلح ان يجعل علامة على وجود مبدا له فيكون بجميعه
من حيث هو كذلك مبدا خارجا عنه قوله وقريب منه هو ان يقال بل لا فرق بينهما الا في

الاثبا

في الاثبات والعبارة ومن زعم ان الاول من مسلك الحدوث والثاني من مسلك الامكان فلم ينتبه
لما ان ما لم يحمل كلام المتن على ظاهره بل اراد به مسلك الامكان كما نبهناك عليه قوله
لو ترتبت سلسلة الممكنات لا الى نهاية باطلة اي لو ترتبت الاحاد الغير المتناهية باجمعها
لاحتاجت الى علة هي نفسها ولا شيء من الاحاد فان مجموع الاحاد بهذا المعنى موجود لوجود جميع اجزائه
وممكن لكونه مركبا من الاحاد الممكنة ومغاير لكل من تلك الاحاد اذ الكل غير الجزء وكل ممكن موجود
له علة فلا بد للاحاد من علة فان قلت المجموع بهذا المعنى لا يحتاج الى علة غير علية كل واحد
من اجزائه اذ ليس شيء غير كل واحد من اجزائه والغرض ان كل واحد منها علة داخلة في السلسلة
هي ما قبله قلت ليس الغرض بيان احتياج المجموع الى علة غير علل الاحاد بل ابطال كون كل واحد
من تلك الاحاد معلولا لما قبله الى غير النهاية الا ما ليس كذلك اذ على ذلك التقدير لا يوجد شيء غير
جميع الممكنات التي هي معلول باعتبار معلولات باعتبار [illegible] فان العلة الكافية في وجود جميع
تلك المعلولات جميع تلك العلل لزم كون الشيء علة لنفسه وهو ظاهر البطلان وان كان
بعضها لزم كون ذلك البعض علة لنفسه ولعلله اذ لا كافي في الجميع كاف في كل جزء من اجزائه
جملته بانه علة واذا بطل كونها في الجميع او بعضها تعين ان يكون خارجا عنها والموجود
الخارج عن جميع الممكنات واجب فيثبت الواجب وتنقطع به السلسلة اولا لانه لا يستند اليه
شيء من الاحاد السلسلة والا لما كان علة لها فيكون طرفا لها فتنتهي به لانه علة قال
ان هذا الدليل غير مفتقر الى ابطال التسلسل ان اراد انه يتم به الدلالة على وجود الواجب
السلسلة الى ما لا نهاية او مع استلزامه فبطلانه كلامه الحد لا ثبوت الواجب منافيه ذلك
وان اراد ان ابطاله ليس من مقدمات هذا الدليل وان كان لازما له متاخرا عنه فذلك حق للزاهد
فيما الخ في المعنى الاول قوله ومن مشهور الادلة برهان التطبيق للعقوم في اثبات
الواجب سلكنا اهل الاول بيانه ان الممكن سواء كان متناهي الافراد او غير متناهي الافراد
لا يتم له الوجود بدون الوجوب فوجود الممكن يدل على وجود الواجب البتة وجود متناهي

السلسلة من جانب العلل والبرهان الاول من هذا القبيل كما نبهت عليه الكاتبي فالامتناع لا تناهي
الموجودات الخارجية سواء كانت من جانب العلة او من جانب المعلول فيجعل ذلك مقدمة لاثبات
الواجب وسماه ذلك برهان التطبيق وقد وهذا التطبيق انما يجري فيما دخل في الوجود دون
ما يجيء ويسمى تطبيق التطبيق بين الجملتين يتصور على وجهين الاول ان يلاحظ خصوصية كل واحد
من احاد الجملتين ويتوجه انطباق جزء من جزء وبعض بكل كل جزء من احاديهما والتطبيق بهذا
الوجه يعم الموجود والمعدوم والمرتب وغير المرتب والمجتمع والمتعاقب لكن قوى البشرية قاصرة
عنه فيما لا يتناهى فلا يكفينا الا القول بان هذا على تناهيهما لا ينتفي شيء منها والثاني ان يلاحظ احاد الجملتين
على الاجمال ويلاحظ الانطباق فيما بين احادهما كذلك وقد انطبقوا على ان التطبيق بهذا الوجه
يمكن جريانه في الموجودات المرتبة المجتمعة في الوجود وانه لا يمكن في المعدومات الصرفة واختلفوا
في الموجودات الغير المرتبة او الغير المجتمعة فذهب المتكلمون الى جريانه فيها لان احاد الجملتين
فيها قد تحققت في الوجود في الجملة فيمكن ذلك بتطابق احادهما بعضها ببعض في نفس الامر خلافا
المقدمات الحرفة فانه لا يطابق بين احادها الا في نفس الامر والعقل فعلا وذهب الحكماء الى ان
الافراد المنقضية الامور المتعاقبة معدومة حقيقة فلا يطابق فيما بينهما بحسب نفس الامر وكذا
الموجودات الغير المرتبة لا توصف بالتطابق ما لم يلاحظ خصوصياتها والمرتبين لكل منهما
مرتبة معينة والافلا معنى لمطابقة فرد منها لفرد من الآخر ولهذا جوزوا لا تناهي الحركات
الفلكية والنفوس الناطقة من جانب الماضي واعترض عليه بان النفوس الناطقة مرتبة
بحسب اضافتها الى ازمنة حدوثها فيتم التطبيق فيه على الوجه الذي يقرر عندهم وتعارضه
بعض المحققين بان احاد النفوس لا ترتب لها بحسب ذاتها الازمنة اذ لم يحدث منها في زمان
واحد الى زمان من حدوث شيء منها فلا يجري التطبيق فيما بين احادها باعتبار ترتيب اجزاء
الزمان ولما كان للمعترض ان يقول نحن نطبق بين النفوس الحادثة في اجزاء الزمان على
ما بالطار في كل واحد من تلك الاجزاء واحدا او اكثر ... لا يستقر من تناهي احادها

معرفة المقدمات المرتبة على هيئات بالنتائج الكشفي او من النظرية اذا عرفت المقدمات الغير المرتبة
ومعرفة العالم لكن لم تعرف ان الدليل ما هو نوع من هذين البحث التفصيلي يطلق في بعض الاحيان
خشيار التعريف على الدليل هو البحث الذي يطلب من العلماء ان يستفاد منه تنبيه على الوجه المذكور العلم
بشيء اخر ان تعين البعض الاخر فلا غبار عليه ومن ذكر انه تعريف حقيقي فمقصودي التوجيه فقد
ذكر غلطا وارتكب شططا واما الاعتراض عليه بعضها قبل بعض بمبادي الجدل فان في المعنى
ابطال طرده بان من ترك القوة الجدلية يستحصل مطالب من الادلة بطريق الجدل فتكون الادلة
ليست بادلة بالنظر اليه مع صدق التعريف عليها فجوابه ان الادلة ادلة في الواقع ولا فساد
في صدق التعريف عليها او بان المبادي التي يمكن ان يستحصل بها المطالب بطريق الجدل
لا بطريق النظر ليست بادلة بالنظر اليه مع صدق التعريف ويصدق عليها التعريف فجوابه
المنع فانها لا تستلزم المطالب ولا يلزم من معرفتها معرفتها ما لم ينضم اليها حدس قوي و
نباهته حينئذ واما ثانيا بالمنقوض ابطال عكسه بالعلم صدقها على المبادي بالبحث الا
وصدق الدليل عليها فجوابه منع صدق الدليل عليها قوله فلنقطع بانه من الخارج يريد ان
البحث كما تدل على صدقه في دعوى الرسالة كذلك يدل على صدقه فيما يتعلق ببيان الاحكام
اصلية كانت او فرعية ويستفاد التقرير المنقوض ههنا واما صدقه في سائر اخباره
فسيأتي بيانه فيما بعد قوله في التبيين اي بعدم احتمال النقيض هذا هو المعنى الاول
للتبيين يقال تبين الامر بالكسر تبينا والتبيين وتبينه اي علمه وقال فيحكم وتقابله
الظن والكذب اخبر فيه الشك وخطأ وهو غير مراد ههنا بقرينة عطف التشنيع عليه وبان
العلم ربما يطلق على معنى اعم من التبيين صرح بالمعنى المراد في كلامه الشارح ان التصديقات متفاوتة
وثه في الجلاء والخفاء وان كان جميعها مع اليقين دليل منها ما يتبادر الحدس كما حصل لنا الرسول
بخلاف الحاصل بنظر العقل فانه ربما يكون في انتاج صورة القياس المفيد لمبتدأ او بواسطة
نوع خفاء او يكون في المقدمات والوسائط كثيرة بخلاف متعذر بان العلم الحاصل نظر الرسول

فانه انما يحصل من تصور نبي ما بديهيات على هيئة قريبة من الطبع جدا ومن هنا كان العمدة في اخذ العقايد
الدينية هو السماع لا العقل قوله او بغير ذلك مثل ان الله الحق كان الالهام او السماع منه في المنام
كما ذكره لبعض الائمة المحدثين والعلماء في مثل بلاغته واسلوبه كما عرف في كل كلام الله قوله هو
ادراك الالفاظ وكونها كلام رسول الله الاول ادراك مضمون ان يحصل للنفس بمجرد السمع والثاني
ادراك مضمونها لكن بعد سوق فيه العيا قوله بمجرد كونه خبر ابدا ان المراد بالخبر الذي جعل
من اسباب العلم خبر يكون مستندا الى افادة العلم بحوله منفصلا ولو بالمعجزة الى اد والخبر
المؤيد بالقراين في العوارض المذكورة انما يفيد العلم بمعونة القراين اي داري
فانه كلامهما يفيد الظن بقدوم زيد والعلم يحصل باجتماعهما فان قلت فلم لا يجب ان يعد مجموعهما
من اسباب العلم قلت تلك القراين ليست مما يمكن ضبطها اجمالا ولا التنصيص عليه تفصيلا لكثرتها
واختلافها باختلاف الطبايع والافهام فلم يلتفت اليها واما خبر الرسول وخبر اهل الاجماع فهما منضبطان
بما افاد من بدو لهما تفصيلا والدليل انما يدل على صدقهما وتحقيق مضمونهما اجمالا واولى فيهما
فلم يعتد به والسعد العلم بمعونتها اليهما قوله وخبر اهل الاجماع في حكم المتواتر اما لانه في حكم
لتواطيهم على الكذب يمتنع واما لان الاجماع لا يكون الا بمستند فالاجماع على قضية دالة على
كالاختيارية بطريق التواتر ولو جعل خبر اهل الاجماع في حكم خبر الرسول كان انسب على ان الحكم
عليه يستند الى السند حقيقة والاجماع كاشف عن صدقه وصحته والسند اما
فالامر ظ وكونه من الكتب بروايات فيات فالقياس لا يثبت فيجعل احد
الدليل العقلي واما ثانيا فلانه مستند الى الادلة الدالة على حجية الاجماع لا الخبر
حقيقة الاجماع يعرف به بشرط له وجه وجيه ولعل مراد من قال خبر اهل الاجماع
لا يفيد بمجرد بل بالنظر الى الادلة الدالة على حجية الاجماع هو هذا الاخير وعلى هذا لا يحتاج
عليه ما اورد ان الاجماع قد ينقل قوله هو قريح للنفس بالمستند للعلم والادراك ان
الالف فانما حاصل كما لا يعلم الا به وهذا المعنى الذي حقق فيه ان لسنا في الحدود

ما التعريف بالمعلوم بالمشهور في تعريف الامر فيكون الحكم لغوا ولما تبين قوله انا ابو النجم بالخبر الاول
يعرف انه من نوع التنبيه ولا قوله وشعري شعري فان التعارف ذات الموضوع فيهما بوصف
بالفعل وكمال التكر دون مجهولها مشهور الظاهر بل بما يدل عليه كحسب
من كمال العقل ونهاية البلاغة والتعوذ بالله ورأى مارق بين فتاني منى وفؤاد
مع العقاب ما يرفع فقرة ولقد كشفنا بتوضيح الذي سبقه الحال وجلية الشان من غير
طلبه ولا بحث فذوع هناك ما قيل او تبيان في ذا العرف الا الافضلان قوله وتحقيق
ذلك بين ان الحكم يختلف باختلاف العنوان وباختلاف اتصاف الموضوع به بحسب
نفس الامر او بفرض العقل والشرع في ذلك ان كل قضية يشتمل لا محالة على عقد
الوضع وهو اتصاف ذات الموضوع بالعنوان وعقد الحمل وهو اتصافه بوصف
المحمول والاول يجب ان يكون معلوما مسلما والثاني يجب ان لا يكون معلوما مطلقا ثم ان عقد الموضوع
قد يكون مستلزما لعقد الحمل استلزاما جليا فيكون الحكم لغوا وقد لا يكون كذلك بل لا يكون
مستلزما او يكون مستلزما استلزاما غير جلي فيكون الحكم اذ ذاك مفيدا مع بديهيا يحتاج
الى اعمال في تصور الطرفين فقط او مع انضمام احساس او تجربة او حدس الا غير ذلك او نظريا
يحتاج الى البيان فان تصور الثبات والتحقق بها الوجود او باعتبار ثبوتها بانفسها
المراد مطلق العلم بالشيء اعم من ان يكون بالنظر اذ لا دليل على تخصيصه لواحد منها كما لا حاجة
اليه ومن بديع العقل ما قيل ان اللام ههنا للاستغراق الانواع بمعونة المقام ويستقيم على
ما ادعاه لا ذلك قوله للقطع بانه لا علم بجميع الحقائق يعني ان جميعها ليس لا يتعلق الا بالاشياء
وهو عام مستغرق فيكون معنى الكلام ان العلم بجميع الحقائق يتصورها جميعها وتصديقا بها
وما جرى اليها حاصل لنا ولا يخفى ما فيه اذ يحمل على نوع منه هو التصريح بانه قرينة
المقام والمقابلة في ذلك الا تقدير المضاف حتى يحتاج في ثانيه العقيلا ادعى سخيف
كما توهم قوله والحق ان المراد هو الجنس يعني ان المدعى ههنا ثبوت جنس الحقايق والتحقيق

في العلم بتزييف السابق على ان ما ذكره لا يستقيم على تحمل على الخبر ايضا اذ العلم بثبوت الجميع
ايضا غير متحقق ورد هذا الجواب بانه لا يخفى على محصل الكلام ان العلم بثبوت الحقايق او
المقصود هو التنبيه على وجود الحقايق وتحقق العلم بها حتى يستدل به على وجود الصانع
فان الاستدلال لا يكون الا بالمقدمات المعلومة واكتفيت في الكلام على توجيه ان يدعى
يدل على تحقق العلم بثبوت الحقايق مع تصوراتها والتصديق بها دالا جاء على ذلك النقل الصحيح
والمنع لا يتم بدون هذا العموم لكن المعتبر في تحقق [illegible] وجود. فوجوب [illegible] ثم قول اولا
منع بهذا الجواب شيئا لا استدلال والثاني عند من [illegible] ثانيا النقل بان المقصود الاستدلال وهو لا يتم
بدون التصديق بها فقط او مع تصوراتها والتصديق بها [illegible] المشتمل على كلام
المعترض والمجيب [illegible] بلا فرق بينهما [illegible] والتنبيه على ان [illegible] الحقايق [illegible] والا
لكن العلم المتعلق بها [illegible] ردا بما ذكره السوفسطائية من نفيها [illegible] اثباتا
السابق العلم [illegible] كل [illegible] مشهور [illegible] تلك الكتاب فهو معلوم [illegible] الامر
المعلومة [illegible] معدومات [illegible] التحقيق الذي [illegible] عليه [illegible]
حل كلام المتن فلا [illegible] قوله منهم من ينكر حقايق الاشياء ويزعم
انها اوهام وخيالات [illegible] وقايع [illegible] انها [illegible] بالوجود والنسب [illegible]
لا بعض [illegible] بل كلها خيالات باطلة واوهام لا اصل لها [illegible]
والحاصل انهم ينكرون العلوم التصديقية والقضايا المتعلقة [illegible]
العلوم التصورية والماهيات المنكشفة بها قوله ومنهم من ينكر ثبوتها [illegible]
الحقايق لكنهم ينكرون تحققها واتصافها بالوجود في نفس الامر ويعترفون بثبوتها [illegible]
بالنسبة الى المعتقد حتى يقولوا ان العسل [illegible] ايضا [illegible]
بالنسبة [illegible] اجتماع النقيضين اذ العسل موجود في نفس الامر [illegible]
تكتيفه بالتكفير واللاادرية [illegible] منها [illegible] عند [illegible] الامر

لاالفعل

[illegible] اليه [illegible]
[illegible]
بانفسها [illegible]
[illegible] نفعون [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] وحصلوا [illegible]
[illegible] فاعلا [illegible]
[illegible] الاان [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] العلم [illegible]
[illegible] عليها [illegible]
[illegible] الباطلة
[illegible] السلب [illegible]

انا لا ندرك [illegible] بها لوجود التمييز بين الامور الحسية والحق وهو المنع [illegible] بل العلم [illegible] جبلية
يتميز بالعلم بالجزء [illegible] بالاعراض [illegible] عند سلامة الالات الحواس واما عند عدم
سلامتها كما في حالة النوم والسكر مثلا فيتخلف عنها العلم قوله وقيل جوهر يدرك الغايبات
وفي بعض النسخ يدرك بها الغايبات [illegible] صحيح [illegible] الغير [illegible] باعتبار انه قوة او آلة. قالوا انه
جوهر بسيط او جوهر لطيف [illegible] الاجرام الكثيفة واستدلوا على جوهريته بقوله عليه
[illegible] ان الله تعالى خلق العقل [illegible] فقال له اقبل فاقبل فقال له ادبر فادبر فقال انت اكرم
خلق [illegible] وبك [illegible] وبك [illegible] وبك اعاقب [illegible] اول ما خلق الله تعالى العقل
فانه يدل على انه [illegible] من قبيل الاعراض ومن زعم ان العقل بهذا التفسير عبارة عن النفس الناطقة
فقد ابعد وكيف [illegible] من قوله [illegible] ثم [illegible] علم اطلاق [illegible] بعد للمحسوس
والغايب للمعقول ومعنى ادراك النفس [illegible] للمحسوسات بالحس [illegible] ومعنى ادراكها
للمعقولات بالوسايط انها تناسبه اوايل المحسوسات وتنتبه [illegible] البعض فتتنبه
لمناسبات بينها ومباينات فتدرك فيها معاني كلية وتطلب نسبة بعضها الى البعض ثم تتوسل بها
الى معاني اخر ثم [illegible] الا ان [illegible] جوهرها [illegible] وقته وقتها قوله لما
[illegible] خلاف [illegible] في جميع النظريات سواء كانت في الالهيات او الطبيعيات والهندسيات
نقل عنهم انهم قالوا الطريق الى العلم [illegible] انكروا افادة الخبر المتواتر العلم وعلى
هذا [illegible] في جميع العقليات قوله وبعض الفلاسفة في الالهيات نقل عن ارسطو
انه قال لا يمكن تحصيل اليقين في المباحث الالهية وانما الغاية [illegible] فيها الاخذ بالاولى و
الاخلق والمهندسين [illegible] انكروا افادته في الالهيات بل وفي الطبيعيات ايضا واعتبروا افادتها
في الهندسيات والحساب قوله [illegible] كثرة الاختلاف وتناقض الآراء [illegible]
[illegible] في الالهيات خاصة [illegible] الغا لا المنكر [illegible] مطلقا [illegible]
[illegible] اليه اذ [illegible] العلم [illegible] بعض [illegible] منها [illegible]

شهادة اصلا **قوله** نفيه اثبات ما نفيتم من افادة النظر العلم في الالهيات فانا نجوز النزاع
في الالهيات لكنه الحاصل لو ادعوا العلم بما ذكروا وانما اكتفوا فيه بالظن فلا نزاع
في كلامهم بناء على ما تقرر من الامام من انه لا نزاع في افادة النظر الظن وانما الخلاف في افادة
اليقين **قوله** فانا نعلم اليقين ان اعتقدنا العدم الافادة هو رأي الشافعي وادعوا ان ما
ذكروه شبهة لو تمت صحة مدعاهم كدليل الخصم والغرض مقابلة الموهم بالموهم فالجواب
ان يقال ان افادة ما ذكرتم بطلان مذهبنا لو كان العموم في ان النظر مفيد في الجملة
وان لم يفد في [illegible] دليلنا سالما عن **المعارضة** هو التقرير الجاري على دفع كلام
شرح المقاصد واشار اليه ههنا بقوله اما ان يفيد شيئا ولا يرد عليه ما قيل ان غرضهم
الزام خصمهم بما هو عنده مسلم **قوله** فان قيل هو شبهة من قبيل السفسطة نفيد عدم العلم
بافادة النظر مطلقا فان المتمسك به مطالبة لا بد له من افادة النظر والعلم به فيبطل
كلامه بابطال ابتهاجه **قوله** لزمه اثبات النظر اي افادته للعلم بالنظر اي بافادته وانه
دور اي مثل الدور في استلزامه تقدم الشيء على نفسه **قوله** فان قيل الموقوف هو العلم بالافادة والموقوف
عليه نفسها فجوابه ما اشير اليه ان التمسك بالنظر لا بد له من العلم بافادته لانه قد اخذه انه وتوسل
في اثبات مقاصده فلا بد له من العلم بحصوله لذلك وقد قالوا انه تناقض ورد ما علم
من حال نفي الشيء بنفسه تناقض لا اثباته بنفسه **قوله** علما الضرورة قد يقع فيه خلاف هذا اختيار
الشق الاول من ترديد السؤال كما اختاره الامام الرازي وقوله والغزالي يثبت بنظر مخصوص اختيار للشق
الثاني ما اختاره امام الحرمين **قوله** ولشهادة من الاثار فان اثر العقل هو الاستعداد لتعلم النظريات
الصناعات واقسام الحذق والتخريج الاعمال الفكرية متفاوت في اذهان الناس جدا **قوله** ولشهادة
من الاخبار مثل قول ادم عليه السلام ما خلق له قوله خلق الله ما تعاطاه من عقل ودين للسلف
جعل شهادة امرأتين بمنزلة شهادة رجل **قوله** والغزالي قد يثبت بنظر مخصوص من ابواب الغزالي
المطالب افادة النظر للعلم يعبر عنه بهذا العنوان يلحظ ما وجد الاجمال وقيل اثبات بنظر

مخصوص معين غير بعبارة مفصلة ويكون افادته للعلم ضروريا بالمقدمات والحاصل ان الخلاف الفعلي
فاذا اردنا استعمال الافادة نظرنا للعلم بما هو من اهل الامام نقول هذا النظر اذ لا معنى للنظر الموصل
ذلك وهذا معنى بالضرورة ينتج ان نظرنا يفيد العلم واذا اردنا اثبات ان كل نظر صحيح يفيد علما
ادعاه الامدي نضم اليه اثبات افادته للعلم لخصوصيته بالضرورة بل لكونه صحيحا مقرونا بشرائطه
فيكون كل نظر صحيح مقرونا بشرائطه مفيد العلم لان الاشتراك في العلة يعطي الاشتراك في الحكم
فثبت المطلوب دور ولا تناقض هو التقرير الجواب على دفع كلامه فان من هذا معنى ما قاله الامام
امام الحرمين لا يبعد اثبات جميع انواع النظر بنوع منه يثبت نفسه وغيره ولا يخفى ما فيه من
البعد والسخافة والمذكور في شرح المواقف انه اراد من ذلك النظر المخصوص هو النظر الواقع في
قولنا النتيجة في كل قياس صحيح لازمة لزوما قطعيا لما هو حق قطعا وكل ما هو كذلك فهو حق
قطعا فالنتيجة في كل قياس صحيح حقة قطعا ثم لما تبين ان افادة هذا النظر معلومة بالضرورة فلا دور
ولا تناقض وهذا توجيه حسن لكلام امام الحرمين لكنه لا يلائم ظاهر عبارته وكذا ان يقال انه يكون النظر
كما يثبت غيره يثبت نفسه ايضا حيث يكون من افراد النظر الصحيح وما اراد ذلك النظر يجب ان يكون معلوم
الافادة فيكون منه ذلك ههنا ولم يكتف بوضعه من بعد نعم لا بد للمتمسك بالنظر في مطالبة الحاجة
ان يكون ذلك معلوما له على وجه كلي بمفهومه لئلا تتعذر لا اثباته في كل مطلوب اذ لا يجب ان
يكون كذلك وكل مطلوب وحقيقته ان المفيد للعلم هو النظر لا العلم بافادته فيجوز ان يفيد الانظار الواقعة
في الاقيسة الصحيحة علوما يقينية وان لم يعلم ذلك حتى اذا عرفنا وتوقفنا في حال الانظار المفيدة
والعقود المفادة ظهر انها علوم ثم ان النظر المفيد لم يحصل على وجه الآلية لا يمكن ان يلتفت الى حالة
ولا الى حال العقد المستفاد منه حتى اذا التفت النظر منفردا بذلك وجدناه من جملة ما علم افادته
معلوم الحال عنده ذلك جملة ثم لا يحتاج الى نظر آخر لعلم حال هذا النظر المستانف مفصلا بل هو
يكتفي بمعرفة صحة افادته اجمالا في الحلية فتدبر هذا ما عندي في تصحيح المقام وتوجيه كلام
امام الحرمين ودفع اعتراض امام الرازي عنه فتامل والله الموفق **قوله** اي بادون التوجه

ثم بعد قياسه الى الفكر سواء اريد به الادعاء التجربيات والحدسيات وان كان الاول بالبطلان المعنى المعقول
لفقط البديهية والثاني بالنظر الى المعنى المراد عرفا قوله فهو لم يتصور معنى الكل والجزء بل يطرح
ان الكل ما عدا ذلك الجزء وما هو الزيادة المضافة اليه فكل حظه وقد دل كلامه على ان التصديق
مطابق البتة وان ما لا اطلاق عليه لا يكون تصورا لعلم بالسلف لحقيقة قوله ان الحاصل بالكسب
وهو [illegible] الاسباب الكسب وكذا الاكتساب يطلقان على [illegible] الاسباب كما في مباحث الافعال
وعلم [illegible] كان مباحث العلم والنظر وان [illegible] على المعنى الاول لولا الكلام جانب البداية
وحمله على المعنى [illegible] قوله [illegible] بالا يكون [illegible] للخلق ان لا يكون
المخلوق متمكنا من تحصيله وتركه بل يكون حصوله ضروريا لازما [illegible] الى الانتقال [illegible] سبيلا [illegible]
بمعنى الاضطراري قوله [illegible] بعلم الانسان بنفسه وبعوارض نفسه لكن بعض المحققين [illegible] التفسير للضروري
المقابل للاستدلالي [illegible] لمجرد [illegible] بسبب المقدور لنا فلا [illegible]
من تحصيله وما لا يتمكن من تحصيله لا يتمكن من تركه ايضا وما لا يتمكن من تحصيله وتركه لا يكون مقدورا اتفاقا
الا [illegible] اريد [illegible] للمقدور [illegible] وذلك البعض [illegible] القدرة [illegible]
قوله [illegible] يريد ان صاحب البداية لما جعل الضروري عبارة عما [illegible] الله تعالى [illegible]
من غير كسب [illegible] الحاصل ببداية العقل ضروريا مع حصوله [illegible] الى [illegible] العقل والتوجه
والافتقار [illegible] قوله [illegible]
[illegible] المتفقة [illegible] وساير جوارحه [illegible] بالوجدان
فان قلت [illegible] الوجدانيات معلومة بسبب العقل قلت [illegible] لا ينبغي [illegible]
ولهذا اهمل [illegible] العقل سببا واراد صاحب البداية بما هو مقدور لنا حاصل [illegible] ولهذا [illegible] السبب
[illegible] العقل [illegible] اول نظره [illegible] قلت [illegible]
لا بد منه في [illegible] والابصر [illegible] قلت [illegible] وان [illegible]
في [illegible] ذكر على اصول الفلسفة ان العلم عبارة عن [illegible] الذي [illegible]

والنتيجة [illegible] لا يفيد [illegible] ذاته [illegible] بخلاف الخارج [illegible]
والارتسام كما لا يلزم [illegible] لا يلزم [illegible] فيحتاج في ذلك الى التوسل بالاسباب والشيخ
الاشعري يحيل [illegible] على جري العادة وقد نبه الفطن مما ذكر على نكتة اخرى وهي ان ف
اولى التوجه بعموم الاحتياج الى الفكر فيما سلف تفسير [illegible] لتقرير قوله والالهام المفسر
اشارة الى ان الالهام [illegible] تفسير [illegible] بطريق الفيض اي من غير سابقة طلب ولا ملاحظة
وما يطرح الاستفاضة والقرينة [illegible] الكاسبة [illegible]
معنى القلب [illegible] الصور العلمية [illegible] حاجة [illegible] المدركة
[illegible] قوله عند اهل الحق [illegible]
ان من اسباب العلم [illegible] اعلاها بارسال
الرسل وانزال الكتب [illegible] العقل [illegible] ان الالهام يطلق على معنى اعم قوله الا انه يصح
كحقيقة الشيء [illegible] الالهام ليس [illegible] الخ فاد الشيخ ايضا
ويمكن ان يقال المراد من صحة الشيء [illegible] على الوجه المطابق للواقع نفيا كان او اثباتا
على ان المراد بالشيء المعلوم كما يقال صح الخبر [illegible] الالهام ليس سببا للتفقه
وان كان للعلم على [illegible] قوله والعالم ما سوى الله تعالى العالم اسم لما [illegible]
[illegible] الموجودات [illegible]
فيقال عالم الانسان وعالم الحيوان وقد يقال عالم الاجسام [illegible]
[illegible] فيشمل جميع افراد [illegible] وقد تعرف باللام الاستغراقية مفردا
او جمعا [illegible] على قياس الرجل والرجال وقد [illegible] مفهوم
[illegible] المسمات [illegible] ذوي العلم [illegible] والتغليب في الحدود وان العالم
[illegible] الاجسام الطبيعية البسيطة [illegible] يقال عالم الكل موجودات [illegible]
كقولهم عالم الطبيعة قوله وعالم النفس وعالم العقل والمذكور [illegible] وان العالم

الخلق والجمع العوالم والعالمون اصناف الخلق فالعالم لا يطلق على كل آحاد بالمعنى الاول لاعتبار التعدد فيه
كما لا يقال عالم زيد والاعلام صفة واحدة من صفاته لذلك والاعلام جميع صفاته واما العدم في جانب الوجود
كونها مما يعلم به ادمون من العلم وعدم الحلاقة على ذاته كما وصفاته على ما ذكره في الحدود الصحاح
ولا واما اعتبار المغايرة لذات الذي بالمعنى المصطلح مفهوم العالم واخراج صفاته كما هو خير لكل الاخبار
عما يتوهم من ظاهر الشرح فمحل نظر قوله لجميع اجزائه يدل على انه اريد بالعالم جميعها اجزاء سوى
ذاته مع وصفاته من الموجودات والتاخير على كل وجه كلا على المعنى الاول او الآخر قوله وحصر بالى
الجنس بقرينة قوله لكن بالنوع واما الصور النوعية فاما فهو الذي قدرها بالجنس كما هو المشهور منهم
قوله بمعنى الاقتضاء الا انه لو سما ذلك حدوثا ذاتيا لا بمعنى سبق العدم عليه اي استعارة نايا
كما هو معنى الحدوث عندنا وهم يسمونه حدوثا زمانيا قوله بقرينة اي قيدا وحقق بالممكن لكن
القرينة قوله ومعنى قيامه بذاته جعل ذلك تفسير القيام العالي بذاته لان قيام الواجب بذاته
استغنائه عما تقدم واما تخصيصه بالمتكلمين فلما سيأتي ان الفلاسفة لا يوافقونهم في ذلك
وقد ابطل طرد التعريف بالبرزخ فانه ليس عندهم مع صدق التعريف عليه والمراد بالبرزخ
عندهم عبارة عن جواهر مخصوصة متالفة على وضع مخصوص والخلاء يصدق العالي عليها واما
المركب من تلك الجواهر والهيئة التالفية او الوضع المخصوص فغير موجود عندهم لعدم حقيقة ومعنى
التعريف يمكن موجود له قيامه بذاته بقرينة جعل كالقسم العالم فلا نقض به فان قلت
معقول بالماهية المركبة من الجوهر والعرض الحال فيه قلت يعتبر في التعريف الوحدة الحقيقية
ولا نم تركب الماهية الواحدة وحدة حقيقية من الجوهر والعرض بل ذلك المركب شيئان في الحقيقة
اعتبر شيئا واحدا قوله ومعنى وجود العرض في الموضوع هو ان وجوده في نفسه اي اتصافه بالوجود
هو وجوده في الموضوع الحال فيه لان موضوعه … علة فلا يتم له الوجود دون حلوله
في حيز فيه ولهذا لا ينتقل عنه والا لزم بقاء المعلول بدون علة او توارد علتين مستقلتين
على معلول شخصي … فانه قبل … علة فيتم وجوده دونه موجود في … النار …

لقيامه

على انه لا علة له … وجوده فالاخير ان اخر … لا علة اولى والا ينبغي ان يفهم من كلامه
ان وجود العرض في نفسه هو وجوده لموضوعه لانه … ظاهر عبارة … مما لا شبهة
بطلانه على احد كيف ولو كان المراد ذلك لما صح وجود الجسم في حيزه هو وجوده … والحيز في
قوله وعند الفلاسفة معنى قيام الشيء اختصاص القيام اي مطلق الشيء … الا ان تغير على
شيئا اي الواجب والممكن المجرد والمادي قوله يتحقق الابعاد الثلثة في الجهات الثلثة وتبينه
بالطول والعرض والعمق … الجسم عندهم عبارة عن الطويل العريض العميق وكيفية
وقوع الابعاد الثلثة انه لو فرض خط مثلا فيكون كيف كان فيحصل بعد واحد ثم لو وقع في طلفها
خط آخر فيحصل به سطح مع كل واحد منهما بعد فيحصل الجسم ذو ابعاد ثلثة على جهة هيئة سطح
شكلت فلا يكون تقاطع الابعاد على قوائم شرطا عندهم في تحقق معنى الجسم ومن اشترط فيه ذلك الشرط
فيه ثمانية اجزاء لتركيبه سطحين كل منهما من خطين كل منهما مركب من جزئين وما ينبه
بعضهم على ان تقاطع البعدين على قائمة يعتبر في السطح لا يتحقق تركيبه من الخطين بل … وذلك
خط يتقاطع … من اجزاء الجسم جزئين فصار اقل ما يتركب منه عندهم ستة اجزاء ثم ما ينبه
بعضهم على ان تقاطع ابعاد الجسم على قوائم لا يتحقق تركيبه من سطحين بل … تركيبه سطح جزء
فانه لو وضع جزء ان كيف اتفق فيحصل الطول ثم لو وضع بجنب احدهما جزء آخر في جهة غير جهة
الطول فيحصل العرض متقاطعا ثم لو وضع بجنب احدهما جزء آخر في جهة غير جهتهما فيحصل
بعد آخر متقاطع للبعدين الاولين هو العمق لتحقق جزئين او فرض مقدار اقل ما يتركب منه الجسم
عند اربعة تمنع الطول والعرض والعمق عند بعضهم … احد من اشترط في الجسم تقاطع الابعاد
على قوائم هو البعض المعروف اولا وثانيا وثالثا قوله بل هو نزاع في ان المعنى … يراد بما يطلق
الجسم لفظ معلوم … واحد او اثنين وان النزاع في انه هل يحصل … والاخير … المواقف
من ان النزاع … راجع الى اللفظ او الاصطلاح قوله وفيه نظر لان افعال الجارية … انا نقول
ان الجسم … في اصل المعنى اذ هو الغاية في العظم والجثة …

تدل على زيادة الجسمية قوله لا يقبل الانقسام لا فعلا ولا وهما ولا فرضا الانقسام الفعلي ما يوجب الانفصال
الخارجي والوهمي ما يكون بحسب الوهم آلة قاطعة كالقطع والكسر والانكسار والانقسام الوهمي
والفرضي هو الانقسام الذي لا يوجب الانفصال الخارجي بل يجوز فرض شيء غير شيء وربما يوجد للعقل بسبب
[illegible]
قبيل الوهمية والشيء الجزئي ومن الفرضي ما يجوز العقل كليا والجزئي لا يقبل الانقسام
او القسمة يعني فرض شيء غير شيء الا انه بحسب الامتداد وما يتحد بها الكل من الاعراض الالية
للكم والجزء الذي لا امتداد فيه فلا يكون قابلا للقسمة الفرضية وما لا يكون قابلا للقسمة الفرضية لا يكون
قابلا للقسمة الفعلية بطريق الاولى وما يقال ان للعقل فرض كل شيء فالمراد انه
فرض الشيء مشترك فكلي او فرضا اشتراكيا الشيء خارجة عن تشخصها فكل جزء فرض
الجزء منقسم تخرجه عن الجزئية والجزء الذي لا امتداد فيه الا انه قد يكون الشيء ممتنعا لا
يكون فرضه ممكنا وقد يكون فرضه كنفسه ممتنعا قوله وهو الجزء الذي لا يتجزأ هو اصطلاح
اصطلاح القدماء والمتأخرون يطلقون الجوهر الفرد على الجزء ويسمونه الجزء الذي لا يتجزأ
بالجوهر الفرد قوله احتراز عن ورود المنع عليه قيل عليه ان الاستدلال على حدوث العالم بجميع
اجزائه لا يتم بدون نفي الاجزاء وانحصار الجسم فيما يتطرق اليه المنع لم يتوجه و
اجيب بان المقصود الاستدلال لا اثبات المدعى مقصور على كل بل الغرض الارشاد الى
الاستدلال على حدوث ما دل عليه احد المذاهب الثلاثة على وجه التنبيه على مواضع الخلاف فيه
واما وجود احتمال الحق فلا يتوجه عليه فضلا عن حجة بل ولا ذهب اليه ذاهب فلا عليه
ان يلتفت اليه اصلا قوله بل لا بد من ابطال الهيولى عند ابن سينا فانه
جوهر وجود بالفعل انما يحصل بقبول الصورة الجسمية فيه فابطل الصورة وذلك الصورة
بانه الموجود شيء آخر لا جزء منه ولا يتحد وجود مغاير له لكن الوجود فيه بالعقل
حاصل به والعقل جوهر مجرد عن المادة ذاتا وفعلا والنفس جوهر مجرد ذاتا متعلق فعلا

٣٧

ولى الى ادراك الصورة النوعية واما تعلقها بالنفس المنطبعة في قوله والعرض قوله كرة حقيقية
الكرة جسم يحيط به سطح واحد يكون ان يفرض في داخله نقطة يكون الخطوط الخارجة منها الى
جوانبها واكثر ان يكون هنا حقيقية انه لا يكون كريتها بحسب الحس فقط بل يكون كذلك في نفس
الامر وكون الكرة ذا سطح حقيقيا ما يجوز كذلك في الواقع ولو قيد بكون سطوحها
الخارج [illegible] قوله لكان قد وقع بالفعل ان مستقيم كما هو [illegible] لا يكون ما فرضنا كرة حقيقية
كرة حقيقية قوله وذلك ان نتصور في المتناهي الا انه ان ثبت لا بد من كثرة الاجزاء
وقلنا ما دام الجسم بالتركيب لا ان الكثرة والقلة لا يتصور ان في غير المتناهي لكن ثم عليه اي ما
ظاهر انه كل جملة غير متناهية اذا جمعت اليها جملة اخرى متناهية او غير متناهية
نحو ما ازيد منها ويكون كل منها غير متناهية وكيف انه يقال معنا ان عظم احدهما كثرة
اجزائه وصغر الآخر بقلة اجزائه انما يتصور اذا كانت اجزاؤهما متناهية او كون نت
غير متناهية وقد عرفت انه زيادة الاجزاء يوجب زيادة المقدار يلزم عدم تناهي مقدار
لا يكون احدهما متعذرا بمقدار محدود وكون الاجزاء ابدا دالة على تعين لا يتصور محدود قوله
لان حلول ليس حلول السريان اذ لا يكون الحال ملاقيا بكليته لكلية المحل بل حلول حلول السرياني
كحلول الالوان في الخط واذا لم يكن ملاقيا لكليته بل لطرف يسمى حلول الجوار كحلول
النقطة في الاول لانقسام بانقسام المحل دون النقطة قلت ثبوت النقطة في الكرة بناء على
تركبها من احاطة الخط الواحد بها لا يقال ثبوت النقطة فرضي فلا ينافي وجود السطح المحيط بها
في الواقع لانا نقول ملاقاة الموجود لموجود لا يكون الا بالموجود وهذا ما حولوا عليه ثبوته
الاطراف قلت نهاية الكرة المحيطة بها ليست الا السطح الواحد لكننا اذا لاقت سطحا
مستويا لاقته بنقطة فحصل هناك نسبة الملاقات ولا محل لها في حد الكرة وحلولها في
الكرة لا يقتضي تعينه في السطح المستوي الملاقي بنقطة فحصل الكرة تتوهم هناك جزء النقطة
حال الاولى والخفيف وقد حققنا موضعه وما ذكره انها تماسها بجوهر منها

فان حلول الادراك من الكرة لا بجملته بجزء من السطح يلزم ان لا يكون ذلك الجزء حاجزا بين ملاقيه وما يليه
من اجزاء الكرة فلو كان لكل جزء من السطح وجه فاذا [illegible] الجزء منها لاقى بجهة جزء السطح
وبجهة اخرى ما يليه من اجزاء الكرة وهو انما يقول المحلى من ان الملاقاة بالطرف خارجة عن العلم
انهم لا يقولون انقسام الجزء من ذي الطرف [illegible] عليه وكذا ما ذكر من ان النقطة طرف الخط
ولا وجود للخط في الكرة فلا وجود للنقطة فيها بل يبقى على ما ينبغي قوله والعظم والصغر باعتبار
المقدار العظيم ان يمنع المقدمة القائلة لكونهما لكثرة الاجزاء وقلتها الا بمعنى ان الكبير
يزداد مقداره حال التخلخل بازدياد اجزائه وينقص مقداره حال التكاثف بغير التكاثف
من اجزائه بل عظم الشيء وصغره انما تدوران مع عظم المقدار القائم به وصغره لكثرة الاجزاء انما هو [illegible]
الى [illegible] المقدار الصغير او العظيم انما هو باعتبار تركيب اجزائه المتوقفة الممكنة لحصول
بالانقسام الفعلي وكثرتها وتلك الاجزاء متناهية لكن [illegible] تناهيها [illegible] لها ولا
كل واحد من تلك الاجزاء انما يقبل للفرض الغير متناهية لا بما لا ينتهي قوله والافتراق ممكن ولا الى انتهاء
بمعنى انه لا ينتهي الى حد لا يمكن بعده افتراق آخر فان قلت اذا كان الافتراق ممكنا الى لا انتهاء
وقدرة الباري تعالى غير متناهية فلنفرض تعلق قدرة الملك بجميع الافتراقات الممكنة تعلقات غير متناهية
فيلزم الجزء قطعا قلت لا يمكن خروج جميع الافتراقات الى الفعل ولا تعلق قدرة الملك على الانتهاء
تعلق الايجاد بالفعل بل بمعنى عدم تناهي كل منهما انه لا ينتهي الى حد لا يمكن بعده آخر [illegible]
قدرته انه الانقسام الفعلي متناهية وغير المتناهية هو القسمة الفرضية لا قوله على ان
الهيولى والصورة المؤدي الى قدم العالم [illegible] الهيولى على تقدير [illegible] لا بد من حدوثها والا لزم
لها هيولى اخرى اذ كل حادث عندهم مسبوق بالمادة واذا كانت قديمة فهي لا تعقل خالية عن الصورة
يلزم قدم الجسم المركب منهما وفي [illegible] الايجاد لان [illegible] ذلك التقدير [illegible] البسيط والمركب
[illegible] الصورة الجسمية فيكون [illegible] الايجاد [illegible]
مع عندهم [illegible] الوجود [illegible] وان [illegible] انا [illegible]

شرح [illegible] نسخه

بوجه

٣٥

بوجه آخر وبخلافه قول المؤدي استشعار بان ذلك غير كاف فيهما بل لا بد من المقدمات المذكورة بان ادراك
من ممنوعة عند المتكلم ايضا قوله وكثير من اصول الهندسة المبني عليه دوام حركة السموات
وامتناع الخرق والالتئام عليها وان اثبت الجزء وتركيب الاجسام من الافراد باطلة اذ لا [illegible]
متناهية فيجوز ان يحصل بينهما ما يحجز على الآخر من الحركة المستقيمة بل يكون حركة الافلاك حركة [illegible] بر
مستديرة عبارة عن حركات اجزائها حركات مستقيمة فلم تثبت [illegible] واليه [illegible] دوام حركة
السموات اذ الحركة المستقيمة يحتمل الدوام عندهم ومن امتناع الحركة والالتئام عليها
لا مجال لها لانه على عدم قبولها الحركة المستقيمة فقوله وكثير معطوف على قوله ابطال الهيولى
فيكون هذه الاصول [illegible] كليات الفلاسفة وقوله اصول الهندسة سهو او تحريف وقع موقع
من اصول الفلسفة قوله انا نجزم بعض الاعراض كالالوان وبعض اللواحق [illegible]
بوجوده قوله قيل هو من تمام التوليف وضعفه ان [illegible] ظاهر لان [illegible] العالم فيكون
عبارة [illegible] تغاير [illegible] انه اجابة الاسالة الدليل وتقريره ان العالم اما
اعيان واما اعراض والكل حادث اما الاعراض فلانا نشاهد حدوث الاعراض في الجواهر والاجسام كان جم
حدوث الالوان والاكوان والطعوم والروائح فيها واما [illegible] محل للحوادث وهو غير خال عنها وهو
حادث فالعالم بجميع اجزائه حادث قوله واصولها قيل السواد والبياض وباقي الالوان
يحصل بتركيبهما على وجوه مختلفة مثلا اذا خلط السواد مع البياض فان غلب البياض حصل
الغبرة وان غلب السواد حصل العودية وان خلط معهما حمرة فان كان السواد غالبا حصل
[illegible] وحصل الكحلى وان كانت اكثر حصل [illegible] وان غلب [illegible] حصل الشقرة وان خالط
الصفرة سواد مشرق حصل الخضرة واذا خالط الخضرة بياض حصل الزنجارية واذا خالطها لط
سواد حصل الكراثية واذا خالط الكراثية سواد مع قليل حمرة حصلت النيلية واذا خالط
النيلية حمرة حصلت الارجوانية وعلى هذا سائر الالوان المختلفة ومنهم من جعل اصولها
ما ذكر ومنهم من جعل جميع الالوان اصولا قوله والاكوان هي الاجتماع [illegible] ووجه الحصر

ان الكون الاشعري اعني الحصول في الحيز ان اعتبر لكن بالنسبة الى حصول آخر في ذلك الحيز فسكون
أو في حيز آخر فحركة وان اعتبر له بالقياس الى جوهر آخر فان امكن ان يتخلل بينهما ثالث فهو
الافتراق والا فهو الاجتماع و لما ورد على التقسيم الاول في الحركة والسكون انه يلزم ان يكون
غير مسبوق بكون آخر التزم بعضهم بطلان الحصر وتداركه اخرون [illegible] ومنهم من لم يعتبر في السكون
قيد المسبوقية [illegible] قوله والطعوم جمع طعم بالفتح وهو الكيفية المذوقة واما
الطعم بالضم فهو اسم للمطعوم لا للطعام قوله وانواعها اي الحقيقية وهي بسائطها
واما المركبات فكثيرة غير مضبوطة وهي في الحقيقة طعمان اذا اكثر [illegible] فيما بين
موضوعاتها ويظن انها طعم واحد قوله والعفوصة والقبض هما متقاربان في المذاق
والفرق ان العفص يقبض ظاهر اللسان وباطنه والقابض يقبض ظاهره فقط وقيل الفرق
بينهما بالشدة والضعف قوله والتفاهة هي طعم بسيط بين الحلاوة والدسومة والاعتدال
حاصل بين الحرارة والبرودة وقابلة بين الكثافة واللطافة وقريبة في [illegible] كيفية التي
[illegible] فلهذا يسمى بالتفاهة التي هي في الاصل [illegible]
عدم الطعم واما التفاهة بمعنى ان يكون الجسم لكثافته لا يتحلل منه شيء يخالط
الرطوبة اللعابية [illegible] فقول بسيط فيجب ان يكون ذلك
راجعا الى احد التسعة لان الاستقراء دل على انحصارها فيها قوله ولم يسم انواعها [illegible]
وكانها لقلة الاحتياج اليها والانتفاع بها لم يهتموا بامرها وتمييز انواعها ووضع الاسماء
بازائها بل اكتفوا في ذلك ان احتيج اليها الى [illegible] مثل رائحة الورد والتفاح او وصفها
بما يدل على ملائمتها للطبع او منافرتها له كما يقال رائحة منتنة ورائحة طيبة ولعل ذلك
[illegible] في لغة العرب فقط بل [illegible] في سائر اللغات قوله والاظهر انها
[illegible]
[illegible]

في تقسيم

و

والعفوصة

٣٦

في تقسيم الموجودات الى الاعراض المحسوسة بالحواس الظاهرة [illegible] واحد وانما لم
[illegible] بالتفصيل ما ذكره بل اشار [illegible] في [illegible] البعض بيان جواز
[illegible] جوهر واحد [illegible] الا ان يكون اقرب الى ما هو بصدده من ضبط
اقسام الموجودات [illegible] مثل الطعوم والقوى والالام [illegible] البينة وان كان
غير ذلك قوله [illegible] جميع الاعراض [illegible] لا يعدم [illegible]
على ما هو مذهب الشيخ الاشعري [illegible] عنده [illegible] السفسطة [illegible]
[illegible] بالقصد والاختيار يكون حادثا [illegible] الكلام مشهور فيما بينهم قالوا
قوله اذ القادر [illegible] الشيء بالقصد [illegible]
ان القصد لا يتعلق الا بالمعدوم اذ القصد الى ايجاد الموجود [illegible] بالقدرة [illegible] عليه بعض المتأخرين
بان الايجاد القصدي [illegible] لا يجب تقدمه بالزمان بل بالذات [illegible]
بالذات لا بالزمان [illegible] جواز التقدم الزماني [illegible] القصد [illegible]
في وجه المنع [illegible] الاشكال عليه [illegible]
والادوم تخلف المعلول عن العلة التامة [illegible]
فموضع تأمل قوله والمستند الى الموجب القديم سواء كان مستندا اليه بالذات او بالواسطة فقديم
باطل وان كان قد يتبع وجود تغيرات وتبدلات حادثة كالحركة [illegible] الفلكية على اصل الحكيم
[illegible] الواسطة [illegible] العدم [illegible] والواجب انتهائها الى [illegible]
ممتنع لذاته [illegible] الاعدام المترتبة [illegible] شبهة [illegible]
[illegible] عدم الشيء [illegible] علة وجود فاذا وجب انتهاء علل الوجود الى
وجود واجب لذاته فقد وجب انتهاء علل العدم الى عدم ممتنع لذاته [illegible]
[illegible] قوله وهو معنى قولهم [illegible] القديم [illegible]
[illegible] بالكون [illegible]
[illegible] في المكان الاول فاختار بعضهم ان الحركة مجموع [illegible]

والسكون مجموع كونين في آنين في مكان واحد يرد عليه ان يكون كون واحد جزء من الحركة هو
بعينه جزء من السكون لكون الكون الاول في المكان الثاني الذي هو من الحركة على رأي المتكلمين قد تقرر ان
وجه انواع الاكوان اربعة ولا وجه للحركة والسكون على هذا القول حينئذ من لا يقول ببقاء
الاكوان والاكثرون على انهما عبارتان عن الكون في آن ويرد عليه على القول ببقاء الاكوان
ان كون الواحد هو حركة بعينه وفي [illegible] هو سكون والاختلاف بينهما في الاختلاف [illegible] الشيخ
والشباب لكن لا يخفى كونه بعيدا وقد اطبقوا على ان اختلاف انواع الاكوان ليس بالفصول
الذاتية بل بالعوارض الاعتبارية والموجب منها حقيقة ليس غير نفس الكون قوله فان
قيل منع للمقدمة القائلة ان الاعيان لا تخلو عن الحركة والسكون قوله فلما نهاية الاعراض
وهي غير باقية قد يعرف لمنع المقدمة جهنا بكثرة المأخذ هذا المطلب بقدر الامكان ان هو
الواحد الذي لم يغلب فيه قدرة والفعال الذي لم يعدح فيه ساعد الاراء ان كل ما يحتاج فيه
للخصم شيء يستطيع عليه قوله كما في بيان الانتقال من حال الى حال تقتضي المسبوقية
بالغير سبقا لا يجامع المتأخر فيه المتقدم ومثل هذا السبق لا يستلزم حدوث الماهية لكن يرد عليه انه
ان اريد بالغير غير تحقق الحركة فلا نسلم اقتضاء ماهية الحركة المسبوقية بالغير بهذا المعنى وان اريد
مسبوقية كل جزء منها بعد آخر منها فهذا لا يستلزم حدوث مطلق العموم للحركة وكذا يرد على
قوله كل حركة بمعنى التوقع وعدم الاستقرار ان ما تأتى ذلك في جزئيات الحركة فلا يلزم الا حدوث
قوله لو حدث ان يكون ما يجوز عدمه يمتنع قدمه فينعقد قياس من الشكل الاول هكذا كل سكون ما يجوز
عدمه وكل ما يجوز عدمه يمتنع قدمه ينتج ان كل سكون يمتنع قدمه فيكون حادثا لكن يرد عليه
ان معنى الصغرى ان كل سكون يجوز عدمه نظرا الى ذاته بمعنى انه لا يجب عدمه [illegible] ذاته
ومعنى الكبرى ان ما يمتنع عدمه في الجملة اي لا بالذات ولا بالغير يمتنع قدمه فلا يتكرر الوسط
الا ان يتكلف فيقال معنى قوله كل سكون يجوز عدمه انه ليس فيه امتناع ما وقوله لان كل جسم قابل
للحركة اي يقبلها بالعقل وقوله بالعدم [illegible] ما يشاهد [illegible] على ان الجسم يتحرك في الفلك والعنصري

والحا

٢٧

هو الوجه في شرح المقاصد ولانه لا ابتناء على الادلة القطعية مع [illegible] المعتبرة في مسائل هو اليقين فلا بد
من اقامة البراهين عليها بخلاف العلوم العملية فانه الظن فيها كاف فيكتفى فيها بالامارات قوله
هذا هو كلام القدماء اي الكلام الذي له اختصاص بافادة العقائد الدينية من ادلتها اليقينية هو العلم
الموسوم بالكلام عند القدماء فيكون الكلام المذكورة في كتبهم هو العقائد الدينية وما يتوقف بيانها عليه
من غير تعرض لازيد من ذلك قوله ومعظم خلافياته اي مسائل الخلافية قوله ونفي الصفات القديمة
اي الموجودة القائمة بذاته تعالى وقد وافقهم فيه الفلاسفة قوله الاول نيابة بالجنة لان الثواب في الحقيقة
على الله لو [illegible] المطيع بطاعته قوله والثاني يعاقب بالنار لان العقاب جزاء للمعصية تجب على الله
تعالى قوله والثالث لا يثاب ولا يعاقب اذ لا طاعة له ولا معصية قيل انه ان لم يدخل الجنة فيثاب [illegible]
اما ان يدخل في النار فيعاقب اذ ليس في الآخرة الا فريقان فريق في الجنة وفريق في السعير
واجيب بانه لو سلم صدق المنفصلة فلا يستلزم دخول الجنة الثواب ولا دخول النار العقاب [illegible] مع
كونهما داري ثواب وعقاب ان الثواب والعقاب لا يكونان الا فيهما ولا يخفى عليك ان الظواهر من الكتاب
والسنة قد تظاهرت على ان دخول النار جزاء الكفر والعصيان والامة قد اجتمعت عليه [illegible]
الاقتصار على ان دخول الجنة لا يستلزم الثواب قوله فسمو اهل السنة والجماعة [illegible] والمشهور
من اهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام واكثر اقطارهم الاشاعرة اصحاب ابي الحسن
علي بن اسمعيل بن [illegible] بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري صاحب رسول الله صلعم اول
من خالف ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه الى السنة اي طريقة النبي صلعم والجماعة اي طريقة الصحابة
وفي ديار ما وراء النهر الماتريدية اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ ابي نصر العياضي تلميذ ابي بكر الجوزجاني

صاحب ابي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن الشيباني من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله ومات في بلدة
في سمرقند فقال وبين الطائفتين اختلاف في بعض الاصول كمسئلة التكوين ومسئلة الاستثناء
في الايمان ومسئلة ايمان المقلد وغير ذلك والمحققون من الفريقين لا ينسب احدهما الآخر
الى البدعة والضلالة. قوله ثم لما نقلت الفلاسفة الحكمة وعرفوها بانه علم يبحث فيه عن
احوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وجعلوا اقسامه ثلثة لان
الموجودات اما ان يستغني عن المادة في الوجود الخارجي والذهني فالعلم الباحث عن احواله يسمى
الالهي والفلسفة الاولى والاعلى او احتاج اليها في الوجودين فعلمه يسمى الطبيعي واما ان احتاج اليها
في الوجود الخارجي دون الذهني وهو العلم المسمى بالرياضي ولما كان مبنى علم الكلام على الاستدلال
بوجود المحدثات واحوالها على وجود المحدث واحواله لا جرم شارك العلم الالهي والطبيعي في
كثير من المباحث لكن لما كان بطريق العقل في الكلام مقتبسا اشتهر وفي الفلسفة مكتفيا بها
بهواه وقع الخلاف بين العلمين فيما حصل في مبادئه ادى ما وقع [illegible] مبادئه اقدامه وصار
تلك الادلة شبها على قواعد الكلام فاوردها المتكلمون ليبينوا ما فيها من الخلل ويثبتوا العقول
القاصرة من الزلل ولما كان لها ارتباط ببعض آخر جر ذلك الى ادراجه وجعلوا جزءا منه فاخرجوا
في الرياضيات وهو العلم الذي ادرج فيه معظم الطبيعيات والرياضيات هو العلم الموسوم
بالكلام عند المتأخرين لحول اليه كلام القدماء شيئا فشيئا لكن اتفق الاختلاف في تدوين
مسائله ووقع في تعيين موضوعه فقال بعضهم هو ذات الله تعالى من حيث صفاته الثبوتية
والسلبية وافعاله المتعلقة بامر الدنيا والآخرة وقال بعضهم هو ذات الله تعالى من حيث [illegible]

ومن كان الولي هو النبي فلا يرد عليه الظاهر على انه [illegible] ومن ان الذنب والمعاقبة
ظاهر تشعر بكثيرة فنقول لا نسلم ان الوزر ههنا بمعنى الذنب اذ قد يستعمل بمعنى الثقل
كما في قوله تعالى حتى تضع الحرب اوزارها فالمراد ما لحقه من بعثة من الغم الشديد والحرج
المفرط لاجل اصرار قومه على تكذيبه والشرك به ثم تسليما لكن المراد من تلك الزلة الاولى
ولتسميته وزرا الاستعظام له منه عليه السلام كما قال [illegible] حسنات الابرار سيئات المقربين
وتذكرا لنعمة فقد ظهر بتحويل [illegible] والمراد المغفرة [illegible] ما كان منه قبل
النبوة فالآية على الوجه الاول محمولة على ظاهرها بخلاف الوجه الآخر فانه [illegible]
عن ظاهرها بالكلية [illegible] قوله ولا شك ان خير الامة [illegible]
في الدين [illegible] الامة [illegible] المراد [illegible] امة [illegible]
[illegible] قوله [illegible] خير امة [illegible] فالجمل
[illegible] الامة [illegible] والوجه [illegible] ومنهم من قال
ودلت الآية الكريمة على انه امة محمد خير الامم فيكون هو خير الانبياء لان فضل النبي
لفضل امته [illegible] افضل من آدم [illegible] على الاطلاق
ولد آدم واولاده [illegible] كما في ابن آدم [illegible] ولو القول
[illegible] افضل منه لانه ذكر مما اختلف فيه واما قوله [illegible] انا خير
من يونس بن متى فقد كذب [illegible] التطبيق بين
[illegible] وقيل المراد غير النبي [illegible] كما قلت [illegible]
[illegible] المراد غير المتكلم وفيه [illegible] وقيل [illegible] في الرسالة
والنبوة [illegible] والآخرة [illegible]
[illegible] اذ ما [illegible] انه [illegible]
[illegible] منه واثبت [illegible] النبي [illegible]

عليه السلام

وبيتوا انه ظن كلمة ملقى لو زعم قد انتهى حال النبي الى ان الفقر ... ان وتبع قوله او
لا ابق لهما تلك الحرمة من النبي عن الذنوب في مثل واكثار ما ينفع اليه في انقطاعه ثبات ثم
لا ينقضي ما يطيق العبد على البتة قوله ولا يستحسن اي لا يعبدونه في البعض و
لطم ويستحسن اي غير ذلك وكذلك يسبحون الليل والنهار لا يفترون قوله ما نقط جمع
ما نا العلاة تحرك الا كونهم مسابحة والتسبيحات فكذا ما الا افاضة البيان قوله تقرير لعدم العقل
في حالهم فان الكوافر قد ذكرت من عصمتهم عن المعاصي في مواطنهم في الطاعات كسبها
تقدير ثم ذكر في اقبلتموا اي عصمتهم عن غير الكفر الغيبات المعاصي قوله بدليل قصة
الكنث شيوخهم فان الهنا اخراج ولا اخراج بودنا الدخول وقيل الكنث على الملائكة
واما في ذلك مجال لكنهم قالوا اتجعل الاشتراك حار بقوله فلا يفار الى الابليس كيف قد
تناول الامر بالسجود للملائكة في عرقبه يقول فسجد الملائكة الا ابليس قوله
فلما بل في امر الجن قد ثبت على امر ربه لاحظة لغير الحكم الاية الواقعة على ثبوته وقوله كان
على حال بعض تغلب فسادوا انه كان من نوع من الملائكة يسمى بالجن عدواني الظاهر من غير دلالة
ولحق ما هما على انه لم يعهد عنهما الكفر ولا الكبيرة اذ لم يثبت منهما الاعتقاد بتاثير السحر
ولا العمل به ولا تعليم على الصحيح بل نزل النبي عليهما السحر ابتلاء لعباده فمن كان تعلمه
وعمل به ومن سوى اجتنبه وتوقاه ولم يكن منهما غير التعليم بانه فتنة قوله ويجوز ذلك
ما يوقف على الكلام به فيه سوا امدخيرة الى الخبر اما انهما تعلق بجهاته واقع لها حاصله
ما منتا ابنا من الانعاظ الداله على تعلق الاقسام وارد بتعدد وتكثر الى العدد الزمر قد
في حيوان التفار وتبادره لتفاصل الى ترتيب الثواب على ذاتها بل في بلا قيمتها
اذ جاوز قول برع قال ان هذا العطف حرب التنبيه بعد التقسيم قوله يحكم منه على
خارق ما السنة بغفل ولا يكفر بل اذا انكار المعراج على هذا التفصيل المذكور واما الحاد
اهل المعراج فهو كفر بلا شبهة وسيفصل الكلام فيه قوله واجيب بانا المراد انه في الاية الزكاة

بالبين

بالعين جمعا بينهما وبين انه الاسرا والم يكن غالب انه رحمه فقول انه لا يبطل البلاغة واذ لم
يحدث زمن ... يوم وكم يتم ذلك بالمعراج زد فيه يوم ولا ذكر من الضبط بل لعلها لم يوجد بعد
اذ قد قيل ان المعراج قبل البعثة وقيل قبل الهجرة بسنة وقيل بعد مبعثه ثم سنين وقيل
في ليلة سبع وعشرين من ربيع الاول قبل الهجرة بسنة وقد روي عن رضي الله عنها والسلام
عليها بعد الهجرة وقد نشر وحا عدم وجدته انه نقل منهم في قال المعراج معراجا بذاته
مالك بن صعصعة وهو في النائم والنبي من الحطيم او الحجر وقد اورد فيه ذكر البراق واشترق
وما رواه ابو ذر رضي الله عنه في امر سيرته بها وربما اخره يوم الالف او في انه سكنه وكم يذكر
فيه البراق بل انه جبرائيل عليه السلام اتاه فاخذ بيده وعرج به الى السماء قوله في الشهوات الملوك
اي العبادة قوله مع قصله في قبل النعوذ بالتنبيه المذكور ذهبوا بمثال الكرامة عن الاستدراج
ومما يسمونه ابانه وبه مما يقع دلالة على تكذيب الكذابين كما روي ان مسيلمة الكذاب ترانه
انه دعا الاعور ليصير عينه العورا صحيحة فصارت عينه الصحيحة عورا وبتل انه عاين اليهون
معونة شئل بالنظر من قبل العوام تخليصا لهم عن المحن والبلايا كذلك روي وصاحبها قالوا ان الخارق
اربعة انواع معجزة وكرامة ومعونة واهانة وكانهم لم يذكروا الاستدراج لانه اما نيابة بالتنقل
لا للكشف ولا استثنا اما انه كما ان ... والشا فان الاصل ان كما ذهب الي بكر من ... متكلمين
واما لانه راجع الى الاستدراج والاهانة واما الارهاصات فقد صرح صاحب المواقف بانها
من قبيل الكرامات عندنا لان الانبياء قبل النبوة لا يقصرون عن درجة الاولياء قوله والكثار
للطعام بلا موانا من مريم حيث ذكر فيه انها حيث ما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها الرزق من غير سبب
ظاهر وتساقط عليها الرطب الجني من النخلة اليابسة ولا يجوز انه يجعل ذلك معجزة لزكريا لانه حيث
لم يكن يزداد تحديا ولا ارهاصا لعيسى والا لما علمت مريم من ابن فضل وذلك على انه لا مانع
للكرامة الا الاعلام لطارق على بدء العارف وبابه وحفائه من ذو لمقابل العاملات عنه متودا بتلو حول
النبوة وذكر قول فان قال ... سليمان ان يأتوني بعرش السادة البلقيس قبل ان يرتد اليه الطرف وبه ذلك ... سليمان من ... كما

لعاد

ليس بما تم قوله وهو اصف بن برخيا وزير سليمان او قيل كاتبه وكان اصف بن برخيا عالما بالاسم الاعظم وانما قال
علم الكتاب لانه قيل ان الخضر وقيل جبرائيل وقيل [illegible] او ملك [illegible] قيل سليمان نفسه قوله بحار جمل
ليس في تقديره حكاية بغير حرف لازم الاضافة الى المفرد لكنها قد تضاف الى الجملة فلعل في الجملة
لانها الاضافة الى الجملة كلا اضافة او بالالف لانها قد تكون بالتوقف كما في زماننا فتضيع معناها وتقع بعدها
الجملة الاسمية والفعلية كما في بين الحالة بينا نحن جلوس والامراء او الخ ومنه قوله
يشعث وقد جاء اضافة بينا الى المصدر ايضا كقوله بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري
سلفع وتتضمنهما معنى الشرط فلم تكن بد من جواب وصح دخول اذ واذا المفاجأة في جوابهما
وعاملها جوابها اذا لم يدخل عليه المفاجأت واذا دخلت فما فعله جعلت ظرفا لكانه كما هو مذهب
المبرد فهو خبر لا الفعل ما بعدها في ظرف زمان واما جعلت ظرف زمان كما هو مذهب الزجاج
فاما ان تجعل خارجة عن الظرفية مضافة الى ما بعدها مرفوعة على الابتداء وجعل بين خبر الخ
عليها او تجعل حرفا لا اسما كما ذهب اليه بعضهم وهو الحق ارجح الاية اذ حكم بزيادتها وكونها
التي جاءت فالعامل فيها علم هذين الوجهين ما بعدها واذ اكذا اكثر الجمهور الاية واقد جعل
العامل فيها معنى المفاجأت وسماها سارية كلامه فجعل ذكر كرامة لسارية والاظهر انا نجعل
كرامة لعمر كونه كيف من بعيد حيث كلامه الا سمع سارية وليس لسارية الا الادراك وهو الا
سمعه بتقدير قوله ولي فيما ان الامر الخارق للعادة ان ظهر النبي معجزة سواء ظهر من قبله او
من قبل احاد امته لدلالته على صدق دعوته وحقيقة نبوته فمن هذا الاعتبار جعل معجزة له والا
بعد ذلك ان حقيقة المعجزة في ظهورها على يد المدعي النبوة ومقارنتها التحدي قوله ومع
ذلك لا يبعد تحقيقه حيث كانه حق عيسى ومن جوازه من الانبياء بعد نبينا عم كما ذكر
من ان العظماء من العلماء على ان اربعة من الانبياء في زمرة الاحياء الخضر والياس في
الارض وعيسى وادريس في السماء اما لا نخيه نبي دين وفي نزوله الى الارض واستقراره فوقها
مدة قد ثبت بالاحاديث الصحاح حيث لم يبق نبي [illegible] فعلا والاولى الالهام لهم [illegible] وجود طائفة الاربعة الاحياء

سانحة

ان ذكرت من الاوصاف لم يعد بهم من الوجود في بعد نبينا وجود امطلقا ثم لا يخفى ان النحو بيان فضل
الخلفاء الاربعة فانهم افضل الصحابة الاجلاء بعد النبي عم لما كثر من الاحاديث الصحاح
من مناقبهم وفضائلهم واستمر الاراء والخلاف في تعيين افضلهم وخلافتهم ومن بينها ادرجها
مباحث الامامة في علم الكلام بل هو جزاه في مباحث فلو اريد فصل شرح هو دينه دم حصل المرام
و استقام الكلام واما نقل علم الكتابين ومن بعدهم من الامة فنوع خروج عن المقصد نعم لهم من فضائل
على الصحابة بهذا ولا شبهة لاحد ان خير القرون قرنه عم وان الصحابة افضل الامة بل قد اشتهر
ذكر خيرهم فى دليل ما [illegible] الرتبة وكذا كون هؤلاء الاربعة افاضل الصحابة والحاصل
وقد اشتهر ذلك فيما بين الصحابة والتابعين قال ابن عمر كنا في زمن النبي عم لا نعدل بابي بكر
احدا ثم عمر ثم عثمان وعن محمد ابن الحنفية قلت لابي اي الناس خير بعد النبي عم قال ابو بكر قلت
ثم من قال عمر فاذا كان الصحابة افضل الامة وهؤلاء افضل الصحابة فافضلهم افضل الامة
بل افضل جميع الامم قوله من غير تلعثم اي تمكث وتوقف كما روي انه عم قال ما عرضت الاسلام
على احد الا كانت له كبوة غير ابي بكر فانه لم يتلعثم واما عدم تردده في امر المعراج فقد روي انه عم لما
اخبر قريشا انه اسري به بعد صلاة العشاء الى بيت المقدس ورجع في ليلة وقص القصة على ام هانئ
وقال انى اريد ان اخرج الى قريش فاخبرهم بما رأيت فتعلقت به وقالت اني اذكرك الله انك تأتي قوما يكذبونك
فقال عم والله لاحدثنهم فقالت اخشى ان يكذبوك قال وان كذبوني فخرج فجلس اليه
ابو جهل فاخبره رسول الله بحديث الاسراء فقال ابو جهل يا معشر كعب بن لؤي هلم فحدثهم
فمن بين مصفق وواضع يده على رأسه تعجبا وانكارا وارتد ناس ممن كان آمن به وسعى
رجال الى ابي بكر رضه فقال ان كان قال ذلك لقد صدق قالوا اتصدقه قال اني لاصدقه
على ابعد من ذلك فسمي الصديق قوله الذي فرق بين الحق والباطل يشير الى وجه تسميته بالفاروق
وكان رضه لفرط مهابته وغاية تصلبه في الدين كان الناس يهابونه فلا يأتونه بباطل الوطر
وزوال سعاد [illegible] الاكلمة العدل ولا ينطقون الا بالحق معه قوله ولم يظهر [illegible] الخ من فتنة ... ويغطها ان رجع العظيم

للعمل بموجبه ولم يتوقف فيه بحلال الشيء من الواجبات الدينية او الدنياوية اذ لا يلزم ان يكون الامام
افضل حتى يكون التوقف تعطيلا للصحابة فحاصل ذلك التوقف احتراز عن الفوات وتعطيل العقول
قوله كانوا متوقفين في تفضيل عثمان رضي الله عنه بل قد مال بعضهم منهم الى تفضيل علي رضي فالتوقف
جملة لان الثواب بعد فضل من الله تعالى ليس باعتبار الطاعة حتى يستدل بكثرتها على كثرته فلا مطمع
في معرفتها من جهة العقل والاخبار الواردة فيه يكون اكثرها احاد متعارضة فالوجه اتباع
السلف وهو التوقف جملة قوله وانما الى ما يدركه فيما بعده ذووا العقول من الفضائل فلا لاح
فضائل كل احد منهم كانت معلومة لاهل زمانه وقد نقل الينا سيرهم وآثارهم فلم يبق
للتوقف بعد ذلك وجه سوى المكابرة وتكذيب العقل فيما يحكم به بديهة بهذا او اشتغال البعض
المتاخرين انه لا جزم بالافضلية بهذا المعنى ايضا اذ ما من فضيلة يروى لاحدهم الا
والغير بهم مشاركة فيها ويتفرد بفضيلة اختص هو بها فقد يوجد لغيره اختصاص بغيرها على انه
يمكن ان يكون فضيلة واحدة ارجح من فضائل كثيرة اما لشرفها في نفسها او لزيادة كميتها
قوله في سقيفة بني ساعدة ساعدة من اسماء الاسد ومنه سمي الرجل وبنو ساعدة قوم من
الخزرج والسقيفة بوزن الصحيفة الصفة ومنه سقيفة بني ساعدة وهي بمنزلة الدار لهم قوله
بعد توقف كان منه وذلك لانه لم يتفرغ قبل ذلك للنظر والاجتهاد لما غشيه من الكآبة والحزن
على مفارقة رسول الله صلعم فلما اتى وتامل دخل فيما دخل فيه الجماعة قوله
وترك الخلافة شورى بين ستة اي جعلها بينهم يتشاورون ويعينون لها من هو اتقى منهم حسب
وانهم وانما جعلها كذلك لانه راى انهم افضل من عداهم واحق بالخلافة من غيرهم وقال
في حقهم مات رسول الله صلعم وهو عنهم راض ولم يترجح نظره واحد منهم فاراد ان ينظر
اليه غيره في التعيين ولذلك قال في حقهم ان انقسموا اثنين واربعة فكونوا مع الاربعة
وان انقسموا ثلثة وثلثة فكونوا في الحزب الذي فيه عبد الرحمن وما وقع من المخالفات والمحاربات يعني
قد روي ان جماعة من الصحابة [illegible]

بعد ذلك بما هو صحة خلافة والامة تعطيل الصحابة وتفسيقهم فاجاب بان ذلك لم يكن عن بغي فلا فتنة
بل كان عن خطاء في الاجتهاد وكذا محاربة معاوية انكروا عليه ترك القصاص من قتلة عثمان رضي بل تكلموا
انه مال على معه والمخطئ في الاجتهاد لا يضلل ولا يفسق قوله ولعل المراد ان الخلافة و
الامارة ان يقال حقيقة الخلافة اعني النيابة عن رسول الله صلعم في اداء وظائف الدين واقامة
حدوده وما هو غير مطابقة سلطان الهوى والتوسل بذلك الى جلب اللذات الدنياوية والاغراض
النفسانية كما يوجد في الملوك فليكن كذلك قوله وانما الخلاف في انه يجب على الله تعالى حتى ذهب اليه
الامامية والاسماعيلية او على الخلق بدليل السمع كما هو مذهب اهل السنة او عقلا وهو
مذهب المعتزلة والزيدية واعلم ان الخوارج لم يوجبوا نصب الامام لكن طائفة منهم
اوجبته عند الفتنة وطائفة اخرى عند الامن الا انه لم يعتد بخلافهم لما عرفت من
انهم خوارج عما انعقد عليه الاجماع قوله من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية
فان العرب في زمان الجاهلية كما لم يكن لهم ملة ونحلة يجتمعون على سمتها ولا
على رسمها لم يكن لهم ايضا امام مطاع يقوم فيما بينهم بالانفاذ والانقياد ولذا
كانوا كالذئاب الضارية والاسود الضارية لا يبقى بعضهم على بعض ولا يتعبدون بملة
ولا فرض فمن لم يعرف امام زمانه وانه في ظل امامته فكانه حيث يعيش جاهلية فقد مات
ميتة جاهلية قوله قد جعلوا اهم المهمات نصب الامام فانه روي انه لما توفي النبي صلعم
خطب ابو بكر فقال ايها الناس من كان يعبد محمدا فان محمدا قد مات ومن كان يعبد
اله محمد فانه حي لا يموت لا بد لهذا الامر ممن يقوم به فانظروا وهاتوا آراءكم رحمكم الله
فتبادروا من كل جانب وقالوا صدقت ولكنا ننظر في هذا الامر قوله فان قيل فليكتف
بذي شوكة له الرياسة العامة اماما كان او غيره يريد ان ما ذكر انما يفيد لزوم الرياسة
الدنياوية واما شمولها للامر الديني على ما هو المعتبر في الامام فلا ينافي على ان الامام

والاشتر ... ولكن الامام قوله واما بعد خلفاء العباسية فالامر مشكل اذ لم تتبع الامة بعد بهم اتا لي
امرهم قد ... جميع شرائط الامامة فيلزم تضليلهم وترك الواجب عليهم وربما آحاد ... بانه
انما يلزم الضلال لو تركوا ما تمكنوا من تداركه واختيار الامام واجب قال وههنا بحث آخر وهو
انه اذا لم يوجد امام على شرائطه وبايع طائفة من اهل الحل والعقد قرشيا فيه بعض الشرائط
من غير نفاذ لاحكامه وطاعة من العامة لاوامره وشوكة بها يتصرف في مصالح العباد و
يقتدر على النصب والعزل لمن اراد فهل يكون ذلك اتيانا بالواجب وهل يجب على ذي الشوكة العظيمة
من ملوك الاطراف المتغلبين في سلكه والعدل والانصاف ان يفوض الامر اليه بالكلية
ويكونوا لديه كسائر الرعية قوله محمد الباقر سمي به لتبقره في العلم اي توسعه فيه والكاظم
لكظمه الغيظ ... اجتنبه ادرع المكظوم بمعنى الساكت قوله وسيظهر ثم يملأ الدنيا لا انكار
علينا ان سيظهر المهدي ويملك الارض سنين ويملأ الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما
وجورا وانه من عترة رسول الله من ولد فاطمة اجلى الجبهة اقنى الانف يواطئ اسمه اسمه عليه السلام
واسم ابيه اسم ابيه على ما وردت من الاخبار الدالة عليه ونحو ذلك وانما الانكار عليهم في انه مخلوق الآن
مختف ... خارجا في المعتقد وانه امام زمانه من حياته وانه ابن الحسن
العسكري قوله مع عدم القطع بعصمته يعني انه قد ثبت بالاجماع امامة ابي بكر رضي
مع الاجماع على انه غير واجب العصمة فلو كانت العصمة شرطا للامامة لكان الاجماع
على امامته اجماعا على عصمته فلكان واجب العصمة مع عدم ... الامر كذلك والواقع خلافه وعلم
انتفاء سقط ما قيل من انه لا معنى للاجماع على عدم وجوب العصمة بل ... الاجماع
الاجماع على عدم اشتراط العصمة وهو عند ... وما توجيه كان الشرط هو الوجه
لا العلم بالعصمة على ان عدم العلم ... مفيد ... ثم قوله وغير المعصوم ظالم
اما النفس او لغيره ايضا قوله قلنا ... الامامة كما هو المراد بالعهد في الآية بقرينة
قوله اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي منعا اذ قد ذهب اكثر المفسرين الى ان المراد بالظلم الشرك قوله وغير المعصوم لا يلزم ...

لا انه ربما يكون مرتكبا للمعصية غير مسقط للعدالة مثل الصغائر من غير اصرار او التي تقع غفلة ونحو
عنها واصلا ولما ... فهو غير معصوم اذ العصمة عندنا عبارة عن ان لا يخلق
الله تعالى الذنب في العبد واما تفسيرها بملكة تمنع من الفجور فهو المشهور على اصول اهل
السنة ... في شرح المقاصد توسعة في الجواب فقال غير المعصوم
اي من ليست له ملكة العصمة لا يلزم ان لا يكون عاصيا بالفعل فضلا عن ان لا يكون ظالما فان العصمة
اعم من الظلم ... على الاطلاق ومبناه على ما ذكره ... ان الظلم ...
معصية مسقطة للعدالة مع عدم التوبة والاصلاح لا على ما توهم ... الظلم هو ...
العبد ... قوله وهو معنى قولهم انها لطف من الله تعالى يحمله ...
ان ... عليه قوله لا ... المحنة ... يحتج به الا ان ...
اي ... التكليف بانه يحتج به العباد ...
اي ... قوله واما في اشتراط ... امام واحد ... معنى جعل
الامامة شورى بين عدد ... جميعهم ... في الاحكام ويتعينون ...
... وهو خلاف المشهور ... وخلاف ما اشتهر من عمر رضي الله عنه
وخلاف ما ذكره من انه جعل الامر شورى بمنزلة الاستخلاف الا انه استخلف غير معين
يتشاورون ويتفقون على احدهم قوله ... اذ لا ولاية ... في ناقصة
اذ لا ولاية للعبد ... اذ المرأة ناقصة الولاية ... بالغا اذ المجنون والصبي
من اهل الولاية قوله والسلف كانوا ... اجماعا منهم على ...
اهل ... قوله ... اعتبر ... ضعيف لان عدم اشتراط
العصمة لا ... عدم اشتراط العدالة ... كيف وقد صرحوا بان اشتراط الامام ...
في رقاب الناس واموالهم ... ولا يتعرض ... لا ... الشرع ...
الحقوق بجميع مسائل ... انما يبحث عن العقائد ...

الاعتقاد لحقيقة
[illegible]

قوله والامامة جعلها مما قصد عليه الكلام وان كانت من الفروع معتذرا بانه
لما كان نصب الامام من الله تعالى الواجبة عليه لما ان السلف المحققين [illegible] مباحثها في اواخر الكتب
الكلامية بناء على انه قد شاع بسببها خرافات من اهل البدع والاهواء في قدح كبار الصحابة
والائمة المهتدين حتى كاد [illegible] عنهم لمباحث الكلام حصر العقائد المسلمين من النزاع
في الدين بسبب اشتغالها بالحكومة [illegible] ويسمونه [illegible] اذ رجعوا في تعريف
الكلام حيث قالوا هو العلم الباحث عن احوال الصانع والنبوة والامامة والمعاد وغير
ذلك [illegible] بل هي من مباحث هذا العلم حقيقة [illegible] السنة القائلين بوجوب نصب الامام عليهم
قوله لا يبلغ مد احدهم ولا نصيفه المد [illegible] والنصيف [illegible] ذلك [illegible] وحكى
بعضهم النصيف [illegible] العشر [illegible] العشر اي كما يبلغ [illegible] انفاق احدكم مثل احد
ذهبا [illegible] انفاق احدهم مدا من الطعام [illegible] وذلك لصدق نيتهم وخلوص
طويتهم مع ما بهم من البؤس والفقر قوله لا نتجاوز [illegible]
بالمنكرات والفواحش قوله ينجي [illegible] او ملتبس [illegible] وكذا [illegible] قوله
فيسعون قوله فلما انه ليعلم من احوال الناس ما لا يعلمه غيره [illegible] منافق [illegible]
اذا كان الملعون معينا واما اذا كان غير معين [illegible] اللعن عليه [illegible]
لعن [illegible] والمستحل والكفرة والمستوشمة [illegible]
[illegible] بلعن [illegible] الحقيقة بل هو [illegible] الفعل الذي [illegible] اللعن عليه [illegible]
[illegible] قوله نعم قد يقع تردد في ان مرتبة
النبوة افضل ام مرتبة الولاية [illegible] بالولاية [illegible] النبوة تكميل الغير
والتكميل بعد الكمال [illegible] الولاية [illegible] عن الحق [illegible]
[illegible] والنبوة [illegible] وتبليغ
احكامه [illegible] الخدمة [illegible] بالعبد [illegible] للولاية [illegible]

بين الولاية

بين الولاية التي ولنبوته والتحقيق ان جهة النبوة متعلقة بتبليغ الوحي والولاية بالتعلق بالحق
وهذا اقرب فان قلت هذا البحث من مقاصد الفن فلم لم يتبع الايراد في مباحث
الفن قلت لو سلم فلعله تبع المباحث التي اشار اليها بعد الفراغ عن مقاصد الفن خارجة
عن الفن بالكلية [illegible] مهماته ومعظم مقاصده [illegible] عليك [illegible]
مسائل [illegible] هذا البحث [illegible] قوله حتى [illegible] الذنب
او توفيقه للتوبة والاصلاح على ان عدم [illegible] الذنب [illegible]
لا [illegible] سقوط التكليف عنه لان الذنب المغفور قوله [illegible]
[illegible] اصطلاح الاصول [illegible]
السوق [illegible] احتمال التأويل والتخصيص [illegible]
لكنه [illegible] احتمال النسخ [illegible] والظاهر [illegible] العارف [illegible] خفيا وان كان
[illegible] يسمى مشكلا [illegible]
الفاظ القرآن والحديث والمراد [illegible] ظواهر [illegible] على الاستعمال
الشائع [illegible] المراد [illegible] قوله النصوص القطعية من الكتاب والسنة
المتواترة مثل المحكم والمفسر منها [illegible] والنص [illegible] ولا يكفر
اذ لا يفيد [illegible] على الاصح قوله [illegible] التنزيل
ناطق به [illegible] الحديث [illegible] بعبارات لا تقبل التأويل [illegible]
[illegible] التصحيح الدالة عليه [illegible]
[illegible] قوله لا سبق عليه لا يكفر [illegible] قرينة [illegible]
الوقت [illegible] قوله [illegible]
انه لا يكفر هو الصحيح ولعل هذا مبني على [illegible]
[illegible] استحلال الواطئ [illegible] لا يكفر على الاصح

***

لانه مجتهد فيه

قوله ولكن الوامر قبلان يكون بابدا ويدم على انه تام بكونه لانه رخ بالكون والدفا بالكون سواء
كان يكون لق اد يكون غير الغر قوله والجمع بين قواهم لا يكون اخر ما احل القبلة الى القوم فيلتفت
وصلى صلوتين ثم انه لا كلام فيما ذكر من اشكال الان الا ان القايل يكفار من جاز بامثال
لا نقول يتنكر الحق عن ينبغي عن ذكر كلام الموانف حيث يعتقد ذلك الحق عن جمهور
المتكلمين والفقهاء واشتهار ولعلها ثم اورد مقالة من الفقها ونقل المواضع التي
الكون فيها بعضهم بعضا واثبات غيرها محافظ على تلك القاعدة قوله ومنهم من زعم انه يكون دجال
دائما من الجن وتابعه تبال لقلانه من الجن على مقيل اى تحت الغلام تابعه اى ترجع
من الجن يتبعه واتى للمتنقل وبعض منهم بما روى انه عم سئل عن الكهان فقال ليسوا بشي
فقالوا يا رسول الله فانهم يحدثون احيانا بالشي يكون حقا فقال ذلك الكلمة من الحق
تخطفها الجنى فيقرها في اذن وليه قر الدجاجة فيخلطون فيها اكثر من مائة كذبة قوله
من ان الشيئية تراد في الوجود بيرها وبلازمه مبني على تفسير لفظ الشي انه الموجود كما ذهب
اليه الاشاعرة او المعلوم كما ذهب اليه الجاحظ ومن تبعه البعض اوما يصح ان
ان يعلم ويخبر عنه على ما وقع في كلام جار الله ونقل مثله عن سيبويه وبعضهم جعل
اسما للكل وبعضهم للقديم وبعضهم للحادث من نوع العذاب جعلى معتبر من تخص الكراهة
اربعين يوما فان قلت تجد المصدر انما في التعرض والابتدا الى ما يكون ثاني
على انه لا قتل بالنقل قوله وهذه اجابة فانا قلت لم لا يجوز ان يكون رغبا داعي
كونه من المنظرين في قضاء الله من غير ان يترتب عليها على دعائه قلت بيانا انه ترتيبه
على دعائه لانه قال رب فانظرني الى يوم يبعثون فقال فانك من المنظرين
الى يوم الوقت المعلوم قوله تان هذه لفظه تصغير هذه واصله الحذف وهي ضم لدو ضعا
من ضم لجي ز والتصغير فيه من المسند الوجه الكسر حيث انه للسرعة افاقه ومعاد حكم الغير
الحجة انبوقبيلة من كان فيهم رسول الله غفار غفر الله لها واسلم سالمها الله

بعثت حضت الله ورسوله فذكر الدجال من حذيفة انه قال يا رسول الله وما الدجال فقال دوم
قوله الشمس فار تغيب يوم تار السماء بدخان مبين يغشى الناس في قال شلالها بين المشرق
والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه كهيئة الزكمة واما الكافر فيكون
كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ويخرج رحم على ريه تيد قل دا الدجال كفر ...
حتى يكون راسي اخدهم كالراس الحنيذ ويكون الارض كلها كبيت او قد فيه ليس فيه خصاص
قوله والدجال قد ورد في الروايات انه رجل قصير ضخم اجلى افحج اعور شاب فقال الشم
جعد قطط كان عينه اليمنى عنبة طافئة مكتوب بين عينيه ك ف ر يقرأه كل مؤمن فارئ
وغير قارئ يخرج من ارض بالمشرق خراسان يتبعه اقوام كان وجوههم المجان
المطرقة ويتبعه من يهود اصفهان سبعون الفا عليهم الطيالسة يلبث في الارض
اربعين يوما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وساير ايامه كساير الايام ثم ينزل
عيسى عم فيطلبه حتى يدركه بباب لد فيقتله قوله والدابة قيل هو رجل والاكثر دابة
على انها دابة لها اربع قوائم ... لها راس ثور وعين خنزير واذن فيل ولون
نمر وصدر اسد وخاصرة هرة وقرن ايل وقوائم بعير بين كل مفصلين اثني عشر
ذراعا وفي الحديث انها تخرج من صفا ... ويبدو راسها ... وبها وبر ... لا
لا يدركها طالب ولا يفوتها هارب قوله وطلوع الشمس من مغربها عن ابي ذر قال رسول
حين غربت الشمس اتدري اين تذهب هذه فقلت الله ورسوله اعلم قال فانها تذهب
حتى تسجد تحت العرش فتستاذن فيؤذن لها ويوشك ان تسجد ولا يقبل منها و
تستاذن فلا يؤذن لها ويقال لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فذلك
قوله والشمس تجري لمستقر لها فاما مستقرها تحت العرش قوله ونزول عيسى عم
وفي الحديث انه ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق بين مهرودتين واضعا
كفيه على اجنحة ملكين اذا طاطا راسه قطر واذا رفعه تحدر منه مثل جمان كاللؤلؤ

على الطلل لكانه لحد ربك الا الآيات ولف يتغير حيث ينتهي طرفه قوله ويأجوج ومأجوج هما
من ولد يافث وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت احد منهم حتى ينظر الى الف ذكر من صلبه
كلهم قد حملوا السلاح قبيل منهم صفات طوال مفرطو الطول وقصار مفرطو القصر
وروي انهم يأتون البحر فيشربون ماءه ويأكلون دوابه ثم يأكلون الشجر ومن ظفروا به
ممن لم يتحصن منهم من الناس ولا يقدرون ان يأتوا مكة ولا المدينة وبيت المقدس ثم
يبعث الله تعالى في اقفائهم نغفا فيدخل في آذانهم فيموتون قوله خسف بالمشرق في العجائب
تعالى فخسف الله به الارض خسفا اي غاب به فيها قوله وآخر ذلك نار تخرج من غير
النار التي ذكرها عليه السلام حيث قال اول اشراط الساعة نار تحشر الناس من المشرق الى المغرب
وعلامة عبرة اوائل الآيات خروجا طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى
وايهما ما كانت قبل صاحبتها فالاخرى على اثرها قريبا قوله ذهب طائفة احتمال
جماعة قال رحمه الله في التلويح تحصيل اربعة مذاهب الاول ان لا حكم في المسألة قبل الاجتهاد
بل الحكم ما ادى اليه رأي المجتهد واليه ذهب عامة المعتزلة ثم اختلفوا فذهب بعضهم الى ان
الحكم في الحقيقة وبعضهم الى ان احدهما احق الثاني ان الحكم معين ولا دليل عليه والعثور
عليه كالعثور على دفين فلمن اصابه اجران ولمن اخطأ اجر واليه ذهب طائفة من
الفقهاء والمتكلمين الثالث ان الحكم معين وعليه دليل قطعي والمجتهد مأمور بطلبه واليه
ذهب طائفة من المتكلمين ثم اختلفوا في ان المخطئ هل يستحق العقاب وفي ان حكم
القاضي بالخطأ ينقض وآخر الرابع ما فصل في الكتاب قوله لما كان تخصيص سليمان
والتفهيم بالذكر حجة فانه وان لم يدل على نفي الحكم عما عدا المذكور دلالة كلية لكنه يدل
عليه في هذا الموضع بمعونة المقام كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام ثم هذا
الاستدلال على جواز الاجتهاد على الانبياء وعلى جواز الخطأ عليهم فيه وتقرير الدلالة
على ذكر في موضعه بل يدل عليه بعض الآية فانا حكم داود ثم لو لم يكن باجتهاد بل بالوحي لما جاز لسليمان [illegible] عليه [illegible]

داود [illegible] وقصة مشهورة في التفاسير ففهمناها سليمان الحكومة التي هي احق وافضل
وانما اعترض على اليه بما وعلى انا ترك الاولى من الانبياء بمنزلة الخطأ من غيرهم وليعم اثال غير
هذا ارتفع بالفرق بينه وبما يدل عليه قوله تعالى وكلا آتينا حكما وعلما فانه لو لم يكن اجتهاده
في هذه الحادثة حكما وعلما لما كان لهذا الكلام في هذا المقام معنى ولا يخفى انه لا يتم على من
في الكتاب من التكلف قوله ان القياس مظهر لا مثبت رد على [illegible] ان القياس عند الخصم مثبت لا مظهر
والقياس لحكم الاجتهادي قد يثبت بغير القياس من الادلة الظنية كمفهوم الشرط والصفة
ولا دلالة على [illegible] لحق فيه قوله [illegible] في كل مجتهد مسببا الى انقياد العقل الواحد
بالمتنافيين لان المجتهد حاصل بحث النص او بمفهومه فيكون الحكم المجتهد فيه [illegible]
[illegible] اختلاف الاجتهاد [illegible] وينبغي هذا الدليل على ان القياس مظهر [illegible]
الحق في الاحكام الشرعية بالخصوص بما اخذ المختلف فيها واحد منها غير مسلم
عند الخصم قوله بل بالغرض [illegible] الدينية والاتحد [illegible] العقلية في الافعال
بمعنى [illegible] الصواب [illegible] الثواب يحدد فضل من الله تعالى [illegible]
معرفة ذلك بالنظر العقلي الحق [illegible] قوله على وجه التعظيم والتكريم تنبيه
الاثبات بالدليل دفع لما قيل من انا [illegible] بسجود لا يدل على التفضيل عليهم اولعله
لم يكن للتعظيم بل ابتلاء للملائكة ليتميز المطيع من العاصي اذ لم يكن السجود في شرعهم
عبادة في التواضع والخدمة بل بمنزلة السلام في عرفنا فان دلالته اشتمال ذلك دلالة عرفية
تختلف باختلاف العرف والعادة [illegible] يحتمل ان يكونوا سجدوا لله وآدم بمثابة القبلة فندفع
بعض الاحتمالات بان قوله [illegible] يدل على انه [illegible] اذ لم يبق ما يدل على
التكريم سوى الامر بسجود فيكون تفضيلا له عليهم قوله انه اعلم واقدر [illegible]
[illegible] لما قال للملائكة [illegible] اني جاعل في الارض خليفة قالوا اتجعل
[illegible] فلم يتعرفوا على وجه الحكمة في استخلافه ولم يروا [illegible] الامر [illegible] فقال اني اعلم ما

نسخة

من ابيه فيا ويسفك الدماء وقتي نسبح بحمدك ونقدس لك تعجبا من استخلاف المفضول مكان الفاضل
واستبعادا اي جعل الطاعة بامل المعصية مع احاطة علمه وكمال حكمته بان الله سبحانه علم
ادم الاسماء كلها اراد ان تفضيل عليهم وعلامة وجه الحكمة في فعله ثم عرض المسميات
على الملائكة فقال انبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين في زعمكم من انه الحكمة في
استخلاف ادم فلما عجزوا عن ذلك قالوا سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا قال يا ادم
انبئهم باسمائهم فلما انباهم بها فهموا وتنبهوا لخطائهم وعلموا ان لطف ما اختار من الاولى
وان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء فدل الاية على فضل عليهم اجمعين فيكون جميع
الانبياء افضل منهم لعدم القائل بالفضل **قوله** وقد دفع من ذكر بالاجماع تفضيل
عامة البشر على رسل الملائكة فيه بيان المراد باآل ابراهيم اسماعيل واسحاق واولاد
ويدخل فيه نبينا عم وبال عمران موسى وهرون او عيسى ابن عمران بن ماثان وعيسى
ومريم بنت عمران بن ماثان والعالمين على الاطلاق بالسوى العوام فدل الاية بظاهرها
على تفضيل الانبياء وفيهم من عوام البشر على العالمين وفيهم رسل الملائكة وقد دفع
من الاية بالاجماع تفضيل عوام البشر على رسل الملائكة فيبقى حجة فيما سوى ذلك والعام
اذا خص منه البعض يبقى الظن فيما وراه والظن كاف لغرضنا اذ لا قطع في هذه المسائل
انه يريد الظن اذ لا قاطع فيه لا نفيا ولا اثباتا **قوله** وهذا هو المراد من كون المسائل ظنية
والا فالكلام في انها من الاصول الاعتقادية والمسائل العلمية والاكتفاء بالظن و
التخمين ليس الا لعجز عن القطع واليقين **قوله** لو لشرح المقاصد انه ثبت بخصوص من ال
ابراهيم وال عمران على ما عدا رسل الملائكة وهو حظ **قوله** ولا شك ان العبادة
وكسب الكمال مع الشواغل والعوائق اشق وادخل في الاخلاص فيكون افضل لا
يقال عبادة الملائكة اكثر وادوم اذ هم يسبحون الليل والنهار لا يفترون و
الاخلاص النور

لانه
انكر لتحصيل الكمال
الشيخ
مع
ذهبهم البشر
ولا ادراك
انه شاهد
ولا اليات
العبادات
لانا نظرنا في
اتوى
ويتبعهم
فيهم احرى
وبه
في تبديل
الكمال
قوله ...

ان يقال بجميع ما به الشيء هو هو لا فراد الجزء وانا نكر لم يعين مما لا يوجد **قوله** فخلاف مثل الضاحك والكاتب
مما يمكن تصور الانسان بدونه فانه من العوارض فانه كل عارض سواء كان غير لازم او لازما بيّنا
او غيره فقد يمكن ان يتصور تصور الوجه لمعرفة خارجا وذهنا من غير ان يتصور له وجه و
ان كان هو المتصور هو الاول في خلاف نحو الماهية والذاتيات فانه لا يمكن ان يتصور تصور
الوجه له خارجا او ذهنا من غير ان يتصور وجه ماهيته او ذاتيات هنا كان فانه التصور
والمتصور هو الاول ههنا يظهر ذلك بالتامل الصادق وتوجيهه بعضهم ان معنى كلامه انه
يمكن تصور الانسان بدون تصور عوارضه يعتبر التصور بالكنه او التصور بالوجه يمكن بدون
تصور الذاتيات الجبا فورد عليه ان بعض العوارض اعني اللوازم البينة لا يمكن تصور
موصوفه بدون تصورها فاجاب ولا ما ذكره بعضهم من جواز كون المستلزم لتصور اللازم
جاصلا في ذلك الزمان ادنى ذلك بان تصور الملزوم معه لتصور اللازم لا كسبب جعله والا لما
جاز تفاوت بين زواله وانتم مع استعناك عن هذه التكلفات على انه يمكن من الوجه الصحيح
يجب ان يعلم ان انفكاك تصور اللازم عن تصور الملزوم بهويته حق اللازم البينة وعدم كونه
سببا موجبا لا ينبغي كونه معدا والاوجوب تقدمه بالزمان ولو كان معدا لما جاز مقارنته
عن ان من اللوازم ما لم يعد ليتم تصور ملزومه الا مع تصوره كاحد المتقابلين بالنسبة
الا الاخر ومنها ما لا يتصور ملزومه الا بتقدم تصوره كالملكات بالنسبة الى اعدامها **قوله**
وقد يقال ان ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه اي في ضمن افراد حقيقية فيقال هو الاصلاح لا
يقال حقيقة العنقاء بل ماهيته بخلاف الاصطلاح السابق **قوله** وباعتبار تشخصه
هوية فيكون الهوية بمعنى التشخص وهذا هو الاكثر وقد يستعمل بمعنى التشخص
وبمعنى الوجود الخارجي ايضا **قوله** الشيء عندنا الموجود اي انهما متساويان صدقا
واما انهما هل مترادفان فذكر الشارح ان كلامهم متردد في ذلك والمحققين على انه
لا ترادف بينهما الا ان الممكنات تحت جنسه وجود انها الا هذا وغيره كتاب عنوانها

سمي ما
على

٤٦
اولا رنا سا
ان سعري

تصور الملزوم يكون عادة الا
يمكن تصوره بدونه في الجملة
كان ذلك تصور الملزوم ونحو ذلك
تصور اللازم مع...

فانه كلا لشيء لكن بما هو ذاته وانه لم يتصور غيره اصلا ولهذا اليوم الماهية بالوجود والامكان
نظرا الى وجوداتها والا لوصف بها بالنظر الى تشبيهها ونفيه جعل الوجود دون التشبيه قال الامام
الخارجي باعتبار تقرره في الخارج تجلل اسم الموجود وباعتبار متمايزه عن غيره هذا وحيه الزاد
بالعج انه يجال لكونه والمعتبر له ما اعتقد والتقرر الاشياء في الخارج منفكة عن الوجود حجج
خصوصه اعتبار المعدومات والتراد بها الاحكام في الخارج فانه قد نفوا تشبيهها قوله
معناها بيان التصور بهذا هو المشهور فيما بين الجمهور من الحكماء والمتكلمين قالوا انهم
الحكم اعتبارية بجعل الامام فانه تصدر الاشارة بالبرهان وهناهم من يعتقد التعريف بنفسه
الوجود بما فيه بانه كلي ومنهم قال باقتناع تعدده قوله فانا قبل اجماعا انا الوجود اما
مرادف للتشبيه او لازم بيان لها فالحكم بالوجود على ما علم اتصافه بالتشبيه لغو فان
قبيل ويلحقه بطلان ان لا نتعارف ذات الموضوع به وانما ما الاصح انه لا انه يكون بالفعل لكن
لا يجاب بكونه ذلك في نفس الامر بل لكنه نحو ذكر فرض العقل كذلك وهو اشارة الى ما يلي
بعنوده فانا ما لم نعرف ان العالم ثابت ثم امور متقررة في الربط بين ثابتة باليهما والاحكام
ما يعتقد فانها اشياء ثم تتوجه الى تلك الامور ونسخ بها بلفظ الاشياء فنحكم في ذلك الاعتقاد
الذي يحدها طبقه فحاله في الوصف العقلي وحكمه عليها بانها موجود في نفس الامر فطر انه ذلك
حكمه مستند بل ربما لا يكون بديهيا فيحتاج الى بيانه ذلك بانه بالبرهان فما يستخرج من تلك
فيما لجزم بثبوت بعض الاشياء بالعبارة وبعضها بالبيان ومثله قولنا واجب
الوجود موجود فانا ما لم نفهم المفهوم بحسب القسمة العقلية الى ما يقتضي ذاته
وجوده او عدمه او لا يقتضي شيئا منها حصل عندنا مفهوم يقتضي ذاته وجوده فرضا الا
ونعنيه بلفظ واجب الوجود وحكم عليه بالوجود الخارجي واحتاج الى اثباته لما
بيانه والبرهان ذلك الثابت ثابت اذ لم نعهد لنا شيئا موقوف الاتصاف بالثبوت
مخ نفيه بلفظ الثابت فحكم عليه بالثبوت في نفس الامر فالمفهوم من لفظ الثابت

كالقلب والعقل في ان القصد والنوبة ثابتة واما حقان اليه فلا الى قوله والكسب مشهور وقع في كل قدرة
ان المكسوب مقدور ووقع في محل قدرته خلاف المخلوق وملخصه ان الكسب الكناية ونفعا للمعتزلة
وتاثير والفعل من الغير والخلق تاثير والحادثة على الغير قوله والكسب لا يصح انفراد القادر به ان دون
المكسوب بل الخارج في ذلك الا الخلق وهو يستنفع من الكسب ذكر قوله وكفعل العبد بنسبته الى العبد لا يع
فان قلت كل منهما متفرد ومحال من الخلق والكسب فعدهما على مذهب الالة وفي كلا منهما متفرد
بمال من تاثير ما قلت المهوان شركة في الخلق ما من يستبد بغيره الخلق كل شيء ما اذ الادلة العقلية دلت
على انه الخالق الا هو ولم يثبت ذلك في شيء من المذهبين قلنا الا انه ثبت ان الخالق حكيم هذا البعد تسليم
كله الفعل بالي والقبيح الخلق والا لفقد ثبت الحسن والقبح في الكسب على لم يثبت في حركة الخلق وبعد
تسليم ان العقل يستقبح منه شيئا والا نقول نمنع انه ماكر البكر على الاطلاق فلا يتبع تقدما ذكرنا
اي وجه ثابت ولا يسئل بكيف ولم كان قوله لا يسئل المباني فانه الاكثر دل على ان المباح من قبيل
الحسن وهو الغبار برضاه العقل قوله وهي حقيقة القدرة التي بها الفعل انا فسرنا بها لان الاستطاعة
قد يطلق على سلامة الاسباب كما يجي وهي متقدمة على الفعل لا معه وانما اتى ذكره للفعل او شرطه
تعلم لجهتهم كلاما يتعلق بذكر الاما ذكر في الاصول القيمة من ان القدرة شرط لوجوب الاداء لا التي الوجود
لانه قد يتكلمون ويقولون الاداء فلا قادرة في القدرة وقد صرحوا بان المراد بالقدرة سلامة الاسباب
بل ما جهم فسرها انها ممكنة بها ذوي ما يتمكن من اداء ما لزمه من غير حرج حتى جعلوا الزاد والراحلة
ما يتيسر به بوجب العسر على الاداء كالنفقات في مال الزكوة فقوله والجمهور على انها شرط لاداء الفعل
ترجم انه ان ثبت اليه لكنه لا يحاج يعيح للموافق ولانهم ما جعلوها شرطا لوجوب الاداء فلا يتايع
كونها ملة لنفس الفعل على ما في اكثر الكلام النسفية على انه ليس منع كونها علة للفعل انها موجودة
لا الا بين على قوله يفعل به الافعال الاختيارية لجعل الفاعل بها الحيوان فرجا من العلية
لا مع الشرطية على ان الجمهور قد فسروا القدرة بقوة المبني بالقسوة المؤثرة وقوة الارادة في
ملاذمة لقول والجمهور على انها شرط لاداء الفعل وباطل فكم لظهير ما دونه هذا الكلام بعد قوله

وبالجملة بما حققه تجعلها الله على عقد قدر الكسب النفل فانا قلت في تفسير الاشارة فيما سبق بعرف
القدرة وتعليمه ان القصد للعرف القدرة انما يكون بعد وجود القدرة والعلم به تكليف بكون
علما القدرة عند قصد اكتساب الفعل بل يكون ما على الفعل حكم بعد القصد على انا اعلم
بالضرورة انا لنقدر على الحركات وانا لم نقصدها قلت لما جرى عادة الله تعالى على خلق القدرة
عند القصد الى اكتساب بعض الحركات علمنا انا القدرة حاصلة قبل القصد فلذلك صح القصد
وانا لم نعلم القدرة حاصلة في الواقع بناء على ذلك الطبع الراسخ قوله واذا كانت الاستطاعة عرضا
لما كانت العرض لا يقارنه القدرة للفعل على كونها عرضا فقط ما ذكره المعتزلة من انه يلزم حدوث
قدرة الفعل وقدم متعذرة قوله والا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرته وهو خلاف ما
ثبت بالضرورة من ان وجود الافعال الاختيارية مقارن بالقدرة وقد علم في هذه النكتة
زعم انه بهذا الزام على المعتزلة والا فلا استحالة في وقوع الفعل بدون الاستطاعة على اصل
قوله تعلقكم البيانه لهذا الدعوى فانا من وراء منعها اذ الضرورة لم يشهد الا بوجود القدرة
الى بما الفعل وقد اشتهر فيما تقرر بالفعل وهذا القليل الوانا لا نقول بوجودها قبل الفعل
لكن لا يتم الدلالة على نفيها قوله لاستحالة ذلك على الاعراض قيل هذا مبني ضرورة على منع بقاء الاعراض على
نقيرها ولتبانها جاء الجواز ان يتجدد لها حالة اضافية والجواز ان امثال كثيرة للاجزاء انه يعتبر فيها القدرة
المؤثرة ثم يعود ذلك الاشكال الشرائط على ما يشير اليه قوله وهنا دليل بعضهم بيرون ان الامام
الرازي لا يقول الاضعف ما اعتدل على مذهب الشيخ واراد التوفيق بين القولين فقال قد يطلق القدرة
على القوة المنبثة في العضلات التي هي مبادي للافعال لكلية بالنظر ارادات شتى وهي متقدمة على
الفعل من غير تشبيه على المعتزلة ارادوا ذلك وقد يطلق على القوة المستجمعة لشرائط التاثير ولا يتقدم
تعدها على الفعل ما تكرار والاوليه على الارادة في المؤثرات التامة ولعل الشيخ اراد ذلك وهذا انا
يستقيم لو لم يكن مراد الشيخ من القوة الفعلية ولقد ما علم انه قد قيل ان الشيخ لا يقول
بتاثير القدرة فكيف يستقيم ان يقال اراد القوة المستجمعة لشرائط التاثير والله اعلم قوله ما شهد مات

صحة الاسباب فقد وقع في تفسير القدرة بالادلة التي والمقدرة الثالثة لا دليل عليها ولا يجوز عند الفعل
انه لا يقوم المعنيان بمحل ويكون كل منهما تعلق باشياء تعالى الى الاخر قوله قلت المراد سلامة
الاسباب والالات ليس المراد بهذا السلامة المخالفة الى الاسباب ثم انها من ادوالها بل المراد سلامة
الاسباب المقارنة الى الاستطاعة التي الهيئة الحاصلة له عند ذلك يتمكن لطلاق المادة على الهيئات
التابعة لا يدل عليها من الادراك شكل المجوز بهم وتكر الهيئة من حسنات المستطيع على شبه
ولا اشكال في كون الاستطاعة صحة الاسباب حينئذ قوله فلا من استحالة تكليف العاجز فان قلت المعتبر
من التكليف هو الاتيان بالكلية ولا يكون ولا يوجد من القدرة بالمعنى الاول قلت لو سلم
فيكفيه وجود لحال مباشرة الفعل وقدرته على عادة الله تعالى على خلقها في تلك الحالة عند سلامة
الاسباب ثانيا فانيت مقامها وجعل وجودها في حق وجودها والحد فيما المجوز عادة بمثل ذلك في
سلامة الاسباب يشترط وجودها بالفعل قبل التكليف قوله والنفي في انا هذا الجواب جليا لكون
القدرة قبل الفعل فانه قد حكى عن ابي حنيفة رحمه الله ان القدرة صالحة للضدين وان الاستطاعة
مع الفعل فالتوجيه في الجمع بين كلامية هو ما ذكره الامام الرازي وقد استحسن ذلك في بعض تصانيفه
ومن علماء المعتبرين قوله ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه ان بالايجاب تعلق قدرته عادة لا في الحال
فقط بل في الاستقبال ايضا كما في الجواب مثلا واما مثل ايمان الكافر فهو وان كان غير مقدور
في الحال لكن يصح تعلق قدرته به في الجملة ومنهم من قال يكفي لصحة التكليف تعلق القدرة بالفعل او تعلقه
ببلاغة فايام التي الكافر وان كان غير مقدور لكن تركه الايمان والكفر مقدور ليس كشيء خلق الاجسام
قوله ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع مهملا متفق عليه الا ما يعني ان الفعل ممكنا في نفسه لكن
ممتنعا لكن جواز التكليف به على اطلاقه ليس مما اتفق عليه جميع الاشاعرة بل لكثير منهم فيه تردد
واختلاف واما مثل ايمان الكافر وطاعة الفاسق فقد علم الله انه لا يحصل ابدا فتنا
مما تعلق علمه وارادته بخلافه وهو عندنا من قبيل ما يطاق بناء على صحة تعلق القدرة لكن ذاته بعد به
في نفسه والا لم يوجد حقيقة وهذا تراه لفظي قوله لانه لا يقبح من الله شيء بل على صحة التكليف بالممتنع لجواز انجاء

كما اختاره بعضهم لا الكل وبعض كلماتهم بعضهم ومنهم المستدل على جواز التكليف بالمحال
بل على وقوعه بتكليف ابي لهب بالايمان مع انه ممتنع لذاته ومن جملة ما جاء به انه لا يؤمن
انه امر والايمان تصديق النبي في جميع ما جاء به فهو في حال ايمانه مكلف بان يصدقه في جميع ما اخبر
به بانه لا يصدقه بل يكون كاذبا فتكليفه بالايمان حال الايمان ان امر به امته والتكليف
بتكليفه بالتصديق بما علم الله تعالى انه لا يوجد وان آمنا تكليفه بالايمان تكليف بالجمع بين
التصديق والتكذيب وذلك التصديق بالنبوة تصديق بتكذيبه فيكون في ذلك الخبر الكاذب ويحتمله
وفي تلك الاخبار تكذيب لنبوته وفيها ان قالوا ... التصديق اجمالا فيما علم
والتفصيل فيما علم تفصيلا ويحتمل انه لا يعلم ابو لهب نزول الخبر بل الخبر عليه التصديق به وهو انه
متى علم انه على الوجه ان علم انه ... في الكلام فيه وحمل اليه ينتقل هذا الخبر
وقيل انه الايمان مقتضاه التصديق فيما علم انه الخبر قال ... وهو غاية السقوط
ووجهه يكشف من انه تكذيب ان عدم تصديقه بالشيء من اخبار تكذيب في النبوة وغاية
على التقدير الاول يجوز ان لا يلزم ... التكليف بالمحال
بالممتنع لذاته ... الا التكليف بالجمع بين التصديق بالنبوة والتصديق بعدم التصديق
التصديق ... الفروع العادية واحتمال انقلاب العادة لا يغير فيه والتحقيق انه يمتنع
ان يعتقد ... انقلاب ... الرجيح فقد احاط بشيء من العقل
لانه اعتقاد للنقيضين ... على انه يعتقد نقيضه بعد العادة ولا يغير في ذلك اقسام الجواز
العادة وهو ان ... على ذلك القائل لكنه في غاية الوضوح قوله مع انه يلزم ... ما ذكر
يعني الوقت الذي يعلم قدرته واختياره بوجوده قوله بعد ذلك الفعل لا خلاف فان الاثم
الغير المترتب على ... وكون الاثر الغير المترتب على كسب لا اثر للعبد فيه ... قبله
اتفاقا قوله لا صنع للعبد فيه ... عقيب التعلق ... مع انها مقدورة مكتسبة ... تعقل ... قوله فلا تنافي

انه لا يقال ... بالمحال القدرة ... المعتزلة من اصحاب القول بالتوليد فيما ليس بالمحال القدرة
لغيرها وحقق الغرض فلم يتعلق بما ذكره عدم الكشف للتولدات على انها منه قوله
وليعلم الاتيكم التقييد عدم ... الخلاف يعنى الاختيارية فظاهر انه المتولدات ليست
منها ويرد عليه النقض بالعلوم الكسبية فانها مقدورة عندهم مع انها ... عدم فعلها
بعد النظر ولعل ... السبب المستعقب ... مباشرة ... عدم
التقييد بعدم حصول السبب بعد المباشرة ... مقدورية وكون ... عدم حصول السبب
بعد مباشرة السبب ... مقدورية المسبب قوله الا لتوقف المقدور ... لكل حيوان
ويتا قدر الله فيه موته ... فهو ... ... لو قدر علوم ...
السبب ... الوقت ... بوقوع الموت فيه ... ... وان كان عدم ... الموت
وسببه فيه ... بالنظر ... قوله كما زعم بعض المعتزلة ... الله قد قطع عليه
الاجل ... الواصلة ... والعقاب ان القاتل قطع عليه الاجل ... في
ذكره الشارح ... المقتول عنده ... التوليد لا صنع له فيه اصلا
فهو الموت قطع عليه الاجل ... بكل ... على الطريق ...
ان ... بالاجل ... القدر ... المقدرة ...
اجل ... لا ... والمقتول عندهم ...
... لا ... الوقت ...
... قطعا وهذا
... افعال العباد قوله من غير تردد ... بعدم القتل على
قوله واحتجت المعتزلة ... الغرض ... افعال القاتل
... الاستدلال ... جمهور المعتزلة على ان القول
بالتوليد ... الوجوه المذكورة ... التنبيهات قوله ...
الاول ... الاجل ...

من الاسباب ... الا علمه ... الاخبار احاد لا
القواطع وانا المراد الزيادة والنقصان ... كما قال ذكر الشيخ ...
... علما ... الله
الاشارة ... وعنده ام الكتاب قوله ان المقتول اجل
القتل والموت ... المقتول ... القتل فعل العبد والموت صنع الله ...
... فعل العبد ... القاتل ...
عليه ... القاتل ... المقتول ...
... افعال العباد قوله ... الحرارة الغريزية
... الغريزية ... الغريزية
... ذلك الحرارة ...
...
...
فكذلك ... الطبيعي ... الاغلب ...
...
... الطبيعي ...
... الاجل الطبيعي ...
... حقيقة ...
... المعتزلة ... القضاء والقدر ...
العادة ... والله لا يعلم ... قبل وقوعها

كما ذهب اليه بعضهم ... قوله الرزق ...
... والمشهور ...
... رزقا ...
... الاتفاق ...
... الرازق ...
... الرزق فانه الرازق ...
الاصل ... رزقه ...
ما يأكل الدواب ...
...
...
...
... الحرام ... الرزق ...
... الحرام ...
... والعقاب
... الرزق ...
...
...
... قوله ...

[illegible]

... قوله والقرآن ... بيان الطريق ...

... قوله ... قوله ...

[illegible]

مبحث عذاب القبر

[illegible]

كان او الكون الموقت هو الحي وبطلانه ظاهر نحو تحول الافعال الاختيارية على منافية للعلم الحي قال الرازي
واتفقوا على انه تعالى خلق الملكات القدرية والافعال الاختيارية والتخلل هذا جواب التكثر والتغير
حتى قال ارجع الى الهيولى فاخبرهم قوله تجويز ان تخلق الحركة في جميع الاجزاء بهذا اختار القاضي واتباعه
او في بعضها على ما ذهب اليه بعضهم قوله والاكون في بطون الحيوانات اذ الحي عندنا غير مشروط بالبنية
فلا يبعد خلق الحي في الاجزاء المتفرقة في بطون الحيوانات اما في جميعها او في بعضها وان لم يبق فيه
جزآن مجتمعان اصلا قوله يعيد الحي اجزائهم الاصلية فيه اشعار بان الاجزاء الاصلية لم ينعدم
بل زال اجتماعها وتالف بعضها ببعض فيجمعها ويؤلفها تاليفا ثانيا وان كان الاجزاء الاصلية التخلخل
بالنسبة الاجزاء الاصلية من البطلان فلا حاجة الى تاليف ثان لان المعاد والابتداء وهو بعيد في مثل هذا
الحرف [illegible] الرسالة اذ هلاك الشيء لا يقتضي انعدامه بالمرة قال صاحب المواقف والحق التوقف
في ذلك [illegible] لا النفي ولا الاثبات [illegible] اعادة الروح
فينبغي ان الروح مغاير للبدن لا الهيكل المحسوس الاجزاء الاصلية على ما هو المختار عند كثير من المتكلمين
بل انه اجسام لطيفة [illegible] سارية في البدن [illegible] الورد على ما هو المشهور
من النظام وقد [illegible] الى جمهور المتكلمين واما جوهر مجرد في ذاته متعلق بالبدن تعلق التدبير
والتصرف [illegible] المحققين من الحكماء والمتكلمين قوله مع انه لا دليل لهم عليه [illegible]
ان [illegible] الحكماء [illegible] عليه قد فصل ذكره في الكلام
ومن اراد [illegible] فليرجع [illegible] قالوا تخلل العدم بين الشيء ونفسه [illegible] البطلان
اذ لا يتصور تخلل الا بين الاثنين والاثنينية تستلزم التغاير [illegible] اما الاول فان
كان موجودا [illegible] فكان موجودا [illegible] اذ التخلل بالحقيقة [illegible]
بين زماني وجوده [illegible] علم انه يجوز ان التغاير المعاد والمبتدأ بالعوارض الغير
المشخصة والجواب [illegible] عدم الشيء زمانا [illegible] زماني البقاء بين
الشيء ونفسه لانه موجود في طرفيه [illegible] التغاير بالعوارض الغير مشخصة لا يرفع

تف

٥٣

لزمهم السكت الحال عليهم والعنادية السوال لا حيث رفعوا الشهادات القوية
وانشاؤها ان الحسية تشبه ناشئة ومغالطة كاسدة وما قيل قول من قال انا
لم يحترق [illegible] ذلك المقال لا يمكن ان يكون في العالم قوم عقلاء ينتحلون هذا المذهب
وينشعبون الى الفرق الثلث بل كل منها لعله سوفسطائي في موضع غلط قوله
وان لم يتحقق نفي الاشياء [illegible] لم يكن النفي وهذا مخصوص ومعنى معينا عارفا
للاشياء [illegible] للخيالات الفاسدة والاوهام الباطلة لم يكن الاشياء
منتفية اذ النفي هو الموصوف بصفة النفي واذ لا نفي لا انتفاء لشيء من الاشياء به
فيلزم تحقق الاشياء وان تحقق معنى النفي واتصف به الاشياء [illegible] انتفت فيقدر تقرر
ماهية من الماهيات ولم تزل حقيقة من الحقائق فيلزم بطلان مذهب العنادية
لانكارهم الحقائق لا العندية اذ هم لا ينكرون الحقائق بل ثبوتها ولم ذلك بما ذكروا
[illegible] هذا الدليل [illegible] الا ابطال مذهب الخصم لا الاثبات مذهب
وجه [illegible] كونه الزاميا [illegible] من قياس جدلي مركب من مقدمات مسلمة
عند الخصم وان لم تكن مسلمة عندنا لظهور فساده بل الخصم في هذه المسئلة لا يمكن [illegible]
اصلا [illegible] الوجه اذ لا يعترف بمعلوم كما صرح به الشارح في اخر كلامه والشبهة
[illegible] الجدل انه يفيد الزام الخصم قطعا اذ كل ما يفيد
الزام الخصم جدل مركب [illegible] مسلمة [illegible] تمام هذا الالزام على العنادية
[illegible] على العندية [illegible] في شرح المقاصد ان كلام
العندية والعنادية يشتمل على تناقض ظاهر [illegible] الصدق المقدمات التي تمسكوا
وما يستلزمها المطلوبهم والحقيقة نفس الامر ليس الامر على ما زعموا بل ذلك الزام
على [illegible] الحلة وهذا الزام على العنادية
في انكار الحق [illegible] الوجه المحرر في صدر البحث قوله والحق فقد غلط كثير السفسطة

دية
بها

الغلط

لا الحس يكون باعتبار الحس الحكم اليه و تخصيص غلط بعض المواضع بالتجارة انه معلوم بتيقن جليه لوقوع
موته يستدل بها على غلطه وعدم الاعتداد بشهادته فيما له بحرية غلط الاولى دلالة شهادة تقتضي
قوله لا يقتضي الجزم بالبعض بانتفاء الساري الغلط فانه اثبات احاط اشيا الساري الغلط
بمتفاحه يعرف انتفاء حسيها **قلت** لا فادة لنا انا نجوز ذلك بل الواجب النفي وبالتفي الاثر
ومعلوم ان حصول الجزم بالحس من بديهة العقل وما ظن من ان العقل بدايته حاكم بذلك
فهو ظ **قوله** والاختلاف بالبديهي جواب عن شبهة القدح في البديهيات كان ما قبله جواب
عن شبهة القدح في الحسيات وما بعده جواب عن شبهة القدح في النظريات واما قوله ويعرض
شبهة تفتقر في حلها الى انظار دقيقة فجوابه انه ذلك غير قادح فانا نجزم بها والعجز بما يعلم بها
لان العقل انما يجزم ببداهته لا بنظر ما قد يحتاج في ذلك الى دفع الشبهات ورفع الاحتمالات
لوقت حاجته تنبيها لا يلتفت اليه ولا يعلم بطلانه اجمالا لكونه معارضا للضرورة ولو قصد الى
الحل فربما احتاج الى النظر والتامل لكن لا يقدح الجزم بل دفعا لوجوده المتعلم وقد يشيع
الاذهان القاصرة مضان الزلل **قوله** وهو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به قد نبا منه
ان ذلك يعتم توهم لان قال الامام انه بديهي الا كما قال بعضهم من انه يعسر علينا تلخيص العبارة الكاشفة
عن ماهيته والكتاب لا بين الشعور الحاصل لكونه بالحس مما قيل في تعريفه والكشف عن حقيقته ولا حاجة
منهما اقوى من الجا لانه مشهور في نفسه واضح وشيء جلي لا يحتاج الى تعريفه لاختياره فتعين
ولا الى انظار دقيقة والحاصل عميقة و غمرة تطبيقه على المذهب المشهور بين المتكلمين
في ماهية العلم والحق لا يوافق في شيء من ذلك مما يطلعك عليه موضعه **قوله** ويمكنها ان يعبر
عنه اشارة الى ان المراد بالمذكور ما يصح ان يعبر عنه بعبارة دالة عليه وان المراد بالمذكور
ما هو بالشيء كما هو المشتهر وان ما هو بالقلب او ما هو خلاف النسيان **قوله** فيشمل
ادراك الحواس وهو الموافق بما ذهب اليه الشيخ الاشعري من انه ادراك نوع من جنس العلم
وهو المختار عند المتاخرين والجمهور على انه نوع من الادراك ممتاز عن العلم بالماهية اهم

المناسب لعرف اللغة **قوله** صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض والاختلاف في ان تبين العلم العالم والمعلوم نسبة
خاصة بحسبان الاول عليها وهي لكن والثاني معلوما للاول وبينهما التعلق والتمييز فذهب جمهور
المتكلمين الى ان ذلك هو العلم اذ لا دليل على ثبوت الامر الزائد فهو من مقولة الاضافة ونقض عليه
بانه يلزم لا يحتمل النقيض والثابت بعضهم وراء ذلك صفة حقيقية هي مبدأ وجعل
العلم حقيقة منها فقال من الكيفيات النفسانية وما ذكره مما هو
نوع من الكشف الى ما بعد الادراكات لا يحتمل النقيض اي لا يحتمل في بعد
بل ثباته وبعده وما قيل انه لا يكون معه عند التمييز احتمال نقيض التمييز والتجويز
ووقوع الحق الذي لو لا لحالا ولا ما لا يخرج الوهم والشك والظن لان شيئا منها لا يوجب
النقيض بل بالي مع كل واحد منها احتمال النقيض راجحا او مساويا او مرجوحا ويخرج
اعتقاد المخطئ والمصيب اولى معه تجويز وقوع النقيض مآلا لانه لما لم يكن ثابتا مستندا
الى موجب جاز انه يزول الى ان يحصل بدله اعتقاد النقيض بخلاف العلم فانه لا يقع معه تجويز
النقيض لا في الحال لكونه جازما ولا في المآل لكونه ثابتا فيكون العلم عبارة عن صفة
ذات تعلق فاذا تعلقت بما عدا النسب التامة تسمى تصورا وان تعلقت بها تعلق ايجابا
وان تعلقت بوقوعها وسلبا ان تعلقت بلا وقوعها وعلى التعريف الاول يكون عبارة
عن نفس التعلق وينقسم الى التصور والتصديق باعتبار متعلقه على ما عرفت وهو الوجه لهذا التعريف
وجه تقييد المتعلق بالقبول فيدخل التصديق ويخرج الا ان التكلف ويستلزم ولا الالتزام يقتضي ان يتبع
تفصيله بما قيل ويتبين حقيقة تسمية ما تنبيه يستدعي مزيد ربط للكلام لا يقتضيه
من احاطته نطاق هذا المقام **قوله** بناء على عدم التقييد بالمعاني المراد من المعاني ما ليس من الاعيان
الخارجية كليا كان او جزئيا وذهب الخلاف في جعل الادراكات المتعلقة بالاعيان من قبيل العلم
ومن اشتراط قيد التمييز بما يعم المعاني والاعيان وهو ما قال به الحكماء لا ادراك **قلت** كيف يستقيم
هذا التقييد وقد يتعلق العلم بالاعيان الخارجية كما اذا علمنا بياضا مخصوصا في محل مخصوص

تنبيه ان هذه وكذا الخيال بموجبة الماهية قلت هذه مغلطة نشأت من اخذهما بالوجه ما
ما بالعرض فان المدرك اولا وبالذات في الصورة العقلية مفهوم كلي وفي الصورة الثانية امر جزئي الا
والخيالي وان كانا للاشياء فيجعلا صدقا لكن يصح تعلق العلم به لا تعلق القيام به بل تعلق الوقوع عليه
ولن يصح ولا واحد منهما من الاعتبارات بل هما من قبيل الحكم لكن مطابقتهما للامر الخارجي وكونهما
وسيلة الى معرفته بوجه يكشفه لكن فيهما قوله وللتصورات ايضا مع انها لا تعارض لها
اي المتعلقات بها على ما صرح به في بعض كتبه ولانه لا يتحقق حقيقة الادراكات الا بين ات
الايجاب والسلب بين نقيضات حين الجهة الكل والمتناقضان لا يصح ارتفاعهما كما لا يصح اجتماعهما
كونها في نفس الامر وارتفاعهما في قوله على ما زعموا ان ارتفاعهما ضعف فيه وهما باعتبار المثل الصادر زعموا
مطلبه التصور وقد صرح بحيث قال ان ذلك يبطل كثيرا من القواعد المنطقية وتوجيه شمول
التوبيخ للتصورات الغير المطابقة كما ادعيتنا الان انه حيوان صاهل الكلام الان (؟)
بتسميه فاحش في اعتبار النقيض للتصور وادعى التصور العلمي شروطا بالمطابقة وعدم احتمال النقيض
ارتفاع النقيضين واتصافهما ومنه يلزم تحقق التصور بالقواعد ما يقال من ان النقيض المتساويين متساويان ونقيض
المتباينين متباينان ونقيض الاعم اخص من نقيض الاخص واعم فان النقيض هاهنا عن حمل
نقيض المحمول على موضوعها ونقيض الموضوع محمولا عليه على ما ذكر بطلان الاحكام المتعلقة بكل
النقيض واراد بكل الاشكال انه يمكن ان يكون تصور الشيء بوجه ما تصورا علميا مشروطا
بالتصديق بثبوته له تصورا جائزا اذ ما لم يحصل به التصديق حين لم يحصل عدم احتمال النقيض
للنقيض لكن التصديق بثبوته بالتصور فالمآل اما الرد او التسليم ان كل عرفت انه اتصاف ذات
الموضوع بالوصف العنواني لا يلزم ان يكون بحسب نفس الامر بل بحسب فرض العقل وهو اعم كما في الاول نما
في حالة السقوط او الحمل الاخرى الحق ان المذكور ثابتة كما ان تعيد مفروضاتها فيكون حادثة فقط
غاية ما في الباب ان عقود موضوعاتها غير ثابتة حقيقية في نفس الامر والآخر ذكر في شرح (؟) عموما
على انه يمكن ان يتغير مقياس حكمتان ذلك وهو ظاهر ان الغافل اذا انتقل وتامل كان المعلومات التصورات

في نفس

في نفسها مجردة عن جانب نفسها فالبيان عن وفي ان شئت ما يلحوظه معا اجمالا او ارتفاعا فالمكر بينها منافيا او
توافقا اصلا بخلاف العلوم التصديقية فانها على طرفي نقيض ومن جهة الثبات او الانتفاء النفل
كلها هما مستدافعين وجودا او علما البتة وما يقول بوجوب حصول التوبيخ للتصورات الغير
المطابقة فقد اخطأ عند بابه التصور لا يتصف بعدم المطابقة اصلا والحكم بتحقق اشكال علم تصور
كان او تصديق فله ارتباط مع متعلقه لا انه ظله وحكاية عنه فهو بمنزلة الانعكاس بالمكشف
عند العلم ولا شك انه ما يكون انكشافه بالانكشاف غير الاصلاح وما في ما المقصد من العلوم التصورية هو مجرد ملاحظة
ما هو ظله وحكاية عنه ليتمكن من اجراء الاحكام عليه ولا شك ان الكل علم مطابق لما هو ظل له ومتوقف
منه هو المطابقة فيما بعد كان كل تصور مطابق للمعلوم البتة بخلاف العلوم التصديقية فان المقصد
منها ليس ملاحظة ما هو ظل لها حكاية له عنه بل الوقوف على وقوع النسبة بين مفهومين متغايرين
في نفس الامر او ارتفاعها وهما طرفا نقيض احدهما واقع والآخر مرتفع البتة وكل واحد منهما يمكن
ان يتعلق به تصديق يصير سببا لانكشافه على انه هو الواقع في نفس الامر فلا جرم كان العلم التصديقي
بمعرض عدم المطابقة وعدمها بما هي سبب لانكشاف ما هو في نفس الامر كان مطابقا وعلما وما كان
سببا لانكشاف غيره يكون غير مطابق وجهلا لان كل واحد منهما انما ينكشف معلوميته على انه
حال النسبة الحقيقية فانظر ان كل تصور مطابق البتة بخلاف التصديقات واما تصور الانسان حيوانا
صاهلا فقد انكشف لكن ما هو سبب لانكشافه وهو مفهوم الحيوان الصاهل ارتباطا عقليا مع الفرس وافراده
فانا لا يصير سببا الا لانكشافه ولا خطاء فيه اصلا لكن الخطأ في الحكمة انما المعلوم المنكشف هو الا
ما الخطاء انما هو في الحكم الذي الاحكام لا في التصور وكذا لا يقال قد يحصل مفهوم الحيوان
الصاهل في الذهن فيحصل التصور بما يطابقه من افراد الفرس ولا كلام فيه وقد يحصل فيه
ويجعل آلة لملاحظة افراد الانسان فيقال مثلا كل حيوان صاهل ضاحك فالمحكوم عليه هنا
هو زيد وعمرو وبكر فيكون الحكم صادقا قطعا مع ان تصور الموضوع غير مطابق اذ لا يمكن ان يقال
المتصور افراد الفرس والحكم عليها لانا نقول مفهوم الحيوان الصاهل ليس سببا الا لانكشاف

مايطابقه

ويصدق عليه ما انه حكمت عليه لكن بشأنه والآلة للملاحظة فتلك على افراد الفرس واما
حكمت على افراد الانسان وجعلت هذا المفهوم وسيلة لملاحظتها بناء على اعتقاد انه
مطابقها فاعلم ان الحاصل في ذهنك ليس مفهوم الحيوان الصهال بل مفهوم آخر مطابق لتلك
الافراد واما انك كنت قد تصورت افراد الانسان بوجه مطابق في اعتقدت وجود مفهوم
للحيوان الصهال لها فههنا ينتقل من هذا المفهوم اليها لاشتراكهما في اللفظ لما سمعاه
فمن الوجه المطابق هو السبب لملاحظتها في الحقيقة لا هذا المفهوم وهو ... [illegible]
اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني بحسب نفس الامر بل بحسب فرض العقل فتدبر ولكن
بهذا الاطناب في [illegible] لب الالباب وذخائر تحت القشر اللباب قوله وينبغي
ان يجعل التجلي على الانكشاف التام بل ذلك لانه هو المتبادر من لفظ التجلي [illegible]
المبالغة المستفادة من صيغة التفعل بالطريق الاولى [illegible] موارد استعماله قوله
فانه بذاته لا بسبب الاسباب [illegible]
المعلومات [illegible] في نفس الانكشاف على ما يراه المعتزلة والفلاسفة فلعل [illegible] قال
لذاته بقول لا بسبب الاسباب قوله والاولى فالعقل لما كان مناط الامر في الادراك الانساني
[illegible] هو العقل [illegible] للنفس [illegible] مستعد للعلوم والادراكات
المشهور [illegible] جعل العقل هو المدرك كما [illegible] القدرة [illegible] الحواس وان
صح اطلاق المدرك عليها باعتبار انها سبب للادراك في الجملة قوله فان [illegible]
علي ما عليه اهل اللغة ان الادراك فعل من الافعال والمدرك فاعل والآلة العقل مبدأ القبول
والتأثر مبدأ التأثير والايجاد [illegible] النفس للادراك [illegible] نسبة العقول
والملائكة [illegible] الادراك قوله والحواس والاخبار الآلات [illegible] جعل الاخبار
طرقا باعتبار انها بمنزلة الطريق في حصول العلم [illegible] الحواس الآلات [illegible] ان يكون
ذكر [illegible] على الشبه والمجاز [illegible] الادراك [illegible]

ان الاولى

56

ان الاولى بين الواسطة بين الفاعل و[illegible] التقريب في قبول الشيء الى الالة [illegible] في صدور الفعل
من الفاعل [illegible] قبول المنفعل [illegible] لا يفيد [illegible] فاعل
[illegible] الالة بالقياس الى المنفعل [illegible]
[illegible] قوله هذا على عادة [illegible] الانتقاء [illegible] الاعراض
[illegible] الفلاسفة [illegible] المراد [illegible] في الجملة [illegible]
الكلامي [illegible] بتعديد جميع [illegible] والتفصيل احكامها لان غرضه الاصلي هو ضبط العقائد
الدينية وانما يبحث عن احوال الموجودات [illegible] ذلك بخلاف الفلسفي فانا نحو
[illegible] احوال الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر [illegible] النظر [illegible]
[illegible] الفلسفي [illegible]
التوفيق [illegible] ذلك الاقتصار [illegible] المتأخرين
خلطوا الكلام [illegible] الفلسفيات [illegible] معظم الطبيعيات قوله [illegible]
التي لا تشك [illegible] تفصيل [illegible] لبعض [illegible] المعرفة [illegible]
ان [illegible] لبعض الادراكات ولا مجال [illegible]
الادراك هو العقل [illegible] قوله [illegible]
[illegible] العقل [illegible] والنظريات [illegible]
[illegible] ان مناط الامر
[illegible] هو العقل قوله [illegible] بالوجوه [illegible]
[illegible] العقل [illegible]
[illegible] العطف [illegible]
[illegible] بالعقل [illegible]
[illegible] قوله [illegible]

بر بسطتهما على قياس الغرف اللاولى وعلى الاول والمعروف ان المبصران عند الجمهور هو الضوء واللون قوله بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة تكيف الهواء بكيفية ذى الرائحة عند المحققين لما كان الشكل فيه على ما عرف فى الاستدلال وان بناه على اصول الفلاسفة فلعل ذلك الهواء لاختلاط اجزاء من العناصر وتعامل متجاذبة بها ينفعل به مزاجا ما يستعد به لذلك القبول تلك الكيفية بل لاختلاط فى الاكثر من تحلل اجزاء كثيرة متحللة من ذى الرائحة حتى ظن ان الكيفية المسموعة هى كيفية تلك الاجزاء المنبثة لكن لما كان الشم يحصل بالطريق الاول ايضا قوله لمخالطة الرطوبة اللعابية التى هى فى الفم بالمطعوم فانما اذا تكيف تلك الرطوبة بكيفية المطعوم وتصل الى الذائقة فيدرك كيفية تلك الاجزاء نفسها على قياس ما قيل فى الشم قوله وهى قوة منبثة فى جميع البدن اراد به جميع ظاهره اى جلده كما صرح به بعضهم واما باطنه فلا شك غير ذلك كالكبد والرئة والطحال والكليتين على ما صرح به فى الكتب الطبية قوله ثم هذا غير لازم ما للاعلام به الايجاد كما هو رأى المعتزلة وكما بطريق الا على نحو ما هو قانون الفلسفة فظهر ان المذهب عند الطائفتين منع الجواز قوله فانه

[illegible]

[illegible]

لا يسع فى الحكم بها من تكرار المشاهدة وكالمجربات فانا باعتبار مراتب المشاهدة قوله بمعنى ان العقل بالحرز بها كانه يوجد بان فاناكل متعلقين لغير تلك الادراكات وتعلقها بالالات المذكورة قوله فلا يتم دلالة على الاصول الكلامية فانها مبنية على تجدد النفس وكون العلم لحصول الصورة فانه لا يجوز ارتسام صورة المادى فى المجرد ومنه لا يكون الواحد مبدءا لاكثر من واحد ولا يشبها غير مسلم عند المتكلمين قوله بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصماخ هذا الكلام مشهور فيما بينهم لكن الامر لو كان كذلك لما ادرك جهة الصوت وقرب مبدءه او بعده كما فى الملموس لكن قالوا وصول الهواء الى قرب الصماخ كاف فى ذلك ويمكن ان يجمع بينهما بانه لا يجوز وصول الهواء الى الصماخ وقرعه للجلدة المفروشة فى مقعرها شرط فى ادراك الصوت القائم بالهواء الحاصل داخل الصماخ وخارجه بان يدرك اولا ما فى الداخل ثم يتبع ما فى الخارج فيدرك جهته وقربه والبعد قوله بمعنى الا لا تخلق الادراك فى النفس عند ذلك بطريق جرى العادة من غير تأثير لتلك كما يرجح المعنى

[illegible]

[illegible]

على ما روي ان رسول الله سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعة وعشرون الفا فقيل فكم الرسل منهم فقال
ثلثمائة وثلثة عشر جما غفيرا [illegible] لا الفرق بينهما بما ذكره البغدادي من ان الرسول
من بعثه الله تعالى لشريعة جديدة يدعو الناس اليها والنبي يعمه ومن بعثه لتقرير شرع سابق
كانبياء بني اسرائيل [illegible] وكذلك ارسل النبي عم على امته بانبياء بني اسرائيل لكنه كما قال في الاعم
بما ذكره في قوله تعالى في حق اسمعيل وكان رسولا نبيا من انه يدل على ان الرسول لا يلزم ان يكون
صاحب شريعة فان اولاد ابرهيم كانوا على شريعته [illegible] ان الرسول من يأتيه الملك
بالوحي والنبي يقال له ولمن يوحى اليه في المنام [illegible] الآخر ذكره صاحب الكشاف ان الرسول من الانبياء
من جمع الى المعجزة الكتاب المنزل عليه والنبي غير الرسول من لم ينزل عليه كتاب وانما امر ان يدعوا
الى شريعة من قبله [illegible] اي لا يعا [illegible] في الكتاب [illegible] منه اي صحيفة
لما قال [illegible] في الحديث من زيادة عدد الرسول على عدد الكتب لما روي عن ابي ذر
رضي الله عنه انه سئل رسول الله عم كم انزل الله من كتاب فقال مائة واربعة كتب منها على آدم عشر صحف
وعلى شيث خمسين صحيفة وعلى اخنوخ وهو ادريس ثلثين صحيفة وعلى ابرهيم عشر صحائف
والتوراة والانجيل والزبور والفرقان قال رحمه الله فتقييد الرسول بان له كتابا او نسخ لبعض احكام
الشريعة السابقة [illegible] في كلام بعض المعتزلة ان الرسول صاحب
الوحي بتوسط الملك والنبي المخبر عن الله بكتاب او الهام او تنبيه في منام قوله المعجز [illegible] النقل
تشقق الجبل وفلق البحر [illegible] لا ساير خوارق العادة والقول [illegible] لغيبة
قوله خارق للعادة [illegible] لم يعتد ظهور مثله [illegible] على عقد
ليعتريها ساحر [illegible] عليها فان هذا الامر [illegible] في هذا العمل
في الاكثر لكن ربما ترتب عليها [illegible] بعض العلوم ببعض الامكنة في بعض الازمنة على
شرايط مخصوصة اما لتجرد ارادة الفاعل المختار [illegible] او لمناسبة
الخفية من الشرائط المعينة على ما هو قانون الحكمة فتقول قال [illegible]

[illegible] شاع [illegible] او حكم على نفي التكلم ثم جعل [illegible]
لحكم الحليم الى بلوغ اقصى جهده في فعل الحليم لتشبيه [illegible] المبالغة وجعل آثار [illegible]
للطلاب من تضييع الفعل في معرفة اللغة في الابتداع [illegible] ليتعلق بها معنى هو الجود [illegible]
من غير صنيع ومثله نتج الطين [illegible] بانه خارجا بلا عمل و [illegible] الغير فان [illegible] التكلم
والتولد ولم يشهد بصحة ما ذكره نقل والادل عليه استعمال النجح ونجح الطاح لم يثبت [illegible]
بل المستعمل عندهم انتج الطين ومعناه [illegible] الفاعل الى اصل الفعل فان الطين [illegible]
[illegible] وليعتبر من هذا المعنى بالغير [illegible] لم يستعمل عند الكل والاطباء [illegible]
به حصول اصل الفعل للفاعل على تمهل وتدريج [illegible] وتعلم ومنه التكون والتولد قوله وكماله
صفاته اراد صفاته الثبوتية وتقابله الصفات الحقيقية [illegible] النهم عند الاطلاق
الصفاتية [illegible] مثل العلم والقدرة والارادة وكمالها دوامها وعدمها وعدم تناهيها على ما
ستقف عليها ولا شك ان صفات الملوك [illegible] هذا الكلام فيكون [illegible] قوله المتقدس
اي المتطهر والمتنزه والجبروت مثل العظموت في الوزن وقريب منه في المعنى يقال فيه جبروت اي
اي كبر واراد بنعوت الجبروت صفات الافعال والشوائب الادناس والاقذار [illegible] الشوب
للخلط والسماة [illegible] مصدر وسمت [illegible] اذ انه [illegible] استعملت فيما يحصل بالوسم [illegible]
في كل علامة وفي [illegible] السمات على الشوائب مبالغة في وصف افعاله [illegible] بالاحكام والاتقان
[illegible] وعدم الخلل والنقصان قوله والعلوم [illegible] العارف [illegible]
الاحكام الشرعية والعمل بها وما [illegible] من جهة النبي عم وصرالنا [illegible] واصحابه

رضوان الله عليهم اجمعين فان الصلوة [illegible] وعليهم [illegible] فلا [illegible]
ربهم والساطع [illegible] البينة الحجة الواضحة ولا يبعد ان يكون المراد بالبينات
ايات القرآن و [illegible] المعجزات [illegible] على ان الحجج [illegible]
[illegible] بطريق التواطؤ [illegible] وجمع الحجج والبينات
راجع الى النبي عم [illegible] لا اضافة [illegible]
[illegible] باعتبار مفهوم المضاف [illegible] على الوجه [illegible]
[illegible] على النبوة فيحصل الكلام ولا يتم المرام [illegible] الآل والاصحاب [illegible] طريق
الحق [illegible] طريق الحق [illegible]
[illegible] الامامة [illegible] خطبة [illegible] على الترتيب [illegible]
[illegible] الذات واقسام الصفات والنبوة والامامة رعاية لبراعة الاستهلال قال
وبعد فان [illegible] ان يكون معطوفا [illegible] للمنفصل
وهذا [illegible] مثل افعل او اعلم [illegible] السكر و
دخول [illegible] المحتج وان [illegible] معمولا [illegible]
[illegible] الاقتصار [illegible] والفاء [illegible]
في الظرف والواو [illegible] اما [illegible]
في عبارة المفتاح [illegible] فان [illegible] الاقتصار [illegible]
[illegible] والواو للعطف [illegible]

الكلام واستدرار [illegible] التفصيل الجلي الواقع [illegible] قال واساس قواعد عقائد الاسلام
الاسلام هو الدين المنسوب الى نبينا عم [illegible] بانه وضع الهي سائق لذوي العقول باختيارهم [illegible]
خير بالذات [illegible] فانه يشتمل على اعتقادات [illegible] واعمال صالحة والاعتقادات [illegible] منها ما
يقصد به العمل ومنها ما يقصد به نفس الاعتقاد [illegible] هو المراد بعقائد الاسلام وهي قواعد [illegible]
[illegible] في هذا الفن [illegible] مسائل [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الموافق [illegible]
[illegible] قواعد الدين [illegible] المبطلين والقرينة [illegible] الرابع ان [illegible] عليه العلوم
الشرعية فانها اساسها واليها يؤول اخذها واقتباسها وذلك لانه ما لم يثبت [illegible] الكتب
لم يثبت [illegible] العلوم الشرعية كالتفسير والحديث والفقه [illegible]
ان اضافة القواعد الى العقائد بيانية [illegible] متغايران بالمفهوم والاعتبار [illegible]
[illegible] شرح المقاصد [illegible] الكلام بانه العلم بالقواعد الشرعية الاعتقادية المكتسب
عن الادلة اليقينية ثم قال [illegible] هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة [illegible]
[illegible] مما يتكلمون في هذا المقام ويتمسكون لتوجيه الكلام قال هو علم التوحيد والصفات الموسوم
بالكلام [illegible] العادة بعلم التوحيد والصفات [illegible] اللغوي في [illegible]
[illegible] بالكلام [illegible] التوحيد والصفات [illegible]
وجعل [illegible] وعلامة [illegible] النكتة قال [illegible] النبي [illegible]
وظلمات [illegible] النظرية [illegible] المنفعة

الثانية بالنظر الى اصول الدين والاولى بالنظر الى فروعه والى الغايات بسطة فيه بحث الطلبة فذلك
سع الاوهام بجودة تفنن قال وانه المحقق شروع في بيان شرف الكتاب المشروح والهام الملك العظيم و
والمتقن ببيان علو درجة المص في العلوم الاسلامية فيهوا لما هو بصدده . والدين والملة متحدان بالذات
متغايران بالاعتبار فان الوضع الالهي المذكور باعتبار انه يؤدي الى الناس سار الطبيعة يقال له دين
وما باعتبار انه طريق يسلكونها ويجتمعون عليها يقال له ملة يقال طريق ممل اي مسلوك وملت
الثوب اذا خطه خط الخياط الاول وبعث قطعه قال دار السلام هي الجنة سميت بها لان اهلها
يحيى بعضهم بعضا بالسلام قال الله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم و
تكرمه تعالى اهل الجنة بالسلام قولا من رب الرحيم وقيل من دخلها سلم من الآفات وفي قتادة اهل
ان السلام هو الله تعالى ودار الجنة فالسلام في الوجه الاول بمعنى التسليم بمعنى التحية وفي الوجه الثاني
مصدر سلم وفي الوجه الثالث يحتملها لكنه يستعمل بمعنى السلامة من النقائص او بمعنى مسلم في الاول والعقبى
قال يشتمل من هذا الفن على غرر الفوائد بكل شي اكرمه وبهذا الاهل بيان في جهة الاول
فوق الدرجة وغرر القوم كبارها واحدها غرة واراد بالفصول العبارات التي يتميز كل واحد منها
بمسائل من مسائل الفن فهي بمنزلة جنسها ويراد بكلياتها تلك المسائل قواعد لورود السلام بها
فيما هو فيها بيان وبعض الاصول مع القواعد قريب التعبير وانشاء الشيخ تقاعيف
واحدها تنى يقال الفرزدكوا نتى كتابى الاذطية واراد بالمفهوم بالنصوص الالفاظ المستوفية معانيها
الوضعية المتبادرة والكتب الصحيح المتغيرة اي ما صح سنده ان الحتبين وفي الشيء
صغوته واصل فهو لطاقته يعني ان تلك النصوص باعتبار دلولها اخبار المسائل التي كلياتها

وتنقيح

تنقيح

وتنقيح الجزء التشذيب وهو قطع ما يزيد من اغصانه ولم يحتج في لفتة التشذيب التطهير قال فاوق
شبار الابناء اي اذاق ما هو بما ابنى الى الشرح الموصوف بسبب ما قبلها من شرف النوع وجلالة قدر
المحقق والمتغلق بكسر القاف المشكل من العضل الامر والعويص الكلام ابوات وجهه وذلك اذا لم يكن
ظاهرا او لحقيقه المسائل بحسب اثباتها بالبراهين وتزيين ما ذكر بالترتيبات وفعلها في قرارها والتوقيع الالباب
قطعتها على الدحى ولو بالتحيص العبارة من حشوها والكشف ما بين الظاهر الى الجلي وهو اقصر للاختلاع
يقال الطي فلان خبر كشوه اذ قطعه كانه اخرج وذكر منداخله وقال الطيب كشحي على الامر اذا
اخرته وسترته والتجافي التباعد واراد بالاطناب الزيادة على القدر الذي يتضح بالمعنى المراد و
بالاخلال النقص عنه قال وهو حقيق فهو الوكيل ذكره التحقيق شرح التلخيص ان جملة ونعم الوكيل عطف
اما على جملة وهو حسبي فيجوز عطف الجملة الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية واما على حسبي
وهي عطف الجملة على المفرد وهو وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل لكنه في الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار ولم يرد بما ذكره ان هذا العطف غير صحيح بل فيه التنبيه على انه لا بد له من تأويل
لتوجيهه ونقل لتصحيحه ونوضح ذلك فيما نقل منه حيث قال المصحح تحقيقه ان الواقع لا الاخرى
ويوضيح اشكالا في تراكيبه ووجه العطف الاول لبعض المحققين بان قدر في المعطوف مبتدا بقرينة
ذكره في المعطوف عليه وجعل خبرا عنه بالتأويل الموروث ذلك من الانشاء الى خبر المبتدا فصار جملة
اسمية خبرية معطوفة على مثلها بلا محذور وجه العطف الثاني بان للتعبير المفرد المعطوف عليه معنى الفعل
فلم يكن في حكم الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية بل على المفرد قال والتأمل في عطف
الجملة على المفرد ولا يلزم بل على ذكره اي اورد فيه نكتة ثم قال لا امتناع في عطف الجملة الانشائية

المبتدا فيه لا يفيد شيئا بل في الخبر وارتكابه يغنيه عن تقدير المبتدا ثم ان تصحيح العطف المذكور ثاني
لانه التحويل فيكون من عطف الانشاء على الانشاء فعاد الاشكال لا عطفه على ما عطف عليه على انه يخالف
للظاهر من غير دلالة وتوجيه الكلام بما لا يرضى به صاحبه بعد الكتابة والنية فهو انى الطلب الكناية لا الماء
ذكر اخرى الجملة من قبيل عطف القصة على القصة اذ لا يعتبر فيه اتحاد الجمل المتعاطفة خبرا
وانشاء بل الغرض المسوق له الكلام لكن التحقيق ان القصة عبارة عن جمل متعددة متناسقة
سيقت لغرض من الاغراض فاذا عطفت على مثلها فالملحوظ بالذات العطف المجموع من حيث المجموع
فلا يعتبر فيه الا ما هو من احواله من حيث هو كذلك ككونه مسوقا لغرض كذا لا اطراف الخبرية او الانشائية
العارضة للجمل المعتبرة فيما بين اطراف الجمل الواقعة جزءا منه فانها ليست من تلك الاحوال والاعتبار
مثل ذلك في الجملتين المتعاطفتين وان كان مما توهمه الشارح من ظاهر كلام الكشاف لكن لا التعويل
عليه بحاج في هذا الكلام لا يفلح لتصحيح العطف الا ان التعقيد به الالزام على الشارح بما على ما قال من انه
رده بهذا العطف وقد يقال الواو للاعتراض لا للعطف وهذا الوجه حسن لولا ما فيه الاختلاف في وقوع
الاعتراض في آخر الكلام هذا ما اوردناه ذكره مما قيل في هذا المقام وما يتعلق به من النقض والابرام
ولذلك آثرت بعض طول وتحقيق الحق ينبغي ان لا يفوت الثاني قول اعلم ان الاحكام الشرعية اراد
ان يذكر قبل الشروع في المقصد ما يفيد للطالب مزيد استبصار في طلبه وذكر من جملته وان طاع تحصيل
من تصوير العلم ووجه الحاجة لا تدرى به سيما انه لم يكن في زمن اعظام الملة ذكر تسميته بكلمة وجوه
والجهات الشرف وطرد ذلك لكن ما توقف تصوره على الوجه الاكمل على تقسيم الاحكام الشرعية الى
قسميها وتميز كل منهما عن صاحبه بالاسم وبالرسم وقدمها اساس الحاجة لا تتم التدوين

على الاخبارية هي الجملة التي لها محل من الاعراب لكونها واقعة موقع المفرد اذ لا عبرة بنسبتها والجملة التي
من العلامة واستدل عليه بورود مثله في افصح الكلام وقال الله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان
من الواو ليس من المحكي اذ لا محل للعطف عليه الا باعتبار تكلف تأويل بعيد لا يليق الى مثله بل من الكلام
فيكون الآية حجة على ما ذكرنا قال ولي فيه الجواب بخفا بالجملة المحكية بعد القول اذ لا اشكال
مع به بسكة في قولك زيد ابن غايته وما الجاهل وعمر ابو الخليل وانما جوده اذ قد توقف في كلام
لجعل الواو من المحكي اذ يمكن اجراء التوجيه السابق فيه والتبيان المثال المفرد من
غير تقدير المبتدا في المعطوف ثم وجوابه انا لا نسلم اجراء المذكور مبني على كون حسبنا
خبرا لما بعده يعرف ذلك من له رتبة في معرفة اساليب الكلام وقد صرح به كلام المصنف في توجيه
اذ اذا كان معرفتين تقديم المبتدا هو ما يعرفه كما هو الظاهر المناسب للمقام على المبتدا
والخبر اذا كانا معرفتين تقديم المبتدا على الخبر مطلقا في الكلام البليغ وعند خوف اللبس مطلقا
الكلام فان قلت ذكر الاديب ان اضافة كل حسيب غير مرضية اما لكونها بمعنى المحسب او لكونه بمعنى
الفعل وللنوا القول من رب بوجل قبيل فتجعل صفة وهذا عند الحسيب فتتعين حالا قلت غاية ذلك
انها لا يعرف في بعض المواضع بناء على التأويل المذكور وقد صرح بكونه مبتدا في مثل الحسب
زيد وهو شايع في كلامهم قال الشارح حسبك في القصة ان يعلوا بأنك عليهم غلق مخرج الطريق لك
الباب ومن الكلام ما يتحقق حمله الحديث وبعد مما يدل على ذلك دخول ان عليه قال الله تعالى فان حسبك
الله واما المثال فتقديره زيد عالم الاب وجاهل جدا او عمر وجليل الاب وجواد في النهاية وجميع
امر ذوق بدرك ولا وصف ولا يمكن اقامة البرهان عليه فلهذا قال معرفة على المسك على ان تقدير

المبتدا

ينبغي واحد وجوده كل واحد لا معرفة احوال الادلة وتدوينها لافهم ادرج في كلامه تعريف الفقه
احوالهم ببيان الحاجة لا تدوينها تبعا لما هو المقصود والمراد بالاحكام الشرعية التي يكون العلم بها
تصديقيا ولغيرها تصوريا كما صرح به في التلويح ويدل عليه سياق كلامه ايضا وبالشرعية كون العلم بها ماخوذا
من الشرع سواء توقف عليه او لا قوله منها ما يتعلق بكيفية العمل اي يكون المقصود من معرفتها العمل
العمل والاتيان به عادة فخرج مباحث سعادة الدارين سواء كان ظرفا او هو العمل ولكن من اغراضه
والهيئات اللاحقة به اولا ومن هيهنا قال بعضهم موضوع علم الفرائض من كونه من العلوم العملية هو التركة
ومستحقوها وان كان في الاصل ايا كان موضوعه بل موضوع الفقه مطلقا هو العمل كما هو المشهور
وجه في تعقبه لا يكم ارجاع موضوعها الى العمل الا بتكلف بعيد وتعسف قبيح فيجب ان يجعل ذلك
من قبيل المبادي وغيرها وسميت فرعية لكونها متفرعة على الاحكام الاعتقادية على مكتبة الانانية
اليه عملية لتعلقها بالعمل وانفي من لفظ الكيفية مما لا حاجة اليه ولكنه الانفع في عبارتهم في الاغلب
والعمل فايدتها ان المستفاد من تلك الاحكام لا اصل العمل بل اعمال مخصوصة معتبرة بكيفيات
خصوصية معينة وهيئات محدودة كما اشار اليه بقوله ومنها ما يتعلق بالاعتقاد اي يكون المقصود منه
الاعتقاد والمعرفة فقط كالاحكام المتعلقة بالتوحيد والصفات ووجه تسميتها خلاف ما عرفت
من كونها مقابلة للاحكام العملية واعتقادية لتعلقها به المتعلق بالاولى الى العقايد والعلم المتعلق
بالاحكام الشرعية العملية تسمى علم الشرايع والاحكام وتسميتها بالعلم لانها معاني الاصلي وافادتها
لا الشرايع لان تلك الاحكام لا يستفاد الا من جهة الشارع بانه يبعث بالادلة والامارات لتستخرج
منها فيكون تلك الاحكام شرايع اي شرعا من الشرع بعينه ليس الا وقد يقال نسبة تلك الاحكام الى

الشارية علما بها لكن الاصل الشرعية ولا مطلق الاحكام لما ذكرنا من تبادر الفهم اليها عند اطلاق الاحكام
قوله وبالثانية اي بالعقايد المتعلقة بالاحكام الاعتقادية اعترض عليه بانه يلزم حينئذ ان يكون حجية الاجماع
من الاحكام الاعتقادية كما صرح به في التلويح مع انها من مسائل اصول الفقه واجيب بان ذلك للتنبيه
كونها من مسائل الكلام لكن اشتراك العلمين في مسألة واحدة في ذلك فان موضوع اصول
الفقه هو الادلة الشرعية من حيث اثباتها للاحكام وموضوع العلم الاثبات فيه يكون فكيف يكون حجية
الاجماع من مسائل علم الاصول بل لحق من مبادئ الكلامية اذ هو العلم الاعلى الذي ينتهي اليه العلوم
الكلامية فيه يبتني مباديها وموضوعاتها وتبينها حينئذ بينها والبحوث عنه في علم الاصول
هو العوارض اللاحقة لها في اثبات الاحكام كونه وشرطه وكيفيته كما ان حجية مسائل الحج
من هذه الحيثية قوله ولما كانت شرعية بيان الباعث لتدوين العلمين ودفع لما يتوهم من انه من
محدثات الامور واحداث لما لم يكن في الدين وقد قال عليه السلام شر الامور محدثاتها واياكم
ومحدثات الامور من احدث في ديننا هذا ما ليس منه فهو رد وخلاصة انا اردت ان البحث في دليل
وجود الصانع والتوحيد والنبوة وغيرها وبالجملة في المبدأ والمعاد بدعة ومحدث فذلك مم
ليف والقران مشحون به وان اردت ان الاشتغال به على الوجه المتعارف فيما بيننا كذلك مسلم
لكنه امر قد مس اليه حاجة لم يكن في زمن الصحابة والتابعين وكذا الادلة المنصوبة والامارات
الموضوعة للاحكام الفقهية كانت جلية في زمانهم ولان الملكة الراسخة بالفقه حاصل لاحا
وان لم يكن هذا الترتيب والتدوين وبالجملة فهذا البدعة مما هي حسنة فان الزمان مختلف والاستعداد
متفاوتة فقد يستدعي الوقت بعلي ما يجب على الاهل رعايتها وان لم يكن الشان فيما سلف ذلك

قوله لفقهاء عقايدهم علة للاستغناء اي عن تدوين الكلام قوله والعلماء الوقايع مع عطف عليه علة
للاستغناء عن تدوين علم الفقه فقدمها عليها ما علل بها الا للتخصيص اذ لا يناسب المقام بيانه الا
لمح بل ليقبل الذهن لحكم المعلل بها اذا اورد عليه من غير تردد والاخ نظم الكلام على حسن النظام
وتشييده على اكمل الانتظام تقتضي هذا التقديم كما يظهر للناظر العارف باساليب الكلام قوله
كالمشتغلوا بالنظر والاستدلال لا استحصال القاعدة الكلامية وضبطها وتدوينها والمراد الاشتغال بها
على الوجه المتعارف فيما بيننا من الدلايل وتلخيص القاعدة والقوم العلماء قد الجهم كانوا
يستحصلون المقاصد من مقدمات مختلفة ويستنبطونها مما يطريق الحدس واما بطريق الالهام للبل
من غير تكلف في ترتيبها وتطبيقها على القوانين قوله والاجتهاد والمكتب حال استخراج الاحكام
الفقهية وضبط ما ظهر عندهم ووقت الاستنباط واثباتها وذكرها في الكتب لينتفع بها من بعدهم
واما المقلد فيجب عليه العمل بها فيما يليه في الاغلب واما المجتهد فمتعلق مشربها على معتاد الاجتهاد ووجه
الاستنباط فيسهل طريق الوصول الى مقاصده ويكون ذلك بمنزلة الارشاد والهداية الى المطلوب
انما يتامل بتلاحق الافكار وخفايا الاحوال انما يتجلى بعد تقادم الاوان قوله وسموا
ما يفيده اي سموا الملكة التي حصلت لهم من تتبع المأخذ وتأمل الموارد مع معرفة مواقع
الاجتهاد وشرائط الاستنباط فتمكنوا بها من معرفة جميع الاحكام العملية عن ادلتها ولو
بعد حين قوله ومعرفة احوال الادلة اجمالا اي سموا الملكة التي حصلت لهم من تتبع اللغة
كمستعملات العرف والشرع واحوال دلالات العقل والنقل حتى يتهيأوا لمعرفة احوال جميع الادلة
الشرعية في افادتها الاحكام على وجه الاجمال تهيأ تاما قوله ومعرفة العقايد اي سموا ما يفيد معرفة

العقايد من الملكة الحاصلة من ضبط المقدمات الصحيحة النقلية والعقلية مع معرفة وجوه الاستدلال
حتى اقتدروا على وجه معرفة العقايد عن ادلتها بما يدل عليه ظاهر كلامه في توافقه مع كلام
شرح المقاصد وهيهنا ابحاث الاول ان كلا واحد من التعريفات الثلثة منقوض بمجموع الملكات
الثلث الحاصلة لكل واحد منها عليها لا يقال المراد الملكة الواحدة وهذه ملكات لانا نقول تلك
الملكات اذا اجتمعت في شخص واحد صارت حالة بسيطة هي مبدأ للعلوم الثلثة وما يقال ان ذلك
حال البهيئة التاليفية على ان الملكة لو تعددت تبعا لتعدد متعلقها اذ بها من العلوم لكان كل
علم عبارة عن ملكات متعددة فلم يصح تقييد الملكة بالوحدة وجوابه ان المراد بما يفيد في تعريف كل
علم ما له نوع اختصاص بافادة معرفة معلوماته فلا ينتقض الا انه يلزم مما ذكره ان من حصل
الملكات المذكورة ولم يحصل له معرفة لشيء من مسائل العلوم الثلثة بالفعل كان عالما بها بالفعل
وفساده ظاهر وجوابه منع حصول تلك الملكات من غير حصول معرفة لشيء من المسائل نعم لا يقتضي معرفة
الجميع والانسداد في تحقيق المقام ان العلم لكل فن هو بالحقيقة من عرف جميع مسائلها واللازم
بالنسبة اليه تلك مراتب الاولى تهيؤه له تهيأ تاما بان يحصل عنده مباديه بما يمكن ما يتوقف
ملكة يحتاج منها وليس هذه المرتبة بالنسبة لذكل الفن عقله بالملكة الثانية استحضار اياه
بالفعل بان ينظر في مباديه ويحصل منها شيئا وليس حفاظ متعلقا بالقياس اليها الثالثة
ان يحصل له ملكة الاستحضار بعد حصوله متى شاء من غير تجشم كسب جديد وليس عقلا بالفعل
واسامي العلوم وضعت وضعا اوليا بازاء ما يقابل اليه من العلوم اعني التصديقات المتعلقة
بمسائلها لكنهم ما وجدوا مسائل بعض العلوم كعلم الفقه جزئيات متفرقة ووقفنا بانها غير متناهية

لا يضبطها ضابط ولا يحويها عدد وقد يقال تتكثر بتكثر الوقائع وتتزايد بحسب تزايد الحوادث فلا يتيسر في حصول
معرفتها باسرها بالفعل لاحد بل من بلغ بالعلم علم بالجميع التهيؤ التام لها اقاموا امكن النسب باطلا لكونها مجهولا
فتبين ان المقام مقام ... فسميا باسمها او وجدوا ابعاضا منها شائعا غير ذلك بل مسائلها وقعا بامور
واحكامها مضبوطة كعلم الكلام مثلا لكون المقدمات المتعلقة بها اخذ العمل المستفاد من الانبياء
ودوامه لنا بل كما يوجد ليعقد ذلك لجعل بينوا اجزاء اماهو ملاك الامر فيه اي ملكة الاستحضار
بجاه وسموها بالكلية ثم انهم ربما تجاوزوا فاطلقوا اسامي العلوم في بعض الاستعمالات على تلك
كما اذا قيل مثلا فلان يعلم الفقه للعلاقة الظاهرة بين العلم والمعلوم ثم شاع ذلك و ذاع حتى
صارت اسماء لها ايضا فتلخص من ذلك ان اسامي العلوم يطلق على المراتب الثلثة المذكورة و
وعلى مسائلها فالاشتراك في التسمية كل منها باسم من الاسامي ليقوم مقام الاشتراك في التسمية
ماعداها به ايضا لكن ... الاصل للاشتراك الباقي فيه مدت حيونه من العلوم اما ملكة الاستنباط
او ملكة الاستحضار حتى انه لا يرى بقولنا فلان فقيه ومتكلم غير ملكة راجح بعضنا الى توزيعها وفرع
بتسميتها بعد ملاشرك لا تسمية نفس التصديقات كما هو الاصل فيما سلف واذا تحقق هذا ظهر
لا المتعين فنقول ان اريد بالمكة المذكورة ملكة الاستنباط كما هو الواجب في علم الفقه فقد جعل
ذلك على ما قيل ... ان الحصول للاشتراك منه ومبلغ من نيل حصل في تحصيل وقف و طرح
فكيف يتصور حصول بعد معرفة ... من مسائل والحل فان الاستعداد التام للكل الذي اقيم مقام
معرفة الكل مما يقضي العادة بامتناع حصوله بدون معرفة كثير منه وان اريد به ملكة الاستحضار
كما هو الظاهرة الاصح ليس فالامر اظهر لان حصول ملكة الاستحضار لا يكون الا بتكرر الحضور

وانا قلنا كما هو الظاهر لان ابن قورح ظاهر كون المراد منها ملكة الاستنباط فان علم الكلام واذا جاز ذلك في
اصول الفقه اجوز بل نقول كلامه جهها الامام في الاشعار به الاصوليين لكنه موضع تأمل ان كل
ما قيل من ان السباق الكلام ابي قولي تدرج العليق ولا تنبيهها الواجبا وتعقولا لي بايجل جل ما
يفيد على الملكات فلا اريد بها كل من التقدير وكذا ما يعود لكونه عبارة عن تصحيح الالفاظ المترتبة
الدال على المسائل وادراك ترتيبها من اثبات النقوش الدالة عليها لا تتعلق الا بالمسائل واد
لانهما الوجود انما في العبارة والكتابة لا الملكات فيجب ان يكون التسمية المذكورة للعلوم لا الملكات
يرد عليه ان كلامه لم يشعر بان التسمية في الدقن ويكفي في انتظام كلامه ان يكون معناه ان العلوم
كانت حاصلة للاوائل لكنهم لم يفتقروا الى تدوينها وتبويبها وتمييز كل واحد منها باسم خاص لمعنى اغناهم
عن ذلك ولما ارادوا ذكر المعنى دعت الحاجة الى ما ذكره ومنها تدوينهم وتسميتها باسم حاصلا لهم وقت التدوين
بالفعل كما كان حاصلا للسلف ولما بعدوه علما كما هو عدوا بابا سامي مخصوصة وقسموا كل منها بالنوع
بنية على التي تدونت انها بيان للتسمية لكل واحد منها باسم العلم الجاري بيان التسمية ماعدا مشهور حال
بيان التسمية فيما بينهم على الوجه الذي سلف حقيقته ثم انه قبل التسمية والمعروف المسائل مما يأباه قوله يفيد
معرفة كذا لا انه لا القول بان البحث العلوم مفيد لعله مما لا يتقوى به محصل والقول بان المسائل لكونه
مقرونة معه بادلتها يفيد مطالعتها معرفتها وقياس ذلك على قولنا جبر السماء يفيد كذا شعور بان المراد
بالمسائل الدلائل الدالة عليها ولم يرد اطلاق اسم العلم عليها في شيء من استعمالاتهم وكذلك ما في جعلها
عبارة عن ادلة كانها اذا شيء لا يفيد والتحمل للتصحيح باعتبار مغايرته ما بين الشيء وتعبه بما تبين
للتقويم من حيث هو على عكس قولنا لثبوت العلم لزيد يفيد ثبوته صفة كان التكلف بارد لا يلتفت اليه مثل

...

السيما في المقولات وابعد على الوجه الصحيح او ما ان الغرض منه معرفة احكام العملية علما وجه كلي
غير متعلق بشخص واحد دون شخص بل هما مفيدة لمعرفتنا علما وجه جزئي متعلق بشخص شخص او بسلسلة
السناسية في الحال في الفروع فلا يتصور مشركة الاصوليين على ما لا يخفى قوله لا ان ما عداها مبادي له اي
في كتبه ما لم يغير العنوان وفي الحلم غاية قوله ولانه اسهل ما في الكلام كان اشتهر مباحثه ما في مسح الكلام
اشتهر اجزائه وكان الشائع قلت بعلم الكلام ثم اكتفى بالمضاف اليه كما في اشتهر رمضان ويمكن
ان يقال لما كان الكلام الذي هو فرع على بعض مسائله وكثرة النزاع في مباحثه اشتهر الكلام نحو هو ما يتعلق
قوله ولانه يورث قدرة على الكلام في تحقيق الشرعية للنسب للتجسيم المسبب ووجه اخر ان علم هذا العلم هو العلوم
الكلامية كعلم المنطق لا الفلسفة في علم الكلام المرادف للمنطق تشبيها به العلم الكون تبع الكلام
بطريق النطق والالهيات والمنطق بطريق الحدود والابد ولهذا نبه على ذلك بالانتاج المحلى الكلام
بين المسهم والعلماء كل البعد ومن توهم ان ما على هذا سائل الوجهين واحد فقد انسها قوله ولانه اول ما يجب
من العلوم يعني ان الكلام سبب لتعليم العلوم وتعلمها فكان السبب له في الجملة وعلم الكلام اول علم يجب
ان يعتنى بشانه لانه اساس المشروعات ولان اول الواجبات لمعرفة الواجب تعالى فيه جبر اخر
باعتبار الطلاق على الكلام اطلاق اسم السبب على المسبب كما يقال فلان اكل الدم ثم لما احتيج بيان سائر
العلوم لم يطلق عليه اسم الكلام وانا جاز على الوجه المذكور تمييز الغير غيره فصار علما له قوله ولانه
انما يتحقق بالمباحثة وذلك لغموضه ودقة مسلكه وغلظ الخطا في امره فان الوهم هو يلبس العقلية مبادية
والباطل انما يحل الحق معانيه فينبغي ان يعتنى فيه بالاخذ من افواه الرجال ولا يكتفى بالتامل في
الماخذ ومطالعة الكتب المصنفة واما امتناع تحصيل بهما كما يفهم من ظاهر الشرح فيحتاج لهذا الى بيان

الاستعداد لجزئه والاتصال بشرح عقيدة دلم الحظ من قريب لنوال وجميل افضاله واشتمال كمالها
مع حرف بكر لا يتم حاله منها رولا يتعب ... بال ذي انكسار ... من الزمان واعداه نوابه
بلا بي فيه لجديرات الخرمن حيا وانا شف وانا في طورا والمهف والمغلق لميت ولعل من تمثل حالي
بهذا البيت وبرافقه الا اعنا كرمها وموفيها رجلا مكينا منظوما واجبل نظري واحد من
العمل بنيطني في سلك معاينه من الحزم والحزاوة ان النظر يكون والتدبر للبحوث الامر على الشاق
وارتقاعه والمكانة بامر من انقطاع للحال وعدم ان الحال ... الله لتسويد الاوراق
وان لم يكن ممالاق بنطه الاوراق لكن الرجو من كرم سادة كرم ونفس باذنه كان ان
يتبع من مواضع ذلك ويعطي بعض الطرف من مواقع خلل الحوز بما فيما لم يصب بفضله ولم يعتل الحقيقة
فهمي فانا بتصوري باني من اهل التصنيف متوقعا بهذا الاعتراف باحسن يعرف ان الامر بيد الله الكبير
يفعل ما يريد ولينقص من خلقه ما يشاء وبه بدو هو المسؤول لنيل الرشاد ومنه المبدا واليه المعاد
وها انا اخوض في المقصود بادلا للمجهود قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله اقول بدأ
كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد وعملا بالاثر الماثور والخبر المشهور
كل امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم ومعنى بداءة الامر
ذي البال باسم الله ان تبرك به وتذكره بادي بدء وجعل اول جمل ذكره فتعقيبه باذلة على
ما هو المعنى الشائع المتبادر ... بداءة الشيء بالشيء وقد يحمل العلاقة في الكريم
ووقع الية جل اهل الحق والمتقدم من حمد رسول الله ... لهذا قالوا ان في الحديث تعارضا
الا اذا العمل باحدهما يفوت العمل بالاخر فاجيب فيه ... فاق ... بالبسملة في البداءة

لعل التسمية الله لتقوى الرؤيا بالرجل والقسم بالله والاطوار كاها على الاستعارة اذ هي ان التعبرة الامور اليه الماث

وخطر في ان الحدث اعادة هذا الله لا الفيد بمباشرتها وانما نسب مال الفعير بالاسم الله فكانه

بمنزلة آلة يستعان بها اتمامها واما الثبات وظهورات الامور فلا يعتبر فيها ذكر التسمية بادوات

حب واكثر ما تيسيرا على العباد وهو بالذكر المعه كاف الا الابتدال والاعلى الملال الى جانبا الملاب بتنبيه

تكلف ما على الفعل الذي وقع في حيزها او معمول المجرور بها كان يلتبس بذلك الفعل كما في قولك خرج زيد بعشيرته

واشترت الدوى بها واتما فيكون المعنى وقد يطلب الحال على ذكر اسم الله حال تلبس بعملها اول جزء من الامر

المشرع فيه فيكون المعنى المراد على انه قد لا يمكن ذكره في بعض الافعال كالتلاوة والاكل والشرب

ومثال الاشتباه ما قيل من ان تعلق اسم الله بالفعل المتعدي في قول القائل باسم الله تعلق الاستعانة

او الملابسة فقطع ان الحال في لفظ الحدث على ذلك حتى قيل لا تعارض بين الحديثين اذ يمكن الاستعانة في كل

واحد منهما ويكون اعتبار مثل ذلك في التلبس بما يتصف به ان الآية الكريمة المبتدأ بها كتاب الله

بيان المعنى الحديث وكيفية العمل بها حيث وقف الله تعالى فيها اثناء البدء بكلمة كونه معطيا لجلائل النعم

ودقائقها مانها باطل الذي هو الوصف الجليل قبل الفراغ من امر التسمية فظهر ان التسمية بكونها ذكر الذات يجب

تقديمها بوجه على الحال التي هو ذلك الوصف قدر ما يتوقف به ضرورة امتناع الجمع بينهما في البدء فيكون البدء

بالحمد اضافيا قريبا من الحقيقة والعمل الابتداء امر اعتباري يمتد الى الشروع ما فيه وقد اجيب عن ذلك

التعارض بوجوه آخر غير طائل لا نطيل الكلام بذكرها قوله المتوحد بجلال ذاته ان المستبد به من توحد

فلان برايه ان تفرد به والمراد بجلال ذاته تنزهه عن سمات النقصان وعبر ذاته بما فيه من روحه

الامكان لا يخلو من النقصان واصل الفعل به ان يكون بمعنى استفعل كان المتوحد بجلاله طلب التسبيد اد به

ذكر الذات يجب